المنظمة العربية للتنمية الزراعية

ورشة عمل حول
تطوير وتحديث الإحصاءات الزراعية العربية

طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
14 – 16 جمادى الآخر 1430 هـ الموافق 7-9 يونيو (حزيران) 2009م

الخرطوم	**ربيع الأول 1431 هـ مارس (آذار) 2010م**

تقديم

تقـــديـــــم

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذه الورشة في إطار البرنامج الرئيس للمعلومات والإحصاء ضمن خطة عمل المنظمة لعام 2009م، وقد شارك فيها (14) مشاركاً من (12) دولة عربية.

هدفت الورشة إلى عرض أساليب جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الزراعية والبرامج المستخدمة في المنظمة العربية للتنمية الزراعية، وبحث الجوانب المتعلقة بتوحيد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية الزراعية في المنطقة العربية. كما استعرضت مشاكل جودة الإحصاءات والبيانات الواردة للمنظمة في الاستمارات القطرية (البيانات الأساسية، وبيانات الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية، والتجارة البينية الزراعية العربية)، وتناولت الحلول الكفيلة برفع كفاءة وتحسين الرقم الإحصائي الزراعي.

وخلصت الورشة إلى العديد من التوصيات من أهمها، ضرورة إمداد المنظمة بالبيانات والإحصاءات حال إتاحتها أولاً بأول، دون الانتظار حتى نهاية العام، كبيانات الإنتاج الزراعي والحيواني والتجارة الخارجية وبما يساعد المنظمة على الالتزام بإصدار الكتاب الإحصائي في الموعد المحدد، وتوحيد المفاهيم والمصطلحات والمقاييس المستخدمة في جمع البيانات الإحصائية الزراعية على مستوى الأقطار العربية، إضافة إلى أهمية كتابة تقرير مرفق بالاستمارات القطرية الخاصة بالإحصاءات الزراعية في حالة وجود تغييرات كبيرة في أي من الإحصاءات المرسلة، والحرص على جودة ودقة الإحصاءات الزراعية عن طريق تحديد آلية جمعها ومعالجتها باستخدام التقنيات الحديثة. كما أوصت بأهمية توضيح وحدات القياس المستخدمة في صدر الجداول، والتأكد من توحيد البيانات والإحصاءات المرسلة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

وتم خلال أعمال الورشة تبادل الآراء والخبرات، والتأكيد على أهمية الزيارات المتبادلة بين الدول الأعضاء بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية، خاصة الدول التي لديها خبرة كبيرة في مجال العمل الإحصائي الزراعي، إضافة إلى تأهيل الكوادر الإحصائية

الزراعية في الأقطار العربية من خلال عقد دورات تدريبية مختصة في المجالات التالية: تكاليف الإنتاج الزراعي، إحصاءات الأسعار الزراعية، إحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة، إحصاءات الثروة السمكية، استخدام التقنيات الحديثة في مجال الإحصاءات الزراعية لتقدير الإنتاجية والفاقد للحاصلات الزراعية.

والمنظمة إذ تتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى كل من شارك وساهم في إنجاح هذه الورشة، وتأمل أن تسهم مداولاتها وتوصياتها في تعزيز الجهود العربية الرامية لتطوير إحصائيات زراعية يعتمد عليها في وضع السياسات والخطط التنموية للأغذية والزراعة.

والله ولي التوفيق ،،،

الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام

المحتويات

المحتويات

الموضوعات	الصفحة
تقديم	أ
المحتويات	ج
التوصيات	هـ
التقرير الختامي	1
الأوراق المحورية:	
• أنشطة وبرامج الإحصاء في خطة عمل المنظمة	5
• الأساليب المستخدمة في المنظمة العربية للتنمية الزراعية لجمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الزراعية العربية (لمحة تاريخية عن الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية)	13
• عرض تفصيلي لاستمارة جمع المعلومات والبيانات الإحصائية	19
• المشاكل المتعلقة بالإحصاءات والبيانات الواردة بالاستمارات القطرية فيما يتعلق بالبيانات الأساسية وبيانات الإنتاج النباتي	27
• إحصاءات التجارة الخارجية للسلع الزراعية العربية	32
• التجارة البينية العربية للسلع الزراعية	36
الأوراق القطرية:	
• أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية - المملكة الأردنية الهاشمية	41
• أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية - مملكة البحرين	60
• نظام إنتاج ونشر البيانات والإحصاءات الزراعية (الإطار القانوني للمعلومات والإحصائيات) - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	64
• البيانات الوصفية للإحصاءات الزراعية - جمهورية السودان	68
• أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصائيات الزراعية - الجمهورية العربية السورية	76
• أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية - الجمهورية العراقية	90

الموضوعات	الصفحة
• واقع العمل الإحصائي الزراعي في سلطنة عُمان	92
• الإحصاءات الزراعية في دول قطر	105
• المنهجية العامة لإجراء التعداد الزراعي - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	108
• التجربة الليبية في مجال الإحصاءات الزراعية	113
• مهام الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية - جمهورية مصر العربية	118
• الإحصاءات الزراعية (أساليب الجمع، المعالجة والتحليل) - المملكة المغربية	137
كلمة معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي – المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية في حفل الافتتاح	148
قائمة المشاركين	150

التوصيـــــات

الـــتوصيـــات

يتقدم الإخوة المشاركون في ورشة العمل حول **"تحديث وتطوير الإحصاءات الزراعية العربية"** المنعقدة بطرابلس خلال الفترة من 7-2009/6/9م بجزيل الشكر والتقدير وخالص التهاني للدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي بمناسبة انتخابه مديراً عاماً للمنظمة العربية للتنمية الزراعية متمنين له دوام التوفيق والنجاح في المهام المسندة إليه، كما يتقدم المشاركون بجزيل الشكر للإخوة المشرفين على تنفيذ هذه الورشة والإخوة بمكتب الجماهيرية العظمى والإخوة بمركز الصحة الحيوانية وتحسين السلالات على حسن التنظيم وحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة مما كان له الأثر الكبير في إنجاح أعمال وفعاليات هذه الورشة.

أولاً: توصيات خاصة باستمارة جمع البيانات الإحصائية:

1- اتفق المشاركون على ضرورة إمداد المنظمة بالبيانات أولاً بأول ولا وجوب للانتظار حتى نهاية العام، كبيانات الإنتاج الزراعي والحيواني والتجارة الخارجية.
2- توحيد المفاهيم والمصطلحات والمقاييس المستخدمة في جمع البيانات الإحصائية الزراعية على مستوى الأقطار العربية.
3- المراجعة الدقيقة للبيانات المرسلة من الأقطار العربية بحيث تكون بياناتها معقولة مع تحديث بيانات العامين السابقين قبل إرسالها إلى المنظمة.
4- التأكيد على التزام الإدارات الإحصائية الزراعية بالأقطار العربية بتوفير البيانات في الوقت المناسب وذلك يساعد المنظمة في انتظام موعد إصدار نشرتها الدورية.
5- عمل تقرير مرفق للاستمارات القطرية الخاصة بالبيانات الإحصائية الزراعية في حالة وجود تغييرات كبيرة في البيانات.
6- الحرص على جودة الإحصاءات الزراعية عن طريق تحديد آلية جمعها ومعالجتها بإدخال التقنيات الحديثة.
7- لابد من توضيح وحدات القياس المستخدمة وذكرها بوضوح في الاستمارة في أعلى الجداول.
8- التأكيد على ضرورة أن يتولى قسم الإحصاء بالمنظمة الاتصال المباشر بمعدي الاستمارات الإحصائية والعمل على تصحيح الأخطاء الواردة في الاستمارة التي أعدت من قبلهم على أن تتم معالجتها وسرعة إرسالها إلى المنظمة.
9- على المنظمة أن تقوم بإعداد جداول تصنيف للسلع الغذائية والزراعية المطلوبة في الاستمارة حسب النظام المنسق H. S CODE.

ثانياً: توصيات عامة:

1- تعميم برنامج Assay_Sys الخاص بمعالجة عمليات التحويل وتجميع البيانات وحساب المتوسطات على جميع الأقطار العربية خاصة الجزء الذي يحتاجه كل قطر عربي فيما يخصه متى طلب ذلك من المنظمة.

2- توحيد البيانات المرسلة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) حيث يوجد تضارب كبير بينها، ويكون بإسناد طلب البيانات من منسق الإحصاءات الزراعية لكل الأقطار العربية.

3- التأكيد على تبادل الرأي والخبرة من الزيارات المتبادلة بين الدول الأعضاء بالمنظمة العربية خاصة الدول التي لديها خبرة كبيرة في مجال العمل الإحصائي الزراعي.

ثالثاً: تفعيل دور المنظمة في:

1- تأهيل الكوادر الإحصائية الزراعية في الأقطار العربية من خلال عقد دورات تدريبية متخصصة في:
أ- تكاليف الإنتاج الزراعي.
ب – إحصاءات الأسعار الزراعية.
ج – إحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة.
د – إحصاءات الثروة السمكية.
هـ - استخدام التقنيات الحديثة في مجال الإحصاءات الزراعية.
و – تقدير الإنتاجية للحاصلات الزراعية والفاقد.

2- الإسراع في ربط المنظمة بشبكة حاسوبية مع الدول الأعضاء وإنشاء قاعدة بيانات الإحصاءات الوطنية (countrystat).

3- فتح شعبة خاصة بالإحصاء الزراعي وبناء علاقات مع المعهد العربي للتدريب الإحصائي الموجود في الأردن.

والله ولي التوفيق

التقرير الختامي

التقريـــر الختامـــي
لأعمـــال ورشة عمل
تطوير وتحديث الإحصاءات الزراعية العربية

عقدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية هذه الورشة بطرابلس/ الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى، وذلك ضمن خطة عمل المنظمة لعام 2009م وقد شارك في هذه الدورة (14) خبير أخصائي من (12) دولة عربية.

خاطب حفل الافتتاح سعادة المهندس/ فتحي بيرام ـ الكاتب العام للجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية، وعدد من عمداء كليات الزراعة والهندسة والاقتصاد بالجماهيرية، حيث هنأ سعادته معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي بانتخابه مديراً عاماً للمنظمة، ورحب بالسادة المشاركين في فعاليات هذه الورشة، وأشاد بجهود المنظمة وتعاونها الصادق في خدمة قضايا الزراعة والثروة الحيوانية والبحرية في الوطن العربي، وتمنى لممثلي الدول الاستفادة من فعاليات هذا النشاط الذي يصب في مصلحة تعزيز القدرات العربية في مجال تطوير وتحديث أساليب جمع البيانات والإحصاءات الزراعية العربية.

هذا وقد ألقت كلمة معالي الدكتور المدير العام للمنظمة في حفل افتتاح الورشة، السيدة/ منى عبد الرحمن رئيسة قسم الإحصاء بالتكليف، حيث قدم معاليه خلالها الشكر والتقدير للجماهيرية حكومةً وشعباً وللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية،على ما تقدمه من دعم دائم لبرامج عمل المنظمة وأنشطتها. كما رحب بالسادة المشاركين بهذه الورشة مؤكداً ضرورة العمل على بناء القدرات العربية في مجالات جمع البيانات والإحصاءات الزراعية العربية.

- **أهـــداف الورشة**:

- عرض أساليب جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الزراعية.
- بحث الجوانب المتعلقة بتوحيد المفاهيم والمصطلحات الإحصائية الزراعية في المنطقة العربية.
- تبادل الرأي والخبرة حول معوقات أداء العاملين بإدارات وأقسام الإحصاء الزراعي في الدول العربية.
- استعراض السبل الداعمة لتهيئة الإحصاءات الشاملة والدقيقة عن القطاع الزراعي العربي وإتاحتها في الوقت المناسب ودعم القدرات الإحصائية للتحسين من جودة الرقم الإحصائي.

- **موضوعات الدورة**:

- البرامج المستخدمة في المنظمة العربية لجمع ومعالجة ونشر الإحصاءات العربية.
- استعراض مشاكل جودة الإحصاءات والبيانات الواردة في الاستمارات القطرية (البيانات الأساسية، بيانات الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية، التجارة البينية الزراعية العربية).
- طرح الحلول الكفيلة برفع كفاءة وتحسين الرقم الإحصائي الزراعي.

- **توصيات وملاحظات المشاركين**:

1- ضرورة أن تكون مدة الورشة أسبوعاً لكي تلبي الاحتياجات بشكل أفضل.
2- التركيز على مثل هذه الورش؛ لأنها تساعد الدول على تأمين الكوادر التي تعمل على تدريب كوادر أخرى داخل القطر.
3- ضرورة إمداد المنظمة بالبيانات أولاً بأول دون الانتظار حتى نهاية العام، كبيانات الإنتاج الزراعي والحيواني والتجارة الخارجية.
4- توحيد المفاهيم والمصطلحات والمقاييس المستخدمة في جمع البيانات الإحصائية الزراعية على مستوى الأقطار العربية.
5- المراجعة الدقيقة للبيانات المرسلة من الأقطار العربية، مع تحديث بيانات العامين السابقين قبل إرسالها إلى المنظمة.
6- التأكيد على التزام الإدارات الإحصائية الزراعية بالأقطار العربية بتوفير البيانات في الوقت المناسب بما يساعد المنظمة في إصدار نشرتها الدورية في التوقيت المناسب.
7- عمل تقرير مرفق للاستمارات القطرية الخاصة بالبيانات الإحصائية الزراعية في حالة وجود تغييرات كبيرة في البيانات.
8- الحرص على جودة الإحصاءات الزراعية عن طريق تحديد آلية جمعها ومعالجتها باستخدام التقنيات الحديثة.
9- توضيح وحدات القياس المستخدمة وذكرها بوضوح في الاستمارة في أعلى الجداول.
10- التأكيد على ضرورة أن يتولى قسم الإحصاء بالمنظمة الاتصال المباشر بمعدي الاستمارات الإحصائية والعمل على تصحيح الأخطاء الواردة في الاستمارة التي أعدت من قبلهم على أن تتم معالجتها وسرعة إرسالها إلى المنظمة.
11- إعداد جداول تصنيف للسلع الغذائية والزراعية المطلوبة في الاستمارة حسب النظام المنسق H. S CODE.

12- تعميم برنامج Assay _Sys الخاص بمعالجة عمليات التحويل وتجميع البيانات وحساب المتوسطات على جميع الأقطار العربية خاصة الجزء الذي يحتاجه كل قطر عربي فيما يخصه متى طلب ذلك من المنظمة.
13- توحيد البيانات المرسلة إلى المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، حيث يوجد تضارب كبير فيما بينها، ويكون بإسناد طلب البيانات من منسق الإحصاءات الزراعية لكل الأقطار العربية.
14- التأكيد على تبادل الرأي والخبرة من خلال الزيارات المتبادلة بين الدول الأعضاء بالمنظمة العربية خاصة الدول التي لديها خبرة كبيرة في مجال العمل الإحصائي الزراعي.
15- تأهيل الكوادر الإحصائية الزراعية في الأقطار العربية من خلال عقد دورات تدريبية مختصة في:
أ- تكاليف الإنتاج الزراعي.
ب – إحصاءات الأسعار الزراعية.
ج – إحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة.
د – إحصاءات الثروة السمكية.
هـ - استخدام التقنيات الحديثة في مجال الإحصاءات الزراعية.
و – تقدير الإنتاجية للحاصلات الزراعية والفاقد.
16- الإسراع في ربط المنظمة بشبكة حاسوبية مع الدول الأعضاء وإنشاء قاعدة بيانات الإحصاءات الوطنية (countrystat).
17- فتح شعبة خاصة بالإحصاء الزراعي وبناء علاقات مع المعهد العربي للتدريب الإحصائي الموجود في الأردن.

- **تقييم أعمال الورشة**:

تم تقييم أعمال هذه الدورة، من خلال استمارات تقييم، صممت ووزعت على المتدربين، إضافة إلى استطلاع آراء المشاركين والمدربين من خلال جلسة نقاشية عامة شارك فيها الجميع بآرائهم وملاحظاتهم، وقد كانت النتائج كما يلي:

البيان	النسبة المئوية للإجابات ٪		
	ممتاز	جيد	مقبول
أولا: الجوانب الفنية:			
1- مدى تغطية البرنامج لموضوع الورشة	67	25	8
2- مدى التوازن بين الجانبين النظري والتطبيقي	80	12	8
3- مستوى عرض وتقديم المحاضرات النظرية	76	20	4
4- مستوى عرض وتقديم التطبيقات العلمية	74	18	8
5- مدى مساهمة الورشة في إضافة معلومات ومهارات وأفكار جديدة	58	40	2
6- مدى مساهمة الورشة في رفع مستوى الأداء وتحقيق الأهداف المنشودة	65	30	5
7- مدى الاستفادة من التجارب والخبرات القطرية للدول	75	17	8
ثانيا: الجوانب الإدارية:			
1- ترتيبات السفر	50	25	25
2- ترتيبات الاستقبال	67	25	8
3- ترتيبات الإقامة	58	33	8
4- ترتيبات النقل الداخلي	75	25	0
5- مستوى تنظيم وسير الورشة	72	13	15

أنشطة وبرامج الإحصاء في خطة عمل المنظمة

أنشطة وبرامج
الإحصاء في خطة عمل المنظمة

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مقدمة:

شهدت الدول العربية خلال العقد الأخير العديد من التحولات والمستجدات الاقتصادية والتجارية والتي كانت لها آثار كبيرة في توجيه مسارات وسياسات وخطط التنمية في الدول العربية، ويأتي في مقدمة تلك المتغيرات ما تبنته غالبية الدول العربية من إصلاحات اقتصادية وتعديلات هيكلية، ودخول معظم الدول العربية في اتفاقيات دولية وإقليمية وثنائية هامة مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، وأخيراً دخول اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى حيز التنفيذ اعتباراً من بداية عام 2005م بعد إزالة الشريحة الأخيرة من التعرفة الجمركية على السلع المتبادلة بين الدول العربية الأعضاء في الاتفاقية، وقد فرضت هذه المتغيرات واقعاً جديداً في حرية التنقل وزيادة حجم التجارة الزراعية البينية وتطوير التجارة الزراعية العربية مع دول العالم. كما تزامنت مع هذه المتغيرات ثورة في التقانات الحديثة والمتطورة المستخدمة في مجال المعلومات والاتصالات.

وفي ظل هذا الزخم من التطورات المتلاحقة في كافة المجالات والمؤثرة بفعالية على الأوضاع الاقتصادية والتجارية العربية، كان لابد من الاهتمام بلغة الأرقام والإحصاءات وطرق إعدادها كإحدى الأسس الهامة في التخطيط ووضع البرامج المستقبلية، وكان من الضروري العمل على توحيد التعاريف والمصطلحات الإحصائية كأحد الأدوات الهامة المحددة لنوع السلعة ومستوى تصنيعها وبالتالي تبادلها في حركة التجارة الخارجية العالمية.

نشأة المنظمة العربية للتنمية الزراعية:

أصدر مجلس جامعة الدول العربية قرار إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1970م، وباشرت المنظمة عملها في27 سبتمبر عام 1972م بالتعاون المباشر واللصيق مع الدول العربية الأعضاء فيها. وفي عام 1980م اكتملت عُضوية الدول المشاركة فيها لتشمل كافة الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية (21 عُضواً).

ومن بين مهام ومجالات عمل المنظمة العربية للتنمية الزراعية الرئيسية ما يلي:
- المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة في القطاع الزراعي، وتحسين وسائل وطرق استثمارها على أسس علمية سليمة.
- العمل على رفع الكفاية الإنتاجية الزراعية (النباتية والحيوانية).
- دعم جهود تحقيق التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية.
- المساهمة في جمع ونشر البيانات والمعلومات والإحصاءات المتعلقة بالزراعة والأغذية.
- دعم وتنسيق الجهود المحلية والقومية في المجال الزراعي.
- متابعة التطورات الدولية المرتبطة بالقطاع الزراعي والعمل على حماية المصالح الزراعية العربية.
- العمل على تقييم وتنفيذ المشروعات والبرامج الإنمائية.
- التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية النظيرة لفائدة الأعضاء.
- العمل على تنسيق التشريعات والقوانين والأنظمة الزراعية كلما أمكن ذلك، وتوحيد المصطلحات الزراعية.
- العمل على رفع الكفاية الإنتاجية الزراعية (النباتية والحيوانية).
- دعم جهود تحقيق التكامل الزراعي المنشود بين الدول العربية.
- تسهيل تبادل المنتجات الزراعية بين الدول العربية.
- العمل على زيادة الإنتاج الزراعي لتحقيق الاكتفاء الذاتي.
- دعم إقامة المشاريع والصناعات الزراعية.

قسم الإحصاء:

يعمل القسم من خلال وحداته الرئيسية الثلاث على تقديم مجموعة من المخرجات والخدمات لعل أبرزها إصدار كلٍ من الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية والكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي، والمساهمة في إعداد كلٍ من التقرير السنوي للتنمية الزراعية العربية والتقرير السنوي للأمن الغذائي العربي وبعض النشرات والمطويات الإحصائية. كما يساهم القسم بفعالية في إعداد مفردات الجزء الخاص بقطاع الزراعة ضمن التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فضلاً عن مساهمته الفاعلة في عمليات مراجعة وتدقيق الأرقام الإحصائية الصادرة عن المنظمة لضمان توحيد الرقم الإحصائي، وتعزيز التعاوُن والتنسيق مع الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية لتحسينها وتطويرها وترقية كفاءة العاملين بها، بالإضافة إلى الإعداد والإشراف

الفني على إجراء التعدادات والمسوحات الإحصائية الزراعية القطرية متى ما طلب ذلك من المنظمة.

وفيما يلي بيان تفصيلي مُوجز لمهام ومجالات عمل وحدات قسم الإحصاء الرئيسة الثلاث:

1- وحدة البيانات الأساسية: تتلخَّص مهامها في الآتي:
- جمع الإحصاءات والبيانات الزراعية من الدول العربية في صورتها الأولية من خلال الاستبيانات، ومن المطبوعات الوطنية والدولية والتقارير الرسمية والنشرات الإحصائية التي تصدرها الدولة.
- اختبار البيانات وتدقيقها بعناية؛ لأن البيانات تأتي من مصادر متتعددة وفي كثير من الأحيان تكون المعلومات متضاربة لذ تكون عمليات التدقيق والتنقيح للبيانات من حيث مدى اتساقها ضرورة ملحة.
- ملء الفجوات والفراغات Missing data.
- معالجة البيات وتحويلها إلى صورة قياسية وخزنها.
- نشر البيانات من خلال المجلدات السنوية والنشرات والمطويات، وكذلك النشر على موقع المنظمة على الشبكة الدولية للمعلومات وعلى أقراص مدمجة وعلى قواعد المعلومات التي تنشرها المنظمة.

2- وحدة التحليل الإحصائي: تتلخَّص مهامها في الآتي:
- إمداد الفرق التي تكونها المنظمة لعمل دراسات الجدوى بالسلاسل الزمنية وإجراء التحاليل الإحصائية لهم.
- إصدار بعض المؤشرات الإحصائية والإسقاطات والتنبؤات الاستشرافية المستقبلية والنشرات والمؤشرات الإحصائية.

3- وحدة الدراسات والمسوحات الإحصائية: تعمل الوحدة على مساعدة الدول العربية فيما يتعلق بإجراء المسوحات والتعدادات الزراعية.

تطور العمل الإحصائي بالمنظمة:

أصدرت المنظمة أول كتاب للإحصاءات الزراعية العربية عام 1981، وفي إطار ما تحقَّق من نجاح وقبول حظي بهما هذا الكتاب واعتماده كمصدرٍ أولٍ للبيانات والإحصاءات الزراعية العربية من قبل المهتمين والمسئولين والباحثين والدارسين توسع العمل بالكتاب الإحصائي بالمنظمة وبلغ ما بلغ من تطور شمل أكثر من إطار، ومن بين ذلك الجوانب التالية:

- أساليب طرق جمع ومعالجة البيانات والإحصاءات.
- أساليب التدقيق والتعريب والمراجعة.
- استخدام التقانات الحديثة والبرامج المتطورة لجمع ومعالجة البيانات.
- العمل على توحيد المصطلحات والمعايير الإحصائية المستخدمة في المنطقة العربية.
- العمل على تحقيق أكبر قدر من الدقة والشمولية في البيانات المقدمة.
- إصدار الكتاب على أقراص مدمجة ونشره سنوياً على صفحة المنظمة بالشبكة الدولية www.aoad.org
- اهتمت إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين، والمعتمدة من القمة العربية في الرياض عام 2007 بالعمل الإحصائي العربي.
- تضمن البرنامج الرئيس لتطوير تقانات الزراعة العربية، برنامجاً فرعياً لتطوير تقانات المعلومات والاتصالات.
- استهدف المكون الأول من البرنامج تطوير أساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية. استصحب ذلك توسع العمل في مهام وآليات وأدوات قسم الإحصاء بالمنظمة، سواء من حيث الكوادر العاملة فيه أو ما يتعلق بمجالات واهتمامات القسم ومخرجاته، أو فيما يخص التعاون والتنسيق مع إدارات وأقسام المنظمة من جهة، والمؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية من جهةٍ ثانية. أساليب طرق جمع ومعالجة البيانات والإحصاءات.
- في عام 2002 اتفقت كلٌ من المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD) ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) على التعاون المشترك في مجال الإحصاء الزراعي وتوحيد الإحصاءات في إصداراتهما، حيث تولت المنظمة (AOAD) مهمة جمع بيانات التجارة الخارجية من الدول العربية، ومن ثم إرسالها للـFAO. وقد أسفر هذا التعاون عن إصدار نشرة مشتركة بين المنظمتين بعنوان"مؤشرات مختارة حول الغذاء والزراعة في الوطن العربي 2000-2004"، وفي عام 2005 تم توقيع عقد لمشروع الإحصاءات الوطنية CountrySTAT.

الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية:

تصدره المنظمة منذ عام 1981م، ويشتمل الكتاب على الأقسام الرئيسة التالية:

- البيانات العامة (السكان والقوى العاملة واستخدامات الأراضي والناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي).
- معدلات الهطول المطري.
- الإنتاج النباتي (المساحة والإنتاج والإنتاجية).
- الإنتاج الحيواني، ويشمل أعداد الثروة الحيوانية، والمنتجات الحيوانية.
- استخدام مستلزمات الإنتاج.

- التجارة الخارجية للسلع والمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج (الواردات والصادرات).
- الموازين السلعية.
- التجارة البينية الزراعية العربية.
- يصدر الكتاب حالياً على صورة ورقية وعلى أقراص مدمجة وينشر سنوياً على صفحة المنظمة بالشبكة الدولية http://www.aoad.org.

الكتاب السنوي لإحصاءات الثروة السمكية:

إن تنمية قطاع الثروة السمكية في الدول العربية يتطلب المعرفة السليمة والشاملة لجميع الإمكانيات المتاحة والاحتياجات الحالية والمتوقعة في هذا القطاع الهام، وتعتبر إتاحة قاعدة من البيانات والإحصاءات الدقيقة في الوقت والحجم المناسبين المصدر الوحيد للتعرف على هذه الاحتياجات وتقدير الموارد، وبالتالي تحديد أهداف التنمية وأولوياتها واختيار مشروعاتها، ولهذا تزايد الاهتمام بالإحصاء، وظهرت الحاجة إلى تطوير الإحصاءات السمكية للأغراض المختلفة، وإعادة النظر في الأساليب التقليدية لجمع البيانات وإدخال التعديلات والتحسينات عليها لمسايرة التطوير العلمي في هذا المجال.

وفي إطار اهتمام المنظمة بهذا القطاع الحيوي، تضمنت خطة المنظمة عامي 2006-2007م مشروعاً لتطوير الإحصاءات السمكية في الدول العربية، تم من خلاله في العام الأول إجراء استقصاء لتقييم الحالة الراهنة للإحصاءات السمكية في الدول العربية، وإعداد استمارة لتجميع بيانات وإحصاءات الثروة السمكية وإنشاء نظام معلومات لتجميع ومعالجة ونشر الإحصاءات السمكية، وتم عقد ورشة عمل لمسئولي الإحصاءات السمكية في الوطن العربي لمناقشة واعتماد الاستمارة والنظام المقترحين كنقطة انطلاق لإصدار أولى نشراتها السنوية للإحصاءات السمكية في الدول العربية اعتباراً من عام 2007م، وخلال عام 2008م صدر العدد الثاني من الإحصاءات السمكية، والآن بصدد التجهيز لإعداد المجلد الثالث منه، وقد عكس استقصاء الأوضاع الراهنة للإحصاءات السمكية العربية بعض الحقائق المذهلة، حيث يمكن القول بصفة عامة أن بعض الدول لا يوجد بها نظام إحصائي يتم تطبيقه ليوفر الحد الأدنى من البيانات الأساسية عن المصايد وإعداد الصيادين، طول الرصيف، الموال ومساحات المصايد الطبيعية، أحجام الأقفاص، وفي البعض الآخر توجد بعض النظم ولكنها غير كاملة أو لا تتوفر لها الدقة المناسبة والتفصيلات التي تتيح الاستفادة منها. كما تواجه الإحصاءات السمكية إن وجدت مشكلة تأخر نشرها مما يقلل من درجة الاستفادة منها واستخدامها في الوقت المناسب، وكذلك عدم استمرارية صدورها. وبالتالي فإن معظم الإحصاءات السمكية تتصف بالقصور الكمي والنوعي، ومن أهم أسباب ذلك ما يلي:

- انتشار مناطق الإنتاج على مساحات شاسعة، مع وجود أعداد كبيرة من وحدات الصيد الصغيرة والمتوسطة ذات المواصفات المتعددة، وكذلك وجود آلاف من صغار المنتجين، واختلاف طرق الصيد.
- عدم حصر الإنزالات الفعلية في بعض الدول بسبب عمليات تهريب الأسماك لأسباب مختلفة.
- عدم إدراج إنتاج سفن الصيد الأجنبية التي تعمل في المياه الإقليمية لبعض الدول العربية ضمن إحصاءات إنتاج الدولة.
- صعوبة مراقبة ورصد أنشطة الصيد غير القانوني، وكذلك أنشطة الصيد غير التجاري للهواة والسياح أو للاستهلاك العائلي.
- تعدد وتنوع نظم الاستزراع السمكي وغياب أسلوب موحد لجمع بياناته.
- نقص الكوادر والكفاءات القادرة على تصميم وتنفيذ الأنشطة الإحصائية.
- غياب إدارات أو أقسام إحصائية مختصة في القطاع، وغياب التجهيزات والمعدات اللازمة لإعداد إحصاءات دقيقة ومنتظمة.
- ضعف كمية وكفاية الإحصاءات لنقص الوعي بأهمية الإحصاءات سواء من جانب معطي البيانات من الأفراد والمنشآت العاملة في القطاع أو من جانب بعض المسئولين في القطاع.
- تنوع الأسماك التي يتم إنتاجها واختلاف مواسم إنتاجها وتعدد مناطق الإنتاج.
- عدم وجود إحصاءات وتقديرات دقيقة وكافية عن المخزون السمكي في الدول العربية.
- غياب الأساليب الإحصائية المناسبة التي تراعي مستويات مقبولة من الدقة وبتكلفة مناسبة.
- نقص و/ أو عدم انتظام النشرات الإحصائية السمكية الدقيقة والكافية للدول المنتجة.

ولتحقيق مبدأ شمولية البيانات والإحصاءات، فإن ذلك يستلزم تعاوناً من كافة فروع قطاع الثروة السمكية والتي تتضمن قطاع الصيد والاستزراع السمكي، قطاع التصنيع، وقطاع التسويق والتوزيع، إضافة إلى القطاع الخدمي المعاون لهذه الأنشطة والذي يشمل موانئ الصيد وتصنيع وصيانة معدات الصيد.

1- أهداف الكتاب السنوي لإحصاءات الثروة السمكية:

- رفع القدرات الفنية الإحصائية للأطر والكوادر العربية العاملة في مجال الإحصاءات السمكية.
- التجميع المنتظم لإحصاءات متسقة ومدققة عن أوضاع الموارد السمكية.
- توفير إحصاءات كاملة منتظمة عن مصايد الأسماك العربية وتربية الأحياء المائية.
- توحيد المعايير والمفاهيم والإجراءات المستخدمة في جمع الإحصاءات السمكية وتخزينها ومعالجتها.

- رصد وتحليل أوضاع واتجاهات مصايد الأسماك العربية من أجل وضع السياسات والتخطيط للاستغلال المرشد.
- توفير الإحصاءات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة واتفاقية التعريفة الجمركية في إطار منظمة التجارة العالمية.
- دعم القدرات الإحصائية بالأجهزة والهيئات الإحصائية العربية بإنشاء نظام إلكتروني متطور ومستدام لمعالجة إحصاءات التجارة الخارجية العربية للثروة السمكية.

2ـ **مكونات الكتاب**:

2-1 البيانات العامة:
- أطوال ومساحات المصايد الطبيعية.
- مساحة المزارع السمكية وأحجام الأقفاص.
- أعداد الصيادين.
- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للصيادين.

2-2 الإنتاج السمكي:
- الإجمالي السنوي للإنتاج السمكي: من المصايد الطبيعية والاستزراع السمكي والمفرخات.

2-3 التجارة الخارجية:
- الصادرات: كمية وقيمة الصادرات الكلية مفصلة حسب أصناف الأسماك.
- الواردات: كمية وقيمة الواردات الكلية مفصلة حسب أصناف الأسماك.

2-4 المتاح للاستهلاك:

إجمالي الكمية المتاحة للاستهلاك (الإنتاج + فرق التجارة)، وأيضاً كمية المتاح للاستهلاك لكل دولة منفصلة على حسب أصناف الأسماك.

2-5 ملحق بأصناف الأصناف السمكية في المياه العذبة.

الأنشطة الإحصائية خلال عام 2008م:

أـ أنشطة قومية ومشتركة:
- إصدار المجلد (28) للإحصاءات الزراعية العربية.
- إصدار المجلد الثاني للإحصاءات السمكية في الدول العربية.
- تحديث قواعد البيانات والمعلومات الزراعية العربية.

- التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي لعام 2008.
- التقرير السنوي لأوضاع الأمن الغذائي العربي عام 2007.
- إعداد إحصاءات فصل الزراعة والغذاء للتقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي يصدره الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

بـ. مشروعات قطرية:

- مشروع تطوير جهاز الإحصاء الزراعي في مملكة البحرين.
- مشروع التعداد الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
- مشروع تحليل البيانات الإحصائية للتعداد الزراعي الشامل باستخدام الحاسب الآلي في المملكة العربية السعودية.

الأساليب المستخدمة في المنظمة العربية للتنمية الزراعية لجمع ومعالجة ونشر الإحصاءات الزراعية العربية

(لمحة تاريخية عن الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية)

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

الأساليب المستخدمة
في المنظمة العربية للتنمية الزراعية
لجمع ومُعالجة ونشر الإحصاءات الزراعية العربية
(لمحة تاريخية عن الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية)

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

البدايات:

من مطلع الثمانينات بدأت المنظمة العربية في إصدار الكتاب الإحصائي وتم إصدار أول مجلد إحصائي عام 1981م، (تجميع البيانات ومعالجتها يدويا) ومنذ ذلك التاريخ تولي المنظمة اهتمامها بهذه الإحصاءات الهامة، ومواكبة منها للتطورات في التكنولوجيا والأجهزة والبرمجيات صاحب ذلك تطوير في إصدارات الكتاب الإحصائي من حيث المحتوى وبخاصة فيما يتعلق بمدى اكتمال واتساق ومصداقية البيانات الإحصائية سواء من حيث عدد الدول المتضمنة، أو من حيث البنود والمتغيرات المشمولة، أو من حيث مستوى الدقة والاتساق.

الجيل الأول للكتاب:

- يقوم فريق عمل الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية بزيارة الدول العربية لملء الاستمارة الإحصائية من:
  - الأجهزة الإحصائية الوطنية للأقطار العربية.
  - النشرات الإحصائية.
  - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) والبنك الدولي.
- يتم تفريغ البيانات يدوياً وتجرى عمليات التحويل باستخدام الحاسبة اليدوية (Calculator).
- كذلك تتم طباعة الجداول النهائية لإحصاءات التجارة الخارجية باستخدام الآلة الطابعة (Typewriter).
- ينشر الكتاب الإحصائي على صورة ورقية ويتم توزيعها بالبريد، وذلك حتى منتصف التسعينات.

الجيل الثاني للكتاب:

- في النصف الثاني من التسعينات وبالتحديد ابتداءً من المجلد 15 استخدم لأول مرة الحاسب الآلي في إخراج جداول الكتاب باستخدام برنامج اكسل، وتم وضع محتويات المجلد الخامس عشر على قرص مدمج Floppy Disk وصاحبه كتيب تعريفي

ليشرح للمستخدمين كيفية تنصيب محتويات القرص على الأجهزة الشخصية (PC). وتم ذلك على ملف تنفيذي (Executable File) مضغوط باستخدام برنامج نورتن كومندر (Norton Commander 5).

- صاحب ذلك القرص دليل استخدام عن كيفية تنصيب واستخدام البرنامج للإطلاع على الجداول النهائية للسلع، الأمر الذي ساعد على نقل البيانات والتعامل معها في عمليات التحليل باستخدام برامج التحليل الإحصائي المختلفة.
- تم ترميز (تكويد) جميع البنود الواردة باستمارة جمع الإحصاءات الزراعية.
- يصاحب إرسال الاستمارة، قرص مرن عبارة عن استمارة إلكترونية يحتوي على بيانات السلع الزراعية لآخر عامين لكي يتم مراجعتها وإضافة بيانات العام الجديد.
- وصاحب هذه النقلة النوعية في إصدار المجلد الإحصائي أيضاً تصميم استمارة جمع البيانات والإحصاء باستخدام برنامج اكسل ليكون شكل الاستمارة الورقي نفس الشكل الإلكتروني، وتم اختيار الإكسل لسهولة التعامل معه ولشيوعه،تم إرسال الاستبيان الورقي مع الإلكتروني.

الجيل الثالث للكتاب:

- للتطوير الهائل في البرمجيات نال المجلد الإحصائي نصيبه منها، حيث تم إكمال أتمتت كافة مراحل إعداد الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، وتم تصميم نظام يسمي (AASY_System) للمعالجة من قبل خبراء المنظمة باستخدام برنامج Visual Basicحيث يقوم البرنامج بإجراء عمليات التحويل والتجميع وحساب المتوسطات والتقدير وكافة العمليات الحسابية لمعالجة الإحصاءات.
- أي أنه تم ترميز (تكويد) جميع البنود الواردة باستمارة جمع الإحصاءات الزراعية العربية.
- يصاحب إرسال الاستمارة، قرص مرن عبارة عن استمارة إلكترونية تحتوي على بيانات السلع الزراعية لآخر عامين لكي يتم مراجعتها وإضافة بيانات العام الجديد.
- كذلك يقوم النظام بطباعة الجداول النهائية للسلع عن طريق الاستعلامات (Queries) باستخدام برنامج Crystal Report أصبح بإمكان الإطلاع على البيانات والإحصاءات الواردة بالمجلد الإحصائي على الصفحة التفاعلية لإحصاءات الزراعية العربية ضمن صفحة المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت.
- كذلك يمكن الحصول على الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية على أقراص مدمجة(CDs) بالإضافة إلى النسخة الورقية.

التعاون مع الفاو:

- بدأ مشروع الدعم الفني المقدم من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في مجال جمع ومعالجة ونشر إحصاءات التجارة الخارجية في يناير 2004.
- تم تطوير وتنصيب نظام التجارة (TradeSys) المستخدم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو بعد تحويره ليواكب متطلبات الإحصاءات الزراعية العربية.

البرامج المستخدمة في قسم الاحصاء بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية:

1ـ **نظام التجارة** (TradeSys):

أ- برنامج (Shark): Standardization

يقوم برنامج Shark بوضع ملفات التجارة (Trade Files) في الصورة القياسية حيث يتم فيه أيضاً إجراء التحويلات من الوحدات المحلية إلى الوحدات القياسية المستخدمة في نشر الإحصاءات. كذلك تعطى البرنامج إمكانية إلقاء نظرة على سلسلة البيانات السابقة ومقارنتها ببيانات السنة المعالجة.

بـ- برنامج (Jellyfish): Validation

تتلخص مهام هذا البرنامج بالقيام بعمليات التدقيق والتصحيح والتنقيح والتعديل للملف متى ما لزم الأمر. حيث يمكن للبرنامج عن طريق كتابة إجراءات أو دوال يتم تنفيذها آنيا لتعديل البيانات آليا في شاشة الملاحظات (Notes).

2- EXCEL

برنامج Microsoft Excel هو أحد برامج الجداول الإلكترونية والتي يمكنك أن تستعمله لإدارة البيانات وتحليلها وتخطيطها وهو من إنتاج شركة مايكروسوفت ويعمل تحت نظامي التشغيل (Microsoft Windows & Mac OS X). برامج الجداول الإلكترونية ظهرت في بداية الأمر كبرامج مالية ثم تطورت إلى برامج مالية ومحاسبية خاصة بإجراء الحسابات المالية. ومن هذه البرامج (Visicalus) وبرنامج (Lotus123) وأخيراً برنامج (Microsoft Excel). وهو أحد برامج حزمة الأوفيس.

3ـ **نشر المعلومات باستخدام اكسل عبر الويب**:

المزايا:

- يستطيع المستخدم تنزيل وتخصيص البيانات الأكثر شيوعاً واستخداماً في تحليل البيانات الأساسية.

العيوب:
- تكلفة البرنامج ليست رخيصة.
- يدوي التحديث.
- لا بد من إنزال الملف كاملاً.

يوفر البرنامج أربع مزايا رئيسية:
1. إجراء المهام الحسابية (calculation).
2. الجداول المحورية (pivot tables).
3. VBA.
4. إنشاء الرسوم البيانية (graphing tools).

إصدارات اكسل المختلفة تحت بيئة ويندوز:
- 1987 Excel 2.0 for Windows
- 1990 Excel 3.0
- 1992 Excel 4.0
- 1993 Excel 5.
- 1995 Excel for Windows 95 (version 7.0) - included in Office 95
- 1997 Excel 97 - included in Office 97
- 1999 Excel 2000 (version 9.0) included in Office 2000
- 2001 Excel 2002 (version 10) included in Office XP
- 2003 Excel 2003 (version 11) included in Office 2003
- 2007 Excel 2007 (version 12) included in Office 2007

عيوب و أخطاء الإكسل:
- الدقة في التعامل مع الأعداد ذات العلامة العائمة (Floating Points).
- خطأ في دالةmod في حالة البيانات الكبيرة.
- مشكلة التاريخ (1990 سنة كبيسة).

أنواع الملفات التالية يمكن أن تفتح في إكسل 2007 ولكن لا يمكن حفظها:
- Microsoft Excel 2.1 Worksheet
- Microsoft Excel 2.1 Macro
- Microsoft Excel 3.0 Worksheet
- Microsoft Excel 3.0 Macro
- Microsoft Excel 4.0 Worksheet

- Microsoft Excel 4.0 Macro
- Microsoft Excel 97- Excel 2003 & 5.0/95 Workbook
- Microsoft Excel 4.0 Workbook
- DBF 3 (dBASE III)
- DBF 4 (dBASE IV)

استخدام إكسل لتحليل البيانات الإحصائية:

على الرغم من أن إكسل هو برنامج جداول الكترونية، وأنه ليس أحد حزم تحليل البيانات الإحصائية. ولكن يمكن اعتبار تحليل البيانات ميزة إضافية والتي تمكنك من إجراء قلة من الحسابات السريعة. أما إذا كنت تحاول استخدامها على نطاق واسع لمزيد من التحليلات، سوف تواجه صعوبات بسبب بعض أو كل من القيود التالية:

- المشاكل المحتملة التي تنطوي على تحليل البيانات الناقصة.
- انعدام المرونة في التحليلات التي يمكن القيام بها نظراً للتوقع بشأن ترتيب البيانات.
- النواتج متناثرة في العديد من أوراق العمل، أو واحد في كل ورقة عمل، والتي يجب أن ترتب بطريقة معقولة.
- النواتج قد تكون ناقصة أو قد لم توصف على الوجه الصحيح، مما يزيد من احتمال خطأ التعرف على الناتج.
- الحاجة إلى تكرار طلبات لبعض التحاليل عدة مرات من أجل تشغيله لعدة متغيرات، أو لطلب العديد من الخيارات.
- تحتاج إلى عمل بعض الأشياء الخاصة بك عن طريق تحديد وظائف/ الصيغ، مع ما يصاحب ذلك من خطر وقوع الأخطاء.
- عدم تسجيل ما قمت به لتوليد نتائجك، مما يجعل من الصعب تحليل الوثيقة الخاصة بك، أو لتكرار ذلك في وقت لاحق، إذا كان ذلك ضرورياً.

تحديث برامج Office(Microsoft Office Compatibility Pack):

في حالة استخدام برامج Office XP أو2003 Office أو Office 2002، وقد كنت تريد فتح مستندات وحفظها في تنسيق Microsoft Office 2007، يجب تثبيت حزمة التوافق لـ Office. وقد يطلب منك أيضاً تثبيت تحديثات إضافية إلى برامج Office إذا لم يكن قد تم تثبيتها بالفعل.

للتحقق من تثبيت هذه التحديثات بالفعل أم لا، اتبع الخطوات التالية:

1- انقر فوق ابدأ، ثم انقر فوق تشغيل.
2- اكتب عنصر التحكم appwiz.cpl في المربع فتح، ثم انقر فوق موافق.
3- انقر فوق تغيير البرامج أو إزالتها في الإطار إضافة أو إزالة البرامج.

4- انقر فوق إظهار التحديثات بالقرب من أعلى الإطار للتأكد من ظهور تحديثات Windows في قائمة البرامج المثبتة.

4. كريستال روبرت CRYSTAL REPORTS:

الكريستال هو برنامج المعلومات التجارية المستخدمة لتصميم وتوليد التقارير الواردة من مجموعة واسعة من مصادر البيانات. والعديد من التطبيقات الأخرى، مثل Microsoft Visual Studio. أصبح الكريستال حالياً كاتب التقارير الأول عندما تم دمجه في حزمة Visual Basic، كما يسمح البرنامج لمطوري الجافا من الاستفادة من مكونات البرنامج. البرنامج غني بإمكانيات هائلة لتنسيق الملفات و ذلك يرجع إلى أنه صمم لتحسين عرض التقارير.

تصميم التقارير:

في الغالب يتم تثبيت الكريستال على جهاز الكمبيوتر واستخدامه لاختيار مجموعة من الصفوف والأعمدة متوافقة مع مصدر البيانات. ومن ثم يمكن للمستخدمين ترتيب البيانات على التقرير في الشكل المطلوب. بمجرد الانتهاء من تصميم التقرير يتم حفظ التقرير في ملف بالامتداد RPT. وبعد ذلك يمكنك الرجوع للتقرير المحفوظ في أي وقت عن طريق إعادة فتح ملف RPT وتحديث البيانات.

أنواع البيانات التي يمكن التعامل معها تشمل ما يلي:

- قواعد البيانات (Sybase, IBM DB2, Ingres, Microsoft Access, (Microsoft SQL Server, MySQL, Interbase and Oracle
- Btrieve .
- الجداول الإلكترونية مثل مايكروسوفت إكسل.
- ملفات نصية.
- هتمل ملفات.
- تطبيقات المجاميع مثل (Lotus Notes, Microsoft Exchange and Novell GroupWise).
- أي مصادر بيانات متاحة على الشبكة من خلال web service, ODBC, JDBC or OLAP.

عرض تفصيلي لاستمارة جمع المعلومات والبيانات الإحصائية

عرض تفصيلي
لاستمارة جمع المعلومات والبيانات الإحصائية

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مقدمة:

يعتبر الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،أحد الأنشطة الرئيسة للبرنامج الرئيس للمعلومات والتوثيق والإحصاء ضمن خطة عمل المنظمة المعتمدة. ويمثل هذا الكتاب أهم الإصدارات والمراجع الإحصائية التي تصدرها المنظمة حول الزراعة العربية، وفي هذا العام يجري الإعداد لإصدار المجلد التاسع والعشرين من هذا الكتاب. وتحرص المنظمة في كل عام على أن تأتي هذه الإصدارة أكثر تميزاً عن سابقتها سواء في مستوى الشمولية والدقة، أو من حيث الإخراج، مع المحافظة على الخصائص الأساسية التي يتميز بها هذا الكتاب. كما تهتم المنظمة بالعمل على إنجاز هذا العمل حسب التوقيتات التي تحقق تعظيم الفائدة منه.

هذا وقد روعي في تصميم استمارة الاستبيان لجمع البيانات والإحصاءات الزراعية أن تكون موافقة لظروف كل دولة، وبحيث تراعي خصوصية الأنشطة الزراعية التي تمارسها، وكذلك الاختلاف في نوعية الأنشطة الزراعية فيما بين الدول، وذلك أن البرنامج الذي قام خبراء المنظمة بإعداده وتصميمه لإصدار الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية المجلد (29)، قد تضمن شاشات الإدخال الخاصة باستمارة كل دولة، الأمر الذي يتيح سهولة إدخال البيانات واختبار مدى تناسقها مع بيانات السنوات السابقة. وفي إطار اهتمام المنظمة العربية للتنمية الزراعية بتطوير الكتاب الإحصائي، فإنها تسعى إلى الاستفادة من التقانات الحديثة المتاحة، وخاصة في مجالات الحاسب الآلي والبرمجيات المتعددة التي يمكن استخدامها سواء في تجميع الإحصاءات والبيانات وتبويبها أو معالجتها أو نشرها.

ومن هذا المنطلق، فقد اتجهت المنظمة مؤخراً إلى برمجة مرحلتي معالجة وإخراج بيانات الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية. وتعمل المنظمة حالياً على استكمال ميكنة المرحلة الخاصة بتحميل بيانات هذه الاستمارة اعتماداً على الحاسب الآلي، ليصدر المجلد (29) وما بعده باستخدام أسلوب الميكنة الكاملة لجميع المراحل، حيث ترفق الاستمارة إلكترونياً على قرص مرن يحتوي على البيانات الموجودة في هذه الاستمارة في صورتها الورقية، وذلك لتتم مراجعتها وإدخال ما يلزم من التصويبات أو التعديلات عليها. وكذلك لإضافة البيانات الجديدة الخاصة بالسنوات المبينة في كل جدول حتى يمكن تحميل البيانات آلياً. على أن يتم تعبئة بيانات الاستمارة أيضاً وإرفاق القرص

المرن بها كمرحلة انتقالية حتى يتم الاستغناء كلياً عن الاستمارة الورقية فيما بعد. حيث تأمل المنظمة بدءاً من العام القادم إرسال الاستمارة عن طريق صفحة المنظمة، حتى تتعامل الإدارات الإحصائية الزراعية مباشرة مع المنظمة، لمزيد من الدقة وتوفير للوقت في جمع البيانات والإحصاءات، ومزيد من الاتصالات والتعاون المباشر مع الإدارات الإحصائية الزراعية، لذلك يجب عند تعبئة الاستمارة مراعاة الآتي:

- أن يتم استكمال تعبئة جميع الإحصاءات المطلوبة في جميع الجداول، وفيما عدا ذلك يكتب (-) في حالة ما إذا كان البيان لا وجود له.
- تراع بدقة متناهية وحدات القياس المستخدمة سواء للمساحة أو الإنتاج أو القيمة أو الكمية، وإذا كانت غير مطابقة لما هو مذكور مع كل جدول يمكنكم كتابة الوحدات المستخدمة بوضوح (هل بالطن – بالألف طن. هل هي بالدونم أو الهكتار، أو الألف دونم، أو الألف هكتار، هل هي القيمة بوحدات العملة المحلية، أو بالألف وحدة أو بالمليون وحدة، أم بالدولار أو الألف أو المليون). وهكذا.
- تكتب الأرقام بعد مراجعتها وتدقيقها بالحبر السائل أو الجاف الواضح مع الأهمية القصوى لتوضيح مفردات كل رقم بوضوح لا يسمح بأي التباس أو شك في قراءته. وكذلك الأهمية القصوى لعدم وضع أية علامات لتقسيم الرقم الواحد فيما عدا العلامة العشرية فقط، فمثلاً كتابة الرقم 5724.31 ألف طن لا يصح كتابته (5.724.31)، كما يجب مراعاة ألا يكتب الرقم كاملاً بالأطنان مثلاً، في حين أن أعلى الجدول يشير إلى أنه بالألف طن وهكذا.
- يجب التحقق من مدى تناسق ومنطقية الأرقام وبخاصة عند مقارنتها بنظيراتها للسنوات السابقة، أو عند مقارنة المكونات الفرعية بالمجموع في بعض الأحوال (مثل مجموع الصادرات إلى دول مختلفة، وجملة الصادرات) أو (مساحات محاصيل الحبوب بالنسبة إلى جملة مساحة الحبوب) أو (عدد القوى العاملة الزراعية مقارناً بمجموع القوى العاملة) أو مدى منطقية بعض البيانات إذا لم تتغير لعدة سنوات متتالية (مثل عدد السكان أو القوة العاملة.. الخ) وغير ذلك من المقارنات التي تتنافى مع المنطق. وفي الحالات الشاذة يرجى كتابة الملاحظات التي تبرر هذا أو تؤكد على سلامة الرقم.
- الاعتماد على الوثائق الوطنية والإحصاءات الرسمية لوزارات الزراعة والفلاحة والثروة الحيوانية والأسماك والصيد بصفة أساسية، وإذا لم يتوفر ذلك فيمكن الاستعانة بالتقارير الشهرية أو السنوية التي تصدرها الهيئات والمؤسسات الحكومية المتخصصة بالقطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به. مع ذكر المرجع والمصدر في جميع الأحوال.
- عدم الاعتماد على البيانات التي تعطى شفاهة، ومراجعة البيانات أو المصدر المنشور مع مصدرها والتحقق من منطقيتها، والاطمئنان إلى صحة هذه البيانات وخلوها من الأخطاء المطبعية وأخطاء الجمع، والاهتمام بوضع الوحدات الصحيحة المستخدمة للبيانات.

- الاهتمام بمراعاة اختلاف المسميات سواء كانت مسميات لمحاصيل أو لمنتجات نباتية أو حيوانية، أو مسميات لوحدات أوزان أو قياس. وفي هذه الحالة يفضل تدوين المسمى المحلي وأمامه المسمى الشائع باللغة العربية وما يقابله باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، ويكتب هذا المسمى كملاحظة في نهاية الجدول. وللمساعدة في تنفيذ ذلك نرفق بنهاية هذا الجزء المصطلحات لكافة بنود الاستمارة.
- بالإضافة إلى بيانات العام الأخير يرجى تسجيل وتحميل بيانات السنوات السابقة المذكورة في الجدول من أحدث المصادر المعتمدة بالدولة، وذلك لتصويب وتحديث هذه البيانات في حالة اختلافها عما سبق إرساله إلينا في السنوات السابقة.
- يرجى الاهتمام بمراجعة البيانات المكتوبة التي تم تسجيلها بالاستمارة، فاحتمالات أخطاء الطباعة واردة، ويفضل أن تتم المراجعة بمساعدة شخص آخر ذي كفاءة وخبرة إحصائية.
- يرجى عدم التردد في كتابة أية توضيحات أو ملاحظات أو تعليقات على أي جدول تكون ضرورية ولازمة لتأكيد وحدة القياس أو المصطلح، أو تفسير رقم بالغ الارتفاع أو الانخفاض بالمقارنة بغيره، أو بالمقارنة بسنوات سابقة، أو ما عدا ذلك مما يفيد في فهم البيانات والتحقق من صحتها وسلامتها. ومما لا شك فيه أن دور المنظمة العربية في مراحل إعداد وإصدار الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية يتوقف على الجهود المقدرة التي تقوم بها الجهات والأجهزة الإحصائية في وزارات الزراعة والفلاحة العربية والجهات المتعاونة معها. وبطبيعة الحال فإن مدى كفاءة واكتمال ودقة البيانات والمعلومات التي يتضمنها ذلك الكتاب، وكذلك سرعة إنجازه، إنما يتوقف بشكل أساسي على مدى ما توليه هذه الجهات وتلك الأجهزة من العناية والاهتمام في مرحلة العمل في تعبئة الاستمارة الإحصائية التي تمثل الوثيقة الأساسية في هذا الشأن، وعلى سرعة إرسالها في الوقت المناسب بعد استكمال كافة البيانات والإحصاءات المطلوبة.

وفيما يلي عرض موجز لإستمارة جمع الإحصاءات الزراعية العربية:

أولاً: البيانات الأساسية:

مجموعة الجداول من رقم 1 وحتى جدول رقم 10 عن البيانات الأساسية كالتالي:

جدول رقم (1):

1- إجمالي أعداد السكان والسكان الريفيين خلال آخر 3 سنوات مقسمة إلى وطنيون ومقيمون.
2- إجمالي العمالة للسنوات الثلاث الكلية أيضاً مقسمة إلى وطنيين ومقيمين والعمالة الزراعية لنفس السكان (بالألف نسمة).

جدول رقم (2):
من الاستمارة أعلاه عن قيمة الناتج المحلي الإجمالي والناتج الزراعي بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة،وحسب القطاعات المختلفة.
الناتج الزراعي بشقية الزراعي والحيواني والصناعي وباقي الخدمات.

ثانياً: استخدامات الأراضي:
جدول رقم (3): عن استخدامات الأراضي وتفاصيلها كالتالي:
الرقعة الجغرافية للدولة (لمساحة الجغرافية هي المساحة الكلية للدولة.) – جملة الأراضي الصالحة للزراعة (الرقعة الصالحة للزراعة هي مساحات الأراضي المصنفة كأراضي قابلة للزراعة سواء كانت مستغلة في الزراعة فعلاً أو غير مستغلة زراعياً في الوقت الراهن) – توزيع الأراضي المزروعة مقسمة إلى مستديمة (هي المساحة المزروعة بمحاصيل تشغل الأرض فترات أطول من حول كامل (سنة واحدة) ولا تحتاج إعادة زراعة بعد كل حصاد وتشمل الصمغ والفواكه والنخيل وما شابه ذلك، ولكنها لا تشمل الأشجار الخشبية التي تدخل في الغابات. و(موسمية – مطرية) هي التي تعتمد على مياه الأمطار والسيول غير المتحكم فيها) – مروية (هي التي تعتمد على مياه الأنهار والآبار والقنوات وغيرها من مصادر الري المنتظم) مساحة الأراضي المتروكة (بور مؤقتاً لاستعادة الإنتاجية أو دون الاستغلال المؤقت لعدم كفاية مياه الري أو العمالة أو المدخلان أو لعدم مواتاة الأسعار في السنة المعنية فقط أو لسنوات قليلة سابقة أو لأسباب أخرى.)

المساحات القابلة للزراعة غير المستغلة هي الأرض القابلة للإنتاج الزراعي ولكنها غير مستغلة لنقص في البنية الأساسية، أو لأسباب أخرى. ولا تدخل فيها الأرض القفر التي لا يمكن استغلالها لأي إنتاج زراعي) مساحة الغابات (تشمل مساحة الغابات الطبيعية والصناعية والمساحات الحراجية) وأخيرا مساحة المراعي.

جدول (رقم 4) التقسيم الإداري وعدد السكان والرقعة الزراعية لآخر سنة مذكورة بالاستمارة.

جدول (رقم 5) معدلات سقوط الأمطار موزعة شهرياً بالمليمتر وحسب محطات الرصد لآخر سنه.

جدول (رقم 6) توزيع الحيازة الزراعية وفقاً للمساحة وعدد الحائزين وفقاً لآخر تعداد زراعي أو أحدث تقدير.

جدول (رقم 7) مصادر المياه المتاحة وفقاً لآخر تقدير مقسمة إلى مصادر متجددة (مياه جوفية – ومياه سطحية)ونسبة استخدامها بالزراعة ومن مصادر غير تقليدية (تحلية – صرف زراعي – صرف صحي).

جدول (رقم 8) الجمعيات التعاونية من حيث أعدادها وعدد الأعضاء فيها وقيمة رأس مالها لآخر ثلاث سنوات مذكورة أعلاه.

جدول (رقم 9) قيمة القروض الزراعية حسب النوع (نقدية- مستلزمات إنتاج- غير محددة) والأجل (قصيرة الأجل - متوسطة الأجل - طويلة الأجل - غير محددة الأجل) والمصدر(البنوك الزراعية - البنوك التجارية- الجمعيات التعاونية- اتحاد المزارعين) والغرض (للإنتاج النباتي- للإنتاج الحيواني- أخرى).

جدول (رقم 10) قيمة الاستثمارات الكلية بالدولة مقسمة إلى (إجمالي الاستثمارات في قطاع الزراعة- قطاع استصلاح الأراضي- الإنتاج النباتي- الإنتاج الحيواني والداجني- الإنتاج السمكي- أخرى) أيضاً لنفس الفترة.

ثالثاً: الإنتاج النباتي:

جدول رقم 11:

المساحة مقسمة إلى مطري ومروي والإنتاج مطري ومروي لمجموعات الحبوب (القمح – الذرة الشامي – الشعير – الذرة الرفيعة والدخن – الأرز- وأخرى غير مذكورة).

مجموعة الدرنات (البطاطس والبطاطا الحلوة) مجموعة البقول (العدس- الحمص- الفول الجاف – الفاصوليا الجافة- البازلاء الجافة- اللوبيا الجافة- أخرى) مجموعة الخضر(طماطم- البصل الجاف والأخضر- الثوم- البطيخ- الشمام والكنتالوب-الخيار والقثاء - الباذنجان- بسلة خضراء- الزهرة- الملفوف - الجزر – الباميا - الفول الأخضر- أخرى) المحاصيل الزيتية (الفول السوداني – السمسم - زهرة الشمس – بذرة القطن - الزيتون – أخرى) المحاصيل السكرية (قصب السكر- الشوندر السكري وكمية الإنتاج من السكر الخام) الألياف (القطن الخام- أخرى) التبغ والأعلاف الأخرى.

مجموعة الفاكهة (التمور – التفاح- الكمثرى- الخوخ- الفراولة- التين- الرمان- العنب- المانجو- الموز) ومجموعة الموالح (البرتقال- اليوسفي- الجريب فروت- الليمون- أخرى) الجوز زيات وفاكهة أخرى لنفس فترة الدراسة وأيضاً أعداد الأشجار المثمرة وغير المثمرة.

جدول رقم 12 (أ، ب) تناولا المساحة والإنتاج من الزراعات المحمية لبعض أصناف الخضر ومساحة وإنتاج الزراعات المستخدم فيها أساليب الري الحديثة.

رابعاً: الإنتاج الحيواني:

جدول رقم 13:

- أعداد الحيوانات الحية: (الأبقار مقسمة إلى(محلي وأجنبي) الجاموس- الأغنام – الماعز-الإبل- خيول –وبغال وحمير.
- إنتاج اللحوم الحمراء أعداد المذبوحات (داخل وخارج السلخانة) للأبقار والجاموس الماعز الغنم والإبل كل على حدة متوسط وزن الذبيحة لكل، كمية إنتاج اللحوم لكل مفردة وكمية إنتاج لحوم الأحشاء إنتاج الصوف بالإضافة إلى إنتاج الجلود لنفس الفترة الزمنية.
- كمية الإنتاج من اللبن الحليب لكل من الأبقار، الجاموس، الأغنام والماعز.
- كمية الإنتاج من لحوم الدواجن. من القطاع الحديث ومن القطاع التقليدي مقسمة إلى أعداد المزارع وطاقتها الفعلية وطاقتها التشغلية ومتوسط عدد الدورات وإنتاج البيض من القطاعين أيضاً مقسماً إلى أعداد المزارع وطاقتها الفعلية وطاقتها التشغيلية ومتوسط عدد الدورات لنفس الفترة.
- الإنتاج السمكي من المصادر البحرية ومصادر المياه الداخلية ومن المزارع السمكية لنفس الفترة.
- عدد خلايا النحل و إنتاج العسل و إنتاج الحرير وأية منتجات حيوانية أخرى لنفس الفترة.

خامساً: مستلزمات الإنتاج الزراعي:

جدول رقم 14:

- أعداد الآلات الزراعية (جرارات – حاصدات- باذرات- طلمبات- رشاشات مبيدات- أي آلات أخرى).
- كمية الأسمدة الكيماوية والعضوية المنتجة والمستهلكة (الأسمدة النيتروجينية- الأسمدة الفوسفاتية- الأسمدة البوتاسية- أسمدة عضوية)
- قيمة المبيدات والعلاجات البيطرية المستخدمة - مبيدات فطرية - مبيدات أعشاب وحشائش- مبيدات حشرية- العلاجات البيطرية- لقاحات- مستحضرات علاجية (مضادات حيوية - مضادات فطرية - مضادات طفيليات داخلية وخارجية ومبيدات حشرية) مكملات التغذية (عناصر نادرة - فيتامينات - مواد علاجية داعمة) مستحضرات كيماوية (جراحية - وللتشخيص المخبري).

سادساً: متوسط التكاليف الإنتاجية لوحدة المساحة من المحاصيل الرئيسية:

جدول رقم 15:

- متوسط التكاليف الإنتاجية لوحدة المساحة من المحاصيل الرئيسة (القمح- الشعير- الذرة الشامية- الدخن- الأرز- الطماطم- الخيار- البطيخ- الشمام والكنتالوب- البطاطس- العدس- الفول الجاف- الحمص- البصل- الباذنجان- القرنبيط - الفلفل

الأخضر- الفاصوليا الخضراء- الفول الأخضر- الملفوف- الكوسا- البازلاء- بالإضافة إلى أخرى غير مذكورة).

سابعاً: أسعار الجملة للخضر والفاكهة الشهرية:

الجداول من (رقم 16) إلى (رقم 20):

- الكميات المسوقة و أسعار الجملة للخضر والفاكهة شهرياً بأصنافها المختلفة بالأسواق المركزية الرئيسية.
- المتوسط السنوي لأسعار المنتجات الزراعية (مزرعة جملة ومستهلك).
- الأرقام القياسية لأسعار الجملة ونفقات المعيشة مرجحة بسنة أساس لنفس الفترة.

ثامناً: التجارة الخارجية:

الجداول من (رقم 22) إلى (رقم 27):

يشمل جدول (رقم 22) كمية وقيم الصادرات والواردات من المحاصيل الرئيسية:
جملة الحبوب (قمح- دقيق القمح- الشعير- الذرة الشامية- الذرة الرفيعة والدخن –الأرز- حبوب أخرى) مجموعة الدرنات (البطاطس – البطاطا- أخرى) مجموعة البقول (الفول الجاف- العدس- الحمص- البازلاء الجافة- اللوبيا الجافة- الفاصوليا الجافة) مجموعة البذور الزيتية (الفول السوداني- السمسم - زهرة الشمس- الزيتون- فول الصويا – أخرى) مجموعة الخضر(الطماطم-بصل جاف- ثوم - الفاصوليا الخضراء- باميا- بطيخ- خيار وقثاء- الشمام والكنتالوب- فلفل أخضر- ألزهرة- جزر- ملفوف- الخضر المجهزة والمحفوظة- خضر طازجة أخرى) مجموعة الفاكهة (التمور- البرتقال- اليوسفي- الجريب فروت- الليمون- ثمار حمضية طازجة- موز- تفاح- عنب طازج- كمثرى- مانجو- فراولة- جوزيات (مكسرات)- فواكه مجففة ومعلبة- فواكه طازجة أخرى) التبغ - الخام (جملة) الألياف (قطن خام- ألياف قطن- ألياف جوت- ألياف حرير وصوف) مجموعة السكر والعسل (سكر خام- سكر(مكرر)- عسل طبيعي) البن والشاي والكاكاو (بن أخضر- البن محمص أو مطحون + مستحضراته- كاكاو- شاي) التوابل- نباتات الزهور والزينة- علف الحيوانات(علف الحيوانات باستثناء الحبوب غير المطحونة- مسحوق ومجففات اللحوم والأحشاء وأسماك غير صالحة للاستهلاك البشري)ُزيوت حيوانية (زيوت الأسماك والحيوانات البحرية- وت وشحوم أخرى حيوانية المنشأ) زيوت نباتية (سمن صناعي مهدرج مرجرين- زيت بذرة القطن- زيت الفول السوداني- زيت فول الصويا- زيت الزيتون- زيت السمسم- زيت الكتان- زيت الذرة- سمن نباتي- زيت عباد الشمس- زيوت نباتية أخرى) أعداد الحيوانات الحية(البقر- الجاموس- أغنام- الماعز- الإبل- الخيول- البغال والحمير- حيوانات حيه أخرى- صيصان- دواجن حية- البط والإوز- الديوك الرومي- الأرانب- دواجن أخرى) اللحوم الحمراء (لحوم الأبقار والجاموس طازجة أو مبردة أو مجمدة- لحوم الأغنام والماعز طازجة أو مبردة أو مجمدة- لحوم الإبل- لحوم أخرى طازجة أو مبردة أو مجمدة- لحوم أخرى مجففة ومملحة

ومعلبة ومستحضرات اللحوم- لحوم الأحشاء الصالحة للأكل- شحوم ودهن حيوانات- لحوم أخرى) دواجن مذبوحة طازجة أو مبردة أو مجمدة وجملة البيض(بيض الدجاج- بيض للتفريخ- بيض الطيور الأخرى- بيض في أي صورة أخرى) اللبن (معادل لبن سائل)(اللبن الطازج- اللبن المركز أو المكثف- اللبن المجفف (بودرة)- القشدة الطازجة- مسحوق اللبن والقشدة- الزبدة والسمنة- الجبن بأنواعه) جملة الأسماك (الأسماك الطازجة أو المبردة أو المجمدة- الأسماك المملحة والمجففة أو المدخنة- السمك المعلب ومستحضرات السمك- أخرى) الأسمدة (أسمدة أزوتية- أسمدة فوسفاتية- أسمدة بوتاسية- أسمدة أخرى) مطهرات ومبيدات(علاجات بيطرية- مبيدات حشرية- مبيدات فطرية- مبيدات أعشاب).

الآلات الزراعية (آلآت لصناعة الألبان - جرارات - حاصدات - آلآت وأجهزة مزارع الدواجن- آلات زراعية أخرى وأجزاؤها).

تاسعاً: التجارة البينية:

- مجموعة الجداول (من رقم 23) وحتى جدول (رقم 27) من الاستمارة المذكورة أعلاه. جدول رقم - 25- 23 كمية وقيم الصادرات والواردات الزراعية البينية العربية من (الحبوب ومستحضراتها- المحاصيل الزيتية- الزيوت النباتية- بقول- درنات- خضر- فاكهة - حيوانات حية- لحوم (حمراء بيضاء)- ألبان ومنتجاتها- سكر- أخرى).
- جدولي رقمي (26 و27) كمية وقيمة الواردات والصادرات الزراعية البينية من الدول العربية وإجمالي الواردات والصادرات من دول العالم للمجموعات السلعية الرئيسية (الحبوب ومستحضراتها- محاصيل زيتية- الزيوت النباتية- بقول- درنات- خضر- فاكهة- حيوانات حية- لحوم (حمراء بيضاء)- ألبان ومنتجاتها- سكر- أخرى).

المشاكل المتعلقة بالإحصاءات والبيانات الواردة بالاستمارات القطرية فيما يتعلق بالبيانات الأساسية وبيانات الإنتاج النباتي

المشاكل المتعلقة بالإحصاءات والبيانات الواردة بالاستمارات القطرية فيما يتعلق بالبيانات الأساسية وبيانات الإنتاج النباتي

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مقدمة:

بالنظر إلى طبيعة المشاكل الواردة بالاستمارات القطرية لجمع البيانات نجد أنها متباينة بين الدول العربية في نفس العام، كما أنها تتكرر عبر السنوات لدول مختلفة، وذلك لاختلاف طبيعة العمل الإحصائي فيما بين الدول العربية، ويمكن أن تعزى المشاكل التي ترد بالاستمارات القطرية لجمع البيانات في التالي:

1- تعدد جهات الاختصاص داخل الدولة الواحدة.
2- اختلاف بعض التعاريف والتصانيف والمصطلحات الإحصائية المستخدمة من بلد لآخر وأحياناً داخل الدولة الواحدة.
3- تغيير العاملين الإحصائيين بعد أن يتم تدريبهم.
4- اختلاف منهجية جمع البيانات الزراعية من بلد لآخر.
5- عدم وضوح الوحدات المستخدمة في بعض الأحيان وطريقة كتابتها.
6- عدم اتساق التشريعات المنظمة للعمل الإحصائي بين الأقطار العربية.

تعدد جهات الاختصاص داخل الدولة الواحدة:

تعتبر هذه سمة مميزة في عدد غير قليل من الدول العربية، حيث نجد أن عدة مؤسسات تقوم بجمع واستصدار بيانات تتعلق بالقطاع الزراعي، وفي معظم الأحيان تكون هذه المؤسسات غير مختصة بالدرجة الأولى في العمل الإحصائي، حيث تعمل على القيام بالأنشطة المتعلقة بجمع الإحصاءات كعمل مصاحب لنشاطها الرئيس. ولعل العلاج الأوحد هو إيجاد جهاز إحصائي مركزي يخدم كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القطري.

تباين التعاريف والتصانيف والمصطلحات الإحصائية.

تختلف التعاريف الإحصائية والمصطلحات المتعلقة بأنشطة العمل الإحصائي وكذلك التصنيفات السلعية داخل الدولة الواحدة وفي كثير من الأحيان عبر الأقطار العربية. وتعزى الاختلافات الموجودة بين بيانات الدول إلى اختلاف المفاهيم والتعاريف والتصانيف المستخدمة في كل دولة، لذ كان لابد من توحيد المفاهيم والتعاريف المستخدمة حتى يمكن الحصول على الحد الأقصى الممكن من المقارنات الدولية.

نقص وهجرة الكادر المدرب:

تعد تنمية الكادر البشري أو بصفة خاصة كل ما يتعلق بالتدريب التطبيقي من الأولويات الهامة لدى المؤسسات العاملة في الإحصاء، إذا أنه بقدر ما يملك العنصر البشري من دراسة وخبرة وإلمام تخصصي في مجال عمله، فإنه يكون قادراً على أداء الأنشطة بقدر عالٍ من الكفاءة والاقتدار. فالتأهيل الأكاديمي والتقني يعتبر الركيزة الأساسية للتطوير والتحديث في كافة المجالات وبخاصة في مجال العمل الإحصائي. ويمكن تقسيم الكادر البشري المناط به تنفيذ العمل الإحصائي إلى الإحصائيين والإداريين والفنيين وتقنيي معلومات. ويمكن إيجاز المشاكل التي تعوق التنمية البشرية في الآتي:

1- قلة الكادر البشري المؤهل والمدرب اللازم لأداء الأعمال الإحصائية وإنجازها بالدقة والسرعة المطلوبتين.
2- ندرة الدورات التدريبية التأهيلية اللازمة لتأهيل ورفع كفاءة العاملين في الأجهزة الإحصائية الزراعية العربية.
3- عدم استفادة الكادر الإحصائي الفني من الدورات التدريبية المختصة.
4- قلة فرص التدريب الخارجي للقائمين على أنشطة العمل الإحصائي.
5- انحسار فرص التدريب أثناء الخدمة.
6- هجرة الكادر الفني المدرب إلى بيئات عمل ومواقع أخرى بالداخل أو بالخارج لقلة العائد المادي وعدم مناسبته للجهد المبذول وقلة الحوافز المادية.

اختلاف منهجية جمع البيانات الزراعية من بلد لآخر:

تختلف وتتباين طرق جمع المعلومات الإحصائية فيما بين الدول العربية وحتى داخل المؤسسة الواحدة، كما وأن التباين كذلك قد يكون متواتراً داخل النشاط الواحد. هذا التعدد قد يكون له مبررات تحتم وجوده واستمراريته، ولكن قد يتقاطع هذا بدوره مع آليات التنسيق المتبعة في سياق إخراج المعلومات على النطاق القومي، وعليه كلما كانت المنهجيات المتبعة لجمع البيانات الإحصائية الخاصة بالقطاعات الزراعية للدول العربية متماشية مع ما هو متاح من إمكانيات كلما أدى هذا إلى تعدد أنماط التقاطع الذي يؤثر بداهة على فورية التعامل معها لإخراج معلومة إحصائية دقيقة في وقت الحاجة إليها.

عدم وضوح الوحدات المستخدمة في بعض الأحيان وطريقة كتابتها:

1- التأكد من تحديد وبيان الوحدات لكل بند وسلعة ومؤشر يرد بالاستمارة في الأماكن المعدة لذلك بدقة.
2- ينصح بكتابة الوحدات المبينة للأرقام في المواضع المحددة في كل صدر جدول، مثل طن، كجم، دستة... إلخ بخط واضح ومقروء.
3- ضرورة بيان صيغة الترقيم وتوحيدها للأرقام داخل الجدول الواحد، مثل الكميات بالألف طن - الأسعار بالمائة ألف دولار.

4- مراعاة طبيعة جداول الاستمارة المتفقة في رقم الجدول والممتدة عبر الصفحات والتي تختلف في البنود وبالتالي في الوحدات المستخدمة.

عدم الأخذ بالتشريعات المنظمة للعمل الإحصائي بين الأقطار العربية:

إن غياب التشريعات المنظمة للعمل الإحصائي العام – رغم إجازتها في كثير من الدول العربية– أدى ويؤدي إلى تفاقم ضعف استمرارية العمل الإحصائي الرصين خاصة في حالة الأنشطة المتعلقة بالقطاع الزراعي. ويمكن تناول السلبيات المصاحبة لغياب التشريعات الخاصة بالعمل الإحصائي في التالي:

- إصدار التشريعات والقوانين التي تنظم العمل الإحصائي الزراعي على أساس مركزي بحيث تناط مهمة جمع وتبويب ونشر البيانات الإحصائية الزراعية بجهة واحدة في الدولة تكون مسئولة عن إصدار جميع ما يتعلق بالبيانات الإحصائية الزراعية والإشراف على الأنشطة الإحصائية المتعلقة بالنشاط الزراعي.
- إصدار التشريعات اللازمة لتوفير مستلزمات جميع الوحدات الإدارية والجغرافية في الدولة من الأجهزة الإحصائية الزراعية على أن ترتبط فنياً وإدارياً بالجهاز المركزي للإحصاء الزراعي.
- العمل على التنسيق والتكامل فيما بين الأجهزة الإحصائية الزراعية والمؤسسات الأخرى التي يمكن أن تشمل اختصاصاتها بعض الجوانب المتعلقة بالبيانات الإحصائية الزراعية في البلدان العربية.
- حفظ حقوق العاملين في الهياكل أو الأجهزة الإحصائية.
- وضع اللوائح التي تحفظ حقوق مؤسسات العمل الإحصائي تجاه انتقال ذوي الخبرات المميزة خاصة من تلقوا التدريب الفني تحت مظلة هذه المؤسسات.
- تضمين التشريعات الفقرات المنظمة لنشر الأرقام الإحصائية وتحديد جهات نشرها حصرياً، خاصة أرقام ونتائج التعدادات والمسوحات الزراعية والأرقام الخاصة بحيثيات القطاع الزراعي مثل أسعار السلع الزراعية ومستلزمات الإنتاج الزراعي وغيرها من الأرقام التي يؤثر نشرها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على دخول المنتجين.

أولاً: التعاريف والمفاهيم المستخدمة في الإحصاءات المتعلقة بالإنتاج النباتي:

1- يقصد بكمية الأرز المنتج الأرز غير المقشور.
2- المقصود بالمحاصيل الأساسية هي المحاصيل التي تأتي من الأرض دون أن تخضع إلى أية معالجات وتحتفظ بجميع خواصها الحيوية.
3- يتم تجميع محاصيل محددة إلى مجموعات الحبوب والخضر والفاكهة والبقول والبذور الزيتية.

4- تقسم المحاصيل إلى محاصيل مستديمة وهي التي تزرع مرة واحدة وتظل تشغل الأرض لعدد من السنين ولا تحتاج لإعادة زراعتها بعد كل حصاد.
5- المحاصيل الموسمية وهي المحاصيل التي تبذر وتحصد خلال نفس السنة الزراعية وأحياناً تزرع أكثر من مرة وبشكل غير دوري.
6- مساحة المحصول هي سطح الأرض التي ينمو عليها المحصول المقصود محدداً بوحدات المساحة الأرضية.
7- الإنتاج هو كمية الإنتاج المحصود فعلاً منقوص منه استهلاك المزارع وفاقد الحصاد.
8- المحاصيل السكرية هي التي تزرع خصيصا لإنتاج السكر.
9- المحاصيل الزيتية هي التي تزرع لاستخراج الزيوت النباتية.
10- يقصد بالفول السوداني كمية الإنتاج من الفول السوداني غير المقشور.
11- يقصد بمحاصيل الألياف المستخدمة لإنتاج الخيوط والغزل والنسيج وتشمل (محصول القطن ومحصول الجوت ومحصول الكتان).
12- الخضار يقصد به الذي يزرع بقصد الاستهلاك البشري.
13- يصنف محصول البطيخ ومحصول الشمام كخضار لأنهما محصولان مؤقتان.
14- تعتبر محاصيل الفاكهة محاصيل دائمة.
15- تحسب المساحات المثمرة لأشجار الفاكهة وأي محاصيل مستديمة أخرى مثل البن والشاي والكاكاو والمطاط الطبيعي والزراعات المحمية كمساحات مستديمة.

ثانياً: التعاريف والمفاهيم المستخدمة في إحصاءات الإنتاج الحيواني:

1- أعداد الحيوانات يقصد بها عدد الحيوانات التي تم حصرها في يوم محدد أو أيام متتابعة خلال نفس السنة.
2- أعداد الحيوانات المذبوحة هي الحيوانات التي ذبحت خلال نفس السنة سواء تم ذبحها داخل السلخانات أو خارجها وبغض النظر عن مصدرها داخل الدولة سواء كانت تربت محلياً أو مستوردة من الخارج.
3- تعتبر اللحوم الحمراء لحوم الحيوانات موزونة بالعظم.
4- وزن الذبيحة يقصد به الوزن الإجمالي بما فيه الجلد والرأس والأقدام والأحشاء الداخلية باستثناء الدم.
5- وزن التصافي هو وزن اللحوم بعد استبعاد وزن الرأس والأحشاء والجلد.
6- تصنف الحيوانات وفقاً لنوع الحيوان مع إسقاط السلالات فمثلاً جميع سلالات الأبقار تصنف على أنها أبقار مهما تباينت سلالاتها.
7- تصنف الطيور الداجنة تحت مسمى الدواجن مع إسقاط سلالات الدواجن فمثلاً الدجاج والبط والرومي وكذا الأرانب... الخ تصنف على أنها طيور داجنة أما لإنتاج بيض أو لإنتاج لحم الدواجن.

8- يقدر إجمالي إنتاج الألبان بضرب عدد الحيوانات الحلوب (في سن الإنتاج) في متوسط إنتاج الوحدة في السنة وذلك وفقاً لنوع الحيوان سواء أكان أبقار أو جاموس... الخ.
9- كمية اللبن الصافي وهو كمية الحليب المتوفر للاستهلاك من مصانع الألبان ويشمل الحليب الذي تم استخلاصه فعلاً.
10- أعداد أو وزن البيض يمثل الإنتاج الصافي التجاري الناتج من كل الطيور الداجنة خلال العام.
11- يقسم البيض إلى بيض للاستهلاك (بيض مائدة) وآخر للتفقيس.
12- عسل النحل، يقصد به العسل المنتج بواسطة مربي نحل العسل وتسجل بيانات إنتاج عسل النحل من مربى النحل الذين يعملون على مستوى تجاري.

إحصاءات التجارة الخارجية للسلع الزراعية العربية

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

إحصاءات التجارة الخارجية للسلع الزراعية العربية

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

مقدمة:

بمقارنة البيانات الواردة بالاستمارات القطرية لجمع البيانات والإحصاءات الزراعية من الدول العربية يتضح أن بيانات الإنتاج الزراعي بصفة عامة أكثر اكتمالاً لغالبية الأقطار العربية على خلاف البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية الزراعية، مما دفع بالمختصين بالمنظمة للبحث عن أفضل الأساليب والمنهجيات والبرامج لتطوير إحصاءات التجارة الزراعية العربية، وتمخض هذا عن قيام مشروع الدعم الفني لجمع ومعالجة ونشر إحصاءات التجارة الخارجية الزراعية، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو).

بدأ مشروع الدعم الفني المقدم من قبل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) في مجال جمع ومعالجة ونشر إحصاءات التجارة الخارجية في يناير 2004. حيث تم تطوير وتنصيب نظام التجارة (TradeSys) المستخدم في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الفاو بعد تعديله وتحويره ليواكب متطلبات الإحصاءات الزراعية العربية.

مكونات نظام التجارة (TradeSys)

يتكون نظام التجارة من جزءين:

الجزء الأول- برنامج (Shark): Standardization

برنامج (Jellyfish): Validation:

- وقد اتفقت المنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) على حرية تبادل ملفات التجارة الخارجية الالكترونية للدول العربية بين المنظمتين وذلك بالسماح لقسم الإحصاء بالمنظمة العربية للدخول على صفحة FTP الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة لتحميل وإنزال ملفات التجارة الخاصة بالدول العربية.

وتمثلت الأهداف من استخدام نظام التجارة في الآتي:

- تزويد المستخدمين في المنطقة العربية بالإحصاءات الزراعية المستحدثة لتحليل ورصد الأوضاع الزراعية والغذائية.
- تحسين الإحصاءات الزراعية لصانعي القرار والمخططين للنشاط الزراعي العربي في القطاعين العام والخاص.

- توفير سلاسل متسقة من الإحصاءات الحديثة والدقيقة عن التجارة والموازين السلعية وغيرها.
- تطوير المناهج والأساليب المستخدمة لجمع وإعداد الإحصاءات الزراعية العربية.
- مساعدة الدول العربية في تقديم إحصاءات دقيقة حول تجارة السلع الزراعية لدعم برامج السياسات التجارية ومعاونة متخذي القرار.
- توفير الإحصاءات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي العربي وصولاً للسوق العربية المشتركة.
- إنشاء نظام إلكتروني متطور لمعالجة إحصاءات التجارة الخارجية العربية.
- بناء قدرات الإحصائيين الزراعيين حول مفاهيم وأساليب جمع وتخزين ومعالجة بيانات التجارة الخارجية للسلع الزراعية.

المواصفات القياسية المطلوب توافرها لملف التجارة الخارجية:

يمكن حصر المواصفات القياسية للملفات الإلكترونية التي يجب أن ترسل لقسم الإحصاء بالمنظمة في التالي:

المتغير	الوصف
السنة	العام الذي ينتمي إليه بيانات الملف (مثلاً 2002 أو 2003)
الشهر	اختياري: يستخدم فقط في حالة تقسيم البيانات إلى أشهر خلال العام مثلاً (يناير، فبراير....، 01<= الشهر =>12)
الاتجاه	1= الواردات
	2=الصادرات
	3= إعادة الصادر
الترميز (على الأقل ست خانات)	النظام المنسق (HS 92,96,02) أو SITC Rev2,3
الوصف (اختياري)	اسم أو وصف السلع: يمكن أيضاً إرسالها في ملف منفصل على حدة لتفادي الزيادة في حجم ملف التجارة
رمز الدولة	رمز الدولة الواردة منها السلع أو المصدرة إليها السلع (يمكن أن يكون الرمز رقماً أو حرفاً)
اسم الدولة (اختياري)	اسم الدولة الواردة منها السلع أو المصدرة إليها السلع. يمكن أيضاً إرسالها في ملف منفصل على حد لتفادي الزيادة في حجم ملف التجارة
الكميات	(الوحدات المستخدمة في الكميات (جرام، كيلوجرام، طن... الخ
الكميات الأخرى	أعداد – اللتر... الخ.
القيم	يجب تحديد نوع العملة المستخدمة (محلية – دولار) كذلك فئة العملة (مثلاً جنيه، ألف جنيه، مليون... الخ) كما ينبغي أن تكون الصادرات (FOB) والواردات (CIF)

تنسيق الملف:

يمكن أن يكون في أي من *XLS, CSV, MDB, DBF or other Flat ASCII* ومن المفيد جداً أن يصاحب الملف تقرير مبسط يشرح محتوى الملف.

مميزات نظام التجارة (TradeSys):

يتيح هذا النظام العديد من المزايا التي تم وضعها للتغلب على المشاكل الفنية الخاصة بمواصفات إحصاءات التجارة الإليكترونية والتي تناسب طبيعة بيانات الدول العربية المتواترة في كثير من هذه الدول. ويمكن تلخيصها في التالي:

1- التعامل المباشر مع ملفات التجارة الخارجية للدول، أي توحيد مصادر البيانات بالدول.
2- النظام يستخدم التصنيف الدولي للبنود السلعية (HS,SITC).
3- أمكانية الحصول على مصفوفة التجارة للسلع (Trade Matrix).
4- يتيح النظام عرض البيانات في صورة رسوم بيانية يعكس خط الاتجاه العامة لسلسلة السلع مما يسهل اكتشاف أي تغيير أو تذبذب في هذا الاتجاه العام.
5- تقدير لبعض القيم المفقودة بواسطة Trading Partners (TP).
6- مقارنة بيانات العام الحالي (قيد المعالجة) مع ما هو متوفر بالسلسلة الزمنية.
7- تصويب وتدقيق البيانات عن طريق عرض بياني لسلسلة سعر الوحدة للسلع.

وفيما يلي نستعرض بعض المشاكل الخاصة بإحصاءات التجارة الخارجية:

أولاً: مشاكل عامة بالدول العربية:

1- وجود أكثر من جهة تنشر إحصاءات التجارة الخارجية.
2- وجود أكثر من سعر صرف للعملة داخل الدولة أحيانا.
3- بعض الأقطار لا تستخدم تنسيق قياسي عالمي محدد.
4- بعض الأقطار تستخدم أكثر من تنسيق قياسي عالمي في سنة واحدة.
5- قلة الأيدي العاملة الفنية في مجال الإحصاء في مقابل حجم العمل الكبير الموجود في إحصاءات التجارة الخارجية.
6- وجود بعض الصعوبات في تطبيق النظام المنسق بصورة دقيقة وذلك لعدة أسباب منها: احتواؤه على العديد من البنود السلعية التي لا يمكن تصنيفها، وكذلك تهاون المخلصين الجمركيين بتعبئة البيانات الجمركية بدقة لتوضيح نوعية السلع في البيانات الجمركية.
7- اهتمام إدارات الجمارك بالبيانات الجمركية المرسومة بشكل أكبر من اهتمامها بالبيانات المعفية والصادرة.
8- كيفية التعامل مع بضائع السوق الحرة.

ثانياً: مشاكل خاصة بملفات التجارة الواردة من بعض الدول العربية بعد تبني نظام TradeSys:

1- الملف عبارة عن تقرير لإحصاءات التجارة الخارجية.
2- ملف البيانات مربوط بمخدم النظام (Server) داخل الدولة ويحتاج إلى كلمة مرور.
3- ملف البيانات في تنسيق (RTF) الذي من الصعب أن يتعرف النظام على البيانات
4- تعريف حقل ترميز السلع رقمي (يجب أن يكون حرف).
5- وضع ترميز النظام المنسق (HS) ورمز الدولة في حقل واحد.
6- وجود فراغات بين كل ترميز سلعة وأخرى.
7- عدم وجود رمز الدولة المصدرة إليها أو الواردة منها.
8- عدم وجود تمييز للكميات والقيم (كجم، طن، دولار، عملة محلية.. الخ).
9- الملف عبارة عن تقرير لإحصاءات التجارة الخارجية.
10- لا يحتوي على النظام المنسق (HS) أو SITC.
11- عدم وجود ملفات تجارة على صورة إلكترونية أحياناً. بعض الدول تستخدم أكثر من تنسق قياسي في ملف تجارة واحد.
12- وجود فراغات بين كل ترميز وآخر.

الحلول المقترحة والتي تم تبنيها من أجل التغلب على المشاكل:

تمثل الإجراءات التي تم اتخاذها أو تبنيها بواسطة المختصين في المنظمة مجموعة من الحزم الفنية المتعلقة بالبرمجة ويمكن إجمالها في محورين أساسيين هما:

1- نقل الملفات إلى بيئة ميكروسوفت أكسس (MS Access).
2- تصميم وتطوير برمجية متعددة المهام باستخدام فيجوال بيسك (Visual basic).

التجارة البينية العربية للسلع الزراعية

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

التجارة البينية العربية للسلع الزراعية

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

تمهيد:

لعل من أميز وأنجح التكتلات الاقتصادية في المنطقة العربية هو مجلس تعاون دول الخليج، الذي يعتبر مثالاً للتعاون الاقتصادي العربي الذي أصبح سمة مميزة ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية. ويتضح ذلك من تزايد الاهتمام العالمي بالتجارة الدولية وانضمام الكثير من الدول العربية لمنظمة التجارة الدولية، كما أنه وفي السنوات الأخيرة ظهرت بوادر إيجابية بهذا الصدد تتجلى بإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى اعتباراً من أول يناير عام 2005م، والتي يتوقف نجاحها على عوامل عديدة، كما أنها من الوهلة الأولى قد تبدو غير مؤهلة للدفاع عن مصالح وحقوق أعضائها في المحافل الدولية، إلا أن محصلة ذلك كما يتوقع المختصون أن تفضي في المستقبل على الأقل إلى إيجاد اتحاد جمركي يخدم المنطقة العربية.

وكنتيجة حتمية لبروز كل هذه التطورات في قطاع التجارة العربية إرتات المنظمة العربية للتنمية الزراعية استحداث قسم جديد في الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية يعني بالتجارة البينية العربية، بدءاً من المجلد رقم 14.لتصبح نسبة الجداول الخاصة بالتجارة حوالي 59% من مجموع جداول المجلد الإحصائي.

وقد شمل قسم التجارة البينية بالمجلد السنوي للإحصاءات الزراعية على 133 جدولاً تمثل مجموعة الحبوب والسكر والدرنات والبقوليات والفاكهة والزيوت واللحوم بشقيها والحيوانات الحية ومحاصيل زيتية وزيوت نباتية. أما فيما يتعلق بالاستمارة فتشمل خمسة جداول تمتد عبر 14 صفحة.

الإصلاحات الهيكلية لتنمية التجارة البينية العربية كيف ولماذا.؟

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية خطوة مهمة لتنمية التعاون العربي المشترك وضرورية في عالم تسوده التكتلات الاقتصادية الإقليمية. ولتحقيق ذلك لا بد على سبيل المثال من العمل الجاد على معالجة الآثار المالية السلبية الناجمة عن تقليص الرسوم الجمركية، إذ تعتمد بعض البلدان العربية غير الخليجية على هذه الرسوم في إيراداتها العامة وتمويل نفقاتها، فعلى الرغم من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تحرير

التجارة الخارجية لا تزال حصيلة الرسوم الجمركية تشكل مصدراً أساسياً من مصادر الإيرادات العامة في عدد من الدول.

مما سبق ذكره يتضح تماماً أن العلاقة بين التجارة والتنمية علاقة متلازمة، فالتنمية توفر السلع والخدمات للتجارة، والتجارة تصرف ناتج التنمية وتساعد على زيادة معدلات نموها. ولذا فإن تحويل جزء من التجارة الخارجية العربية إلى التجارة العربية البينية ستكون له آثار ايجابية على اقتصاديات الدول العربية، حيث سيزيد الناتج العربي الإجمالي بتأثير مضاعف التجارة الخارجية، وتساعد في خلق فرص للتوسع في الاستثمار، فلا تنمية للتجارة العربية البينية إلا إذا تمت معالجة مشكلة ضعف هياكل الإنتاج. فمن ناحية ينتج العالم العربي مواد لا يحتاجها بكاملها في أسواقه المحلية، وأوضح مثال على ذلك النفط حيث لا يزيد الاستهلاك على 17% من الإنتاج.

وأصبح من الضروري التنسيق بين البلدان العربية بشأن التخصص في الإنتاج حسب الأحوال الاقتصادية لكل دولة، إذ إن وجود منطقة حرة مع إنتاج سلع قليلة ومتشابهة في عدة أقطار عربية يقود إلى منافسة حادة دون الحصول على نتائج إيجابية. لا شك في أن المنافسة ضرورية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء، ولكن الاندماج التجاري العربي وهو الهدف من المنطقة الحرة لا يتحقق إلا عبر التخصص المنظم الذي يكفل تحسين المقدرة الإنتاجية. هذا الأسلوب يشجع الاستثمارات العربية البينية ويوفر المناخ المناسب للاستثمارات الأجنبية ويطور القدرة التنافسية للسلع العربية المصدرة إلى خارج المنطقة، كما يسمح بالاستخدام الأمثل للعمالة والأطر العلمية والفنية. عندئذٍ تنمو الصناعة والزراعة وتزدهر الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الأطر العامة لتنمية التجارة البينية العربية:

1- إنشاء مركز معلومات للتجارة العربية، يتولى توفير البيانات التفصيلية عن الإنتاج والاستهلاك والأسعار، والمعلومات التسويقية في الدول العربية لكل سلع التجارة العربية.
2- إنشاء شركات تجارية عربية مشتركة يكون لها فروع في الدول العربية تتولى تجهيز وتعبئة السلع في الدول المصدرة طبقاً لمواصفات الدول العربية المستوردة. وتتمتع هذه الشركات بحرية التجارة العربية البينية.
3- توحيد المواصفات والمقاييس والتشريعات العربية لسلع التجارة العربية البينية والإسراع في إقرار قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية، وتفضيل السلع ذات شهادة المنشأ العربية.
4- تشجيع حركة الاستثمارات العربية البينية المشتركة في مجالات البنية الأساسية التجارية والتسويقية ومنها النقل والتخزين والتصنيع والتعبئة والتغليف وغيرها من

الصناعات المغذية في شكل شركات عربية مشتركة، حيث أدى ضعف حركة الاستثمارات العربية البينية المشتركة إلى ضعف التجارة العربية البينية.

5- تفعيل دور الاتحادات العربية ودور الغرف التجارية ومجلس رجال الأعمال في تنمية التجارة العربية البينية.

6- تخصيص بنك تجاري عربي لتمويل التجارة العربية البينية وتطوير نظام تسوية المدفوعات بالعملات المحلية للدول العربية.

7- التوسع في إقامة المعارض الدائمة.

توصيات هامة:

رغماً عن الجهود التي بذلتها الدول العربية لتفعيل التجارة فيما بينها، فإن حجم الصادرات العربية البينية لا يزال ضعيفاً، كما لم تصل سياسة التحرير والانفتاح التي اتبعتها الدول العربية للطموحات التي تهدف إلى اختراق صادراتها الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى وجود العديد من التوصيات التي ينبغي للدول العربية الأخذ بها لتفعيل دور التجارة البينية وتتمثل في:

1- تشكيل اتحاد جمركي للدول العربية يعمل على وضع سياسات جمركية موحدة إلى جانب العمل على تعويض الضرر من آثار انخفاض الحصيلة الجمركية لبعض الدول العربية في حالة اشتراكها في السوق العربية المشتركة. إلى جانب توحيد إجراءات دخول السلع والعمل على فتح الحدود بين الدول، وأن تسمح الدول العربية بمنح المواطنة الاقتصادية لكل المواطنين مما يعني سهولة عمليات البيع والشراء والعمل بدون وكيل إلى جانب توحيد أسواق المال وأسواق السلع والخدمات حتى تصبح سوقاً واحدة خالية من الحواجز.

2- ضرورة العمل على الوصول إلى اتفاق شامل لقواعد المنشأ بحيث تكون هذه القواعد محددة بشكل واضح وقابل للتطبيق، إلى جانب ضرورة السعي لتوحيد المواصفات القياسية العربية بما يتوافق مع الاتفاقيات الدولية والمواصفات العالمية، إذ أن ذلك التوحيد سيسهم في زيادة حجم التبادل التجاري العربي، بالإضافة إلى زيادة حجم الإنتاج الصناعي وفرص العمل، إلى جانب العمل على رفع معدلات النمو وانخفاض حجم الواردات كنتيجة طبيعية لزيادة معدلات الإنتاج.

3- العمل على تحسين مناخ الاستثمار خاصة على صعيد تسهيل إجراءات تراخيص الأعمال وتلك الخاصة بالإسراع في إنهاء النزاعات القانونية، إلى جانب تطوير مرافق البنية الأساسية من طرق وموانئ ووسائل اتصال.

4- تفعيل دور القطاع الخاص إذ تقع عليه مسئولية كبيرة في إطار مواجهة معوقات التجارة البينية وذلك عن طريق تطبيق الأساليب المتطورة في الإدارة والتسويق

والعمل على تعظيم الميزة التنافسية للمنتجات السلعية والخدمية على حد سواء من خلال تخفيض تكلفة الإنتاج وزيادة جودة المنتج.

5- ضرورة العمل على إنشاء شبكة مواصلات متكاملة من خلال توفير أحدث الأجهزة والمعدات والطاقات البشرية المؤهلة، وقيام البنوك العربية بتمويل استثمارات النقل متعددة الوسائط، إلى جانب ضرورة إنشاء اتحاد عربي لمتعهدي النقل متعدد الوسائط، وكذلك العمل على توحيد مواصفات الشاحنات والطرق وإنشاء مراكز جمركية مشتركة بين كل دولتين مشتركتين في الحدود البرية.

يؤدي تعدد مسميات المنتجات والسلع الزراعية في الدول العربية إلى صعوبة التعامل بالمسميات المختلفة لتلك المنتجات والسلع في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ونسبةً لأهمية التعريف بتلك المنتجات في تعزيز التجارة الزراعية العربية البينية، ولتسهيل توحيد مواصفاتها القياسية والعمل بمقتضاها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، فقد ضمنت المنظمة في خطة عملها لعامي 2007-2008م مشروع التعريف بمسميات المنتجات والسلع الزراعية لدعم التجارة البينية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

- ويتضمن المشروع في مرحلته الأولى عام 2007م التعرف على المسميات المحلية الشائعة في كل دولة من الدول العربية للمحاصيل الزراعية وفقاً للمسميات التي تستخدمها المنظمة في كتابها السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، كما هو مبين بالاستمارة المرفقة. ويستهدف المشروع في هذه المرحلة إثراء إصدارات المنظمة بالمسميات الشائعة للمحاصيل والمنتجات الزراعية المختلفة والمتداولة في الدول العربية، وبما يساعد الباحثين والدارسين والمطلعين على تلك الإصدارات في التعرف عليها وعلى مسمياتها المختلفة في الدول العربية.
- بينما يتضمن المشروع خلال عام 2008م التعرف على المسميات المحلية الشائعة للسلع والمنتجات الزراعية في الدول العربية وفقاً للرقم المنسق (HS) الذي تعرف به السلعة في التجارة الدولية. ويستهدف المشروع في المرحلة الثانية المساعدة في تعزيز التجارة الزراعية العربية البينية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، المساهمة في توحيد المواصفات القياسية للمنتجات الزراعية، المساهمة في توفير المنتجات الزراعية للمستهلكين في الدول العربية وتيسير تجارة السلع الزراعية بين الدول العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ملاحظات هامة يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند تعبئة استمارة إحصاءات التجارة البينية العربية:

1- توحيد المفاهيم وأساليب جمع وتخزين ومعالجة إحصاءات وبيانات التجارة الخارجية للسلع العربية.

2- مساعدة الدول العربية في توفير إحصاءات دقيقة حول التجارة الخارجية للسلع الزراعية للمساعدة في وضع أولويات السياسات التجارية ومعاونة متخذي القرار والمخططين بالدول العربية.
3- توفير الإحصاءات اللازمة لتحقيق الأمن الغذائي العربي وصولاً إلى السوق العربية المشتركة واتفاقية التعريفة الجمركية في إطار منظمة التجارة العالمية.
4- دعم القدرات الإحصائية بالأجهزة والهيئات الإحصائية العربية بإنشاء نظام إلكتروني متطور ومستدام لمعالجة إحصاءات التجارة الخارجية العربية

بيان أهم المشاكل الواردة بالاستمارات القطرية فيما يتعلق بالتجارة البينية:

1- كمية وقيمة الصادرات البينية من الحبوب تفوق بكثير كمية وقيمة الصادرات الكلية لنفس السلعة ونفس السنة.
2- كمية وقيمة الصادرات البينية من الزيوت النباتية لهذه الدولة مختلفان تماماً عن كمية وقيمة الواردات البينية للدولة المصدر إليها في نفس السنة.
3- عدم وجود بيان للعامين الماضين.
4- عدم منطقية وحدات القياس.
5- كمية وقيمة الواردات البينية لمعظم السلع أكبر بكثير من كمية وقيمة الواردات الكلية.
6- جملة قيمة الصادرات البينية من السلع الزراعية تفوق قيمة إجمالي الصادرات الكلية بما فيها الزراعية.
7- جملة كمية و قيمة الصادرات البينية من السلع الزراعية تفوق قيمة إجمالي الصادرات العالمية.
8- أعداد وقيمة الواردات البينية من الحيوانات الحية هي نفسها مكرر لإجمالي العالم.
9- كمية وقيمة الواردات من السكر الخام متضاربة خلال الثلاث سنوات الماضية.

أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر
الإحصاءات الزراعية في المملكة الأردنية الهاشمية

إعداد: المهندس/ بسام داود الزين
رئيس قسم إحصاءات الإنتاج النباتي -مديرية الإحصاءات الزراعية
عمان- المملكة الأردنية الهاشمية

خلفية عامة:

أنشئت دائرة الإحصاءات العامة في أواخر عام 1949م، وباشرت عملها بموجب قانون الإحصاءات رقم 24 لعام 1950م، الذي حدد مسؤوليات الدائرة والصلاحيات المعطاة لها. وبدأت الدائرة عملها الميداني والمكتبي بعدد متواضع من العاملين، حيث تم خلال تلك الفترة توفير بيانات إحصائية أساسية عن النواحي الاقتصادية والاجتماعية في المملكة. ومن أبرز الأنشطة الإحصائية التي نفذتها الدائرة إجراء أول تعداد للمساكن في عام 1952م، وتقدير الحسابات القومية للمملكة بالإضافة إلى إصدار الكتاب الإحصائي السنوي.

خلال عقد الستينات، نفذت الدائرة أول تعداد عام للسكان والمساكن 1961م، بالإضافة إلى تنفيذ أول مسح للأسرة متعدد الأهداف. كما قامت الدائرة بإصدار عدة نشرات في هذا العقد للمرة الأولى كالنشرة الزراعية، ونشرة التجارة الخارجية، ونشرة الدراسة الصناعية. إضافة إلى دراسة نفقات الأسرة وقامت بتركيب الأرقام القياسية للمستهلك. وقد اعتمد على تلك البيانات في وضع برنامج السنوات السبع للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأردن1971-1964م.

وفي عقد السبعينات ركزت الدائرة جهودها على إجراء التعدادات الزراعية والصناعية والقوى العاملة والسكان والمساكن بالإضافة إلى المسوح بالعينة التي شملت المجالات الأسرية والديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية. ولقد نفذت الدائرة وللمرة الأولى خلال هذه الفترة مسح الخصوبة الوطني ومسح القوى العاملة.

وشهد عقد الثمانينات سياسة التغطية الشاملة لمعظم الظواهر الاقتصادية كإجراء المسوح الزراعية بأنواعها، ومسوح المعوقين والهجرات العائدة والداخلية. وتميز هذا العقد كذلك بتطوير الإحصاءات الاقتصادية المختلفة وفق الأسس والمعايير والتوصيات الصادرة عن الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى. وقد أدخلت بعض المسوح الجديدة إلى أنشطة الدائرة كمسوح الإنشاءات والخدمات والمنشآت التجارية.

أما العقد الأخير من القرن الماضي فقد شهد تطوراً كبيراً في أنظمة المعلومات وتقنياتها الفنية والآلية من أجل تسهيل عملية استخلاص المعلومة الإحصائية واستخدامها والاعتماد عليها في رسم السياسات واتخاذ القرارات والقيام بالأبحاث العلمية المتخصصة في شتى المجالات، وشهدت هذه الفترة كذلك جهداً واضحاً في تفعيل أوجه التعاون والتنسيق مع جميع المؤسسات الوطنية التي تعنى بجمع أو استخدام البيانات الإحصائية توفيراً للوقت والجهد والمال، وإيلاء عملية التحليل الإحصائي اهتماماً خاصاً إيماناً من الدائرة بعدم جدوى تداول الأرقام الصماء غير واضحة الدلالة.

وفي السنوات الأولى من هذه الألفية، ركزت الدائرة اهتمامها على تعزيز القدرات المؤسسية بما في ذلك البنية التحتية والموارد البشرية. كما أولت الدائرة اهتماماً خاصاً لتعزيز الوعي الإحصائي بين الجمهور والذي ينعكس إيجاباً على نوعية المنتج الإحصائي. كذلك ركزت الدائرة اهتمامها على تعزيز التواصل مع مستخدمي البيانات وذلك من خلال استغلال كافة وسائل الاتصال المتاحة، بهدف بناء الثقة مع مستخدمي البيانات لما لهذا العنصر من أهمية كبيرة في العمل.

رؤية ورسالة وقيم الدائرة:

رؤيتنا:

أن تكون دائرة الإحصاءات العامة بمستوى يضاهي أفضل المؤسسات الإحصائية الدولية بحيث تكون المرجعية الوطنية الموثوقة للمعلومة الإحصائية عالية الجودة.

رسالتنا:

توفير البيانات الإحصائية التي تلبي الاحتياجات المتنوعة والمتغيرة لمستخدميها وإنتاجها بدرجة عالية من الجودة ونشرها بمواعيد زمنية مناسبة وبطرق تسهل الحصول عليها بما يساهم في عملية التنمية الشاملة.

قيمنا:

- الالتزام بالمنهجيات العلمية والمهنية المتخصصة.
- الحيادية والاستقلالية.
- المحافظة على سرية المعلومات الافرادية.
- الشفافية.
- التركيز على احتياجات مستخدمي البيانات.
- الالتزام بالمعايير الدولية للإحصاءات.
- تشجيع العمل بروح الفريق الواحد.

الإحصاءات والمسوح الزراعية:

المقـــدمـة:

تهدف المسوح الزراعية إلى توفير بيانات ومعلومات زراعية موثوق بها في الوقت المناسب، نظراً لأهميتها الكبيرة في عملية اتخاذ القرار على المستويين المحلي والدولي في ظل التحول العالمي نحو اقتصاديات السوق. ويجري الحصول على كثير من المعلومات اللازمة للأنشطة الزراعية مثل: تقديرات المساحة المزروعة للمحاصيل، إنتاج المحاصيل، حصر أعداد الثروة الحيوانية، والبيانات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية ذات الصلة بالقطاع الزراعي. وذلك من خلال المسوح الزراعية الجارية التي هي عبارة عن برامج دورية سنوية أو موسمية أو شهرية متعددة الأغراض لجمع البيانات الزراعية.

تنفذ دائرة الإحصاءات العامة عدداً من المسوح الزراعية التي تجريها سنوياً أو موسمياً أو شهرياً. وتغطي هذه المسوح قطاعات الإنتاج النباتي وإنتاج الثروة الحيوانية وأسعار المنتجات الزراعية.

أهداف المسوح:

1- تقدير المساحة المزروعة والإنتاج لكل من المحاصيل الحقلية والأشجار المثمرة والخضراوات حسب نوع المحصول والعروة الزراعية.
2- تقدير أعداد الأشجار المثمرة الكلية والأشجار في سن الإثمار حسب نوع المحصول.
3- تقدير كمية وقيمة مستلزمات الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني المستخدمة خلال العام الزراعي.
4- تقدير حجم العمالة الزراعية حسب نوع العمالة والجنس والجنسية وفئة العمر.
5- تقدير مساهمة النشاط الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.
6- توفير بيانات دقيقة وشاملة عن أعداد وخصائص الثروة الحيوانية من حيث النوع والجنس والسلالة وفئة العمر.
7- تقدير أسعار الجملة وأسعار الأسواق المركزية وأسعار أرض المزرعة (باب المزرعة) للمنتجات الزراعية المختلفة.
8- تقدير التكاليف التسويقية التي يتحملها المزارع جراء بيع منتجاته في أسواق الجملة أو الأسواق المركزية أو على أرض المزرعة إضافة إلى تقدير الوزن النسبي الذي تمثله مكونات هذه التكاليف.
9- تقدير متوسط أسعار مستلزمات الإنتاج.
10- تقدير حصة أماكن التسويق المختلفة (سواء كانت أسواق الجملة أو الأسواق المركزية أو أرض المزرعة أو بالقرب منها) من إجمالي الكميات المباعة.

التعدادات والمسوح والدراسات التي تنفذها الدائرة:

التعدادات الزراعية:

أجرت دائرة الإحصاءات العامة منذ تأسيسها عام 1949م ستة تعدادات زراعية كان أولها في عام 1953م، في حين كان آخر تعداد زراعي نفذته الدائرة في عام 2007م. ويشكل هذا التعداد منعطفاً مفصلياً في عمل الدائرة من حيث أسلوب العمل وآلية تنفيذه. إذ قامت دائرة الإحصاءات العامة ولأول مرة منذ تاريخ إنشائها باستخدام أحدث ما توصل إليه العلم في مجال تكنولوجيا جمع ومعالجة البيانات، وذلك من خلال تعبئة استمارة التعداد إلكترونياً بدلاً من الاستمارة الورقية باستخدام الأجهزة الكفية والتي هي عبارة عن أجهزة حاسوب صغيرة الحجم تحمل باليد وتقوم بتنفيذ أغلب الوظائف التي تنفذها أجهزة الحاسوب الشخصية.

وقد وفر التعداد بيانات حديثة وشاملة عن تركيبة القطاع الزراعي مثل: الحيازات والحائزين الزراعيين واستخدامات الأرض والثروة الحيوانية والعمل الزراعي في الحيازات والأسمدة والمبيدات الزراعية والموجودات الزراعية، كما وفر التعداد إطار حديث و شامل تبنى على أساسه المسوح الإحصائية الزراعية السنوية والربعية مثل مسوح المساحة الزراعية والإنتاج ومدخلات الإنتاج الزراعي وأعداد الثروة الحيوانية والتكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي والأسعار الزراعية والثروة السمكية والنحل والمشاتل الزراعية. كما وفر التعداد بيانات تفصيلية عن مختلف جوانب القطاع الزراعي والتي تهم المخططين في الدولة، وبخاصة أولئك المعنيين بالتخطيط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والأسعار الزراعية والثروة السمكية والنحل والمشاتل الزراعية.

نظرة عامة على التعداد الزراعي 2007م:

أولاً: المقدمة:

يعتبر قانون الإحصاءات المؤقت رقم 8 لسنة 2003م السند القانوني لإجراء التعداد، إذ نصت الفقرة (ب) من المادة (4) من هذا القانون على إجراء تعداد عام كل عشر سنوات على الأكثر في الموعد الذي يقرره مجلس الوزراء.

وعليه، وبموجب قرار مجلس الوزراء المتضمن إجراء التعداد بكتاب الرئاسة رقم 12663/1/11/32 تاريخ 2005/9/7م، فقد نفذت دائرة الإحصاءات العامة التعداد الزراعي الشامل عام 2007م.

والتعداد الزراعي هو عملية حكومية تهدف إلى جمع بيانات كمية عن تركيب القطاع الزراعي (هيكل القطاع الزراعي) باستخدام الحيازة الزراعية كوحدة للعد. وتغطي عملية العد البيانات التعريفية المتعلقة بالحائز الزراعي والحيازة الزراعية،

ومصادر مياه الري والعمالة الزراعية، واستخدام الأرض، والمحاصيل الزراعية، والثروة الحيوانية، والآلات والمعدات الزراعية المملوكة للحائز، والمباني والإنشاءات غير السكنية، إضافة إلى التطبيقات الزراعية المستخدمة في الحيازة الزراعية. كما يهدف التعداد الزراعي إلى توفير إطار حديث وشامل تبنى على أساسه المسوح الإحصائية الزراعية الربعية والسنوية التي تسبق التعداد اللاحق الذي ينفذ عادة بعد عشر سنوات. وقد غطت عملية العد كافة مناطق المملكة لتشمل كافة المواسم الزراعية خلال العام الزراعي الذي بدأ بتاريخ 2006/8/1م وانتهى بتاريخ 2007/7/31م.

ثانيا: أهداف التعداد:

- توفير بيانات ومعلومات إحصائية شاملة ومفصلة حول البنية الأساسية للقطاع الزراعي لتسهيل مهمة المخططين في الدولة سواء أولئك المعنيين بالتخطيط العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية أو المعنيين برسم السياسات الزراعية وكذلك مستخدمي البيانات في القطاع الخاص.
- توفير إطار حديث وشامل تبنى على أساسه المسوح الإحصائية الزراعية السنوية والربعية التي تتخذ من الحيازة الزراعية وحدة للمعاينة كمسوحات المساحة والإنتاج الزراعي والتكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي والأسعار الزراعية وغيرها.
- تقييم منطقية وواقعية التقديرات السنوية لمسوحات المعاينة والخاصة بالمساحات المزروعة بالمحاصيل وإنتاجيتها والإنتاج الحيواني.
- توفير بيانات ومعلومات إحصائية حول مكونات القطاع الزراعي لأغراض المقارنة الإقليمية والدولية.
- تقييم تقدم سير العمل في تنفيذ المشاريع الإستراتيجية الوطنية.

ثالثا: منهجية جمع البيانات:

لقد تميز هذا التعداد وهو السادس من نوعه الذي تجريه الدائرة عن التعدادات الزراعية الخمسة السابقة بأسلوب جمع البيانات، حيث وظفت الدائرة أحدث وسائل التكنولوجيا من خلال استخدام جهاز الحاسوب الكفي (PDA) الذي تخزن عليه استمارة الكترونية وفق نظام آلي يسمح بإدخال البيانات على هذا الجهاز مباشرة في الميدان. ويمتاز هذا النظام بدقة البيانات المدخلة نظراً لضوابط التدقيق الآلية التي غُذي بها الجهاز، كما تختصر هذه الآلية عمليات التدقيق والترميز والإدخال المتبعة في الأسلوب التقليدي، إذ أن هذه العمليات تتم آلياً كجزء من نظام إعداد الاستمارة الإلكترونية.

رابعا: الإسناد الزمني للتعداد الزراعي:

يعتبر العام الزراعي 2007/2006م هو الإسناد الزمني لجميع البيانات والمعلومات الإحصائية التي تم جمعها في التعداد الزراعي 2007م، ما عدا بيانات الثروة الحيوانية حيث اعتبر يوم 2007/5/1م سنداً زمنياً لها.

وفيما يلي الجدول الزمني لتنفيذ التعداد:

- أُقر التعداد بتاريخ 2005/9/7م.
- بدأت مرحلة التحضير للتعداد في 2006/6/1م.
- أُنجزت مرحلة التحضير بتاريخ 2007/3/31م.
- بدأت مرحلة جمع البيانات بتاريخ 2007/6/1م.
- انتهت مرحلة جمع البيانات بتاريخ 2007/12/31م.
- بدأت مرحلة تجهيز واستخراج النتائج بتاريخ 2008/1/1م.
- تم إصدار النتائج النهائية التفصيلية في نهاية عام 2008م.

خامسا: مراحل تنفيذ التعداد الزراعي:
تم تنفيذ التعداد وفقاً للمراحل الرئيسية التالية:

أ – مرحلة التخطيط والتحضير:

- وقد تم في هذه المرحلة ما يلي:
- إصدار قرار بإجراء التعداد الزراعي.
- تحديد أهداف التعداد الزراعي.
- إعداد الهيكل التنظيمي للتعداد.
- تشكيل لجان التعداد الزراعي الأخرى مثل اللجنة الفنية واللجنة الإدارية والمالية واللجنة الإعلامية وأية لجان فرعية مثل لجنة تنسيبات الإنفاق كجزء من الهيكل التنظيمي للتعداد وتحديد مهام كل منها.
- تحديد البنود الواجب شمولها بالتعداد.
- إعداد المسودة الأولية لاستمارة التعداد الزراعي وعرضها على الجهات المستفيدة والبحثية لتلقي أية آراء ومقترحات حولها.
- تحديد أسلوب جمع البيانات.
- إعداد الإطار الخاص بالحيازات الزراعية والخرائط ذات العلاقة.
- إعداد الصيغة الأولية للنظام الآلي لإدخال البيانات ومعالجتها ونشر نتائجها.
- إعداد مستلزمات تنفيذ العد التجريبي بما في ذلك إعداد دليل التدريب والكوادر والاستمارات والمستلزمات الميدانية اللازمة وتحديد مواقع التنفيذ.
- تنفيذ العد التجريبي.
- تصميم شعار للتعداد واستخدامه في كل وثائق التعداد.
- إعداد الخطة الإعلامية للتعداد.
- وضع واعتماد الصيغة النهائية للاستمارة.
- إعداد واعتماد جداول مخرجات التعداد.
- إعداد الصيغة النهائية للنظام الآلي والإدخال والمعالجة ونشر النتائج.

- تحديد مستلزمات التنفيذ بشكل نهائي من كوادر ميدانية ومكتبية وسيارات واستمارات وغيرها.
- إعداد وثائق التعداد (كتيبات التعليمات وقواعد تدقيق الاستمارات وأدلة الترميز وغيرها).
- وضع خطة التدريب.
- إصدار أوامر تكليف الموظفين المساهمين في تنفيذ التعداد وتعيين الباحثين المطلوبين.
- تحديد السيارات الحكومية التي ستستخدم للتعداد واستئجار العدد المتبقي بحسب الأنظمة المعمول بها.
- تدريب الكوادر المسؤولة عن تنفيذ التعداد بجميع مستوياتهم.
- تشكيل فرق العمل وتوزيع العمل الميداني عليهم.
- توفير مستلزمات العمل الميداني ومن بينها هوية التعريف لكافة الكوادر الميدانية.
- قيام فرق العمل بالتعرف الميداني على مواقع عملهم ومكوناتها.
- توفير مستلزمات التنفيذ وتوزيعها على المناطق الميدانية.
- مخاطبة الشركات والمؤسسات الخاصة حول إمكانية رعاية بعض نشاطات التعداد.
- البدء بتنفيذ الحملة الإعلامية.

ب.- مرحلة جمع البيانات:

وقد تضمنت هذه المرحلة الفعاليات التالية:
- تكثيف الحملة الإعلامية.
- إجراء العد الفعلي.
- إجراء العد البعدي.

ج- مرحلة استخراج وتحليل وطباعة التقرير:

بدأت هذه المرحلة بتاريخ 2008/1/2م، وتتضمن هذه المرحلة الفعاليات التالية:
- مراجعة البيانات وتنظيفها.
- تبويب النتائج واستخلاصها.
- استخراج المؤشرات الرئيسية.
- عقد ندوة لتقييم ومناقشة النتائج.
- إعداد التقرير النهائي.
- نسخ وطباعة وتجميع وتوزيع التقرير.
- إعداد أوراق بحثية من واقع نتائج التعداد، وعرضها من خلال ندوة تعقد لهذه الغاية.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي للتعداد الزراعي لعام 2007م:

الهيكل التنظيمي للتعداد الزراعي 2007م

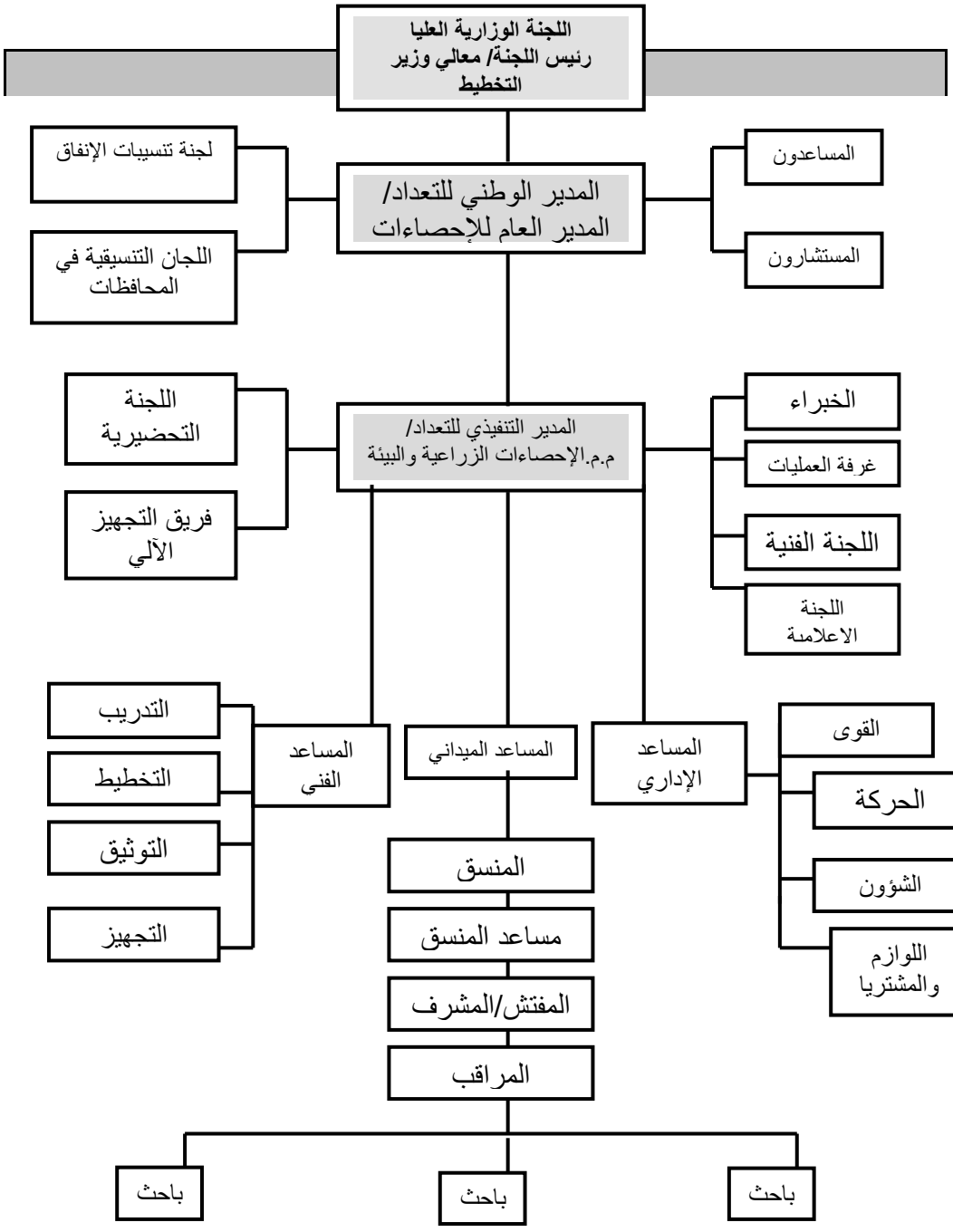

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

سادسا: الملخص التنفيذي لأهم النتائج النهائية الرئيسية للتعداد الزراعي في الأردن لعام 2007م:

- بلغ عدد الحائزين الزراعيين الأفراد في الأردن 79,800 حائز منهم 4.3% حائزات إناث.
- بلغ عدد الحيازات الزراعية 80,152حيازة، بمساحة إجمالية قدرها 2,615,079 دونم.
- بلغ عدد الحيازات الزراعية النباتية 56,151 حيازة.
- بلغ عدد الحيازات الزراعية الحيوانية 15,514حيازة.
- بلغ عدد الحيازات المختلطة (نباتية وحيوانية) 8,487 حيازة.
- 64.3% من إجمالي المساحة المروية تُروى بمياه الآبار الارتوازية.
- 19.7%من إجمالي المساحة المروية تُروى بمياه قناة الملك عبدالله.
- بلغ إجمالي عدد العمال الزراعيين الدائمين المستأجرين 20,788 عامل.
- بلغ إجمالي عدد العمال من أسر الحائزين الزراعيين109,034 عامل.
- بلغت المساحة المستغلة لزراعة المحاصيل الحقلية 715,877 دونم.
- 22.5% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية تقع في محافظة المفرق.
- 92.9% من إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية تعتمد على مياه الأمطار.
- بلغت المساحة المستغلة لزراعة محاصيل الخضروات 278,972 دونم.
- 97.4% من إجمالي المساحة المزروعة بمحاصيل الخضراوات تعتمد على مياه الري.
- 35.4% من إجمالي المساحة المروية المزروعة بمحاصيل الخضراوات تقع في محافظة البلقاء.
- بلغت المساحة المستغلة بزراعة الأشجار المثمرة813,055 دونم.
- 28.2% من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة تقع في محافظة إربد.
- 53.3% من إجمالي مساحة الأشجار المثمرة تعتمد على مياه الري.
- بلغت أعداد الضأن 2,496,227 رأس.
- بلغت أعداد الماعز 559,600 رأس.
- بلغت أعداد الأبقار 88,215 رأس.
- بلغت أعداد مزارع دجاج الأمهات 97 مزرعة.
- بلغت أعداد مزارع دجاج اللاحم 2,168 مزرعة.
- بلغت أعداد مزارع دجاج البياض 332 مزرعة.
- بلغ عدد خلايا النحل في الأردن 16,475خلية تُربى في 470 حيازة زراعية.
- 12.7% من إجمالي عدد الأجزاء تعتمد على وزارة الزراعة كمصدر للإرشاد الزراعي.

- 10.8% من إجمالي عدد الأجزاء النباتية تستخدم البذور المحسنة في أراضيها التي بلغت مساحاتها ما نسبته 42.4% من إجمالي مساحة الأجزاء النباتية.
- 34.1% من إجمالي عدد الحيازات في الأردن تستخدم الآلات والمعدات الزراعية المملوكة لحائزيها.
- بلغ عدد البيوت البلاستيكية المستخدمة في الزراعة المحمية46,522 بيت.

المسوح والدراسات الزراعية التي تنفذها الدائرة:

مسوح قطاع الإنتاج النباتي:

مسح حصر قرى العينة:

ينفذ هذا المسح سنوياً، ويهدف إلى تحديث الإطار الذي تسحب منه عينة مسح مساحات الإنتاج النباتي.

مسح المساحات الزراعية:

يهدف هذا المسح إلى تقدير المساحة المزروعة في المملكة حسب المحصول وأسلوب الزراعة ونظام الري لكل من المحاصيل الحقلية، والخضراوات، والأشجار المثمرة، وكذلك حسب العروة الزراعية. تجمع بيانات المسح بأسلوب المقابلة الشخصية للحائز وتكون مرتين خلال العام.

مسح الإنتاج ومدخلاته:

يهدف إلى تقدير كمية وقيمة الإنتاج ومستلزمات الإنتاج الزراعي النباتية المستخدمة خلال العام الزراعي. وأيضاً تقدير حجم العمالة الزراعية حسب نوع العمالة والجنس والجنسية وفئة العمر. تجمع بيانات المسح من خلال ثلاث جولات ميدانية وبأسلوب المقابلة الشخصية للحائز.

دراسة المؤشرات الربعية للإنتاج النباتي:
تهدف هذه الدراسة إلى توفير مؤشرات ربع سنوية حول النمو في الإنتاج الزراعي والتغير في أسعار المنتجات الزراعية، وذلك عن طريق جمع بيانات حول كميات الإنتاج الواردة للأسواق المركزية حسب نوعها، وبيانات حول أسعار هذه المنتجات عند باب المزرعة. تستخدم السجلات الإدارية (الكميات الواردة إلى الأسواق المركزية) ونتائج مسح الأسعار الزراعية في توفير بيانات هذه الدراسة.

مسح إنتاج معاصر زيت الزيتون:
يهدف المسح إلى تقدير كل من كمية زيت الزيتون المنتجة، وكمية مخلفات زيت الزيتون من جفت وزيبار ومياه عادمة، وأيضاً تقدير كمية الزيتون المستخدم في الإنتاج، وكذلك

تقدير كمية الوقود المستخدم في الإنتاج، بالإضافة إلى تقدير قيمة الكهرباء المستخدمة في الإنتاج. تجمع بيانات المسح من خلال جولة عدة جولات ميدانية(أسبوعياً خلال فترة عمل المعاصر) وبأسلوب المقابلة الشخصية لصاحب المعصرة أو مدير المعصرة.

مسح المشاتل الزراعية:
يهدف المسح إلى تقدير أعداد الغراس المنتجة في المشاتل حسب النوع، وأيضاً تقدير كمية وقيمة مستلزمات إنتاج الأشتال، بالإضافة إلى تقدير أعداد العاملين في المشاتل الزراعية وتعويضاتهم. تجمع بيانات المسح من خلال جولة ميدانية واحدة، وبأسلوب المقابلة الشخصية لصاحب المشتل.

مسوح قطاع الإنتاج الحيواني:

مسح مزارع الثروة الحيوانية/القطاع المنظم:
يغطي هذا المسح جميع المزارع المتخصصة في تربية نوع أو أكثر من أنواع الثروة الحيوانية وتشمل مزارع الأبقار ومزارع الدواجن بأنواعها اللاحم والبياض والأمهات والفقاسات.

مسح الثروة الحيوانية / القطاع غير المنظم:
يهدف مسح القطاع غير المنظم بشكل رئيس إلى توفير بيانات عن أعداد الضأن والماعز والأبقار حسب الجنس والسلالة وفئة العمر وأعداد المواليد والنافق من المواليد. يشمل هذا المسح حيازات قطعان الضأن والماعز والأبقار التي تربى خارج نطاق المزارع المنظمة

مسح إنتاج الثروة الحيوانية ومدخلات الإنتاج:
تهدف إلى تقدير كمية وقيمة المنتجات الحيوانية.وتقدير كمية وقيمة مختلف مدخلات الإنتاج الحيواني. وتقدير حجم العمالة وتوزيعها حسب مدة العمل والجنس والجنسية وتقدير تعويضات العاملين في هذا القطاع.

مسح المؤشرات الاقتصادية الربعية لقطاع الثروة الحيوانية:
يهدف هذه الدراسة إلى توفير مؤشرات ربع سنوية حول النمو في الإنتاج الزراعي والتغير في أسعار المنتجات الزراعية، وذلك عن طريق جمع بيانات حول كميات الإنتاج الواردة للأسواق المركزية حسب نوعها، وبيانات حول أسعار هذه المنتجات عند باب المزرعة.

مسح الثروة السمكية:
يهدف مسح الثروة السمكية إلى تقدير كمية وقيمة الإنتاج.وتقدير كمية وقيمة مستلزمات الإنتاج. وأيضاً تقدير حجم العمالة وتوزيعها حسب مدة العمل والجنس والجنسية وتقدير عوائد العاملين لهذا القطاع.

مسح النحل:
يهدف المسح إلى تقدير أعداد خلايا النحل حسب النوع والسلالة.وتقدير كمية وقيمة الإنتاج. وتقدير كمية وقيمة مستلزمات الإنتاج. وتقدير حجم العمالة وتوزيعها حسب مدة العمل والجنس والجنسية وتقدير عوائد العاملين لهذا القطاع.

مسوح الاقتصاد الزراعي:

مسح الأسعار:
يهدف إلى تقدير أرض المزرعة (باب المزرعة) للمنتجات الزراعية المختلفة، وكذلك تقدير التكاليف التسويقية، وتقدير معدل أسعار مستلزمات الإنتاج.

تركيب الأرقام القياسية الزراعية:
تتضمن استخراج الرقم القياسي الشهري لأسعار المنتجين الزراعيين والرقم القياسي السنوي لكميات الإنتاج النباتي.

التكوين الرأسمالي:
تجمع بيانات التكوين الرأسمالي لكل من قطاعي الثروة الحيوانية والإنتاج النباتي وذلك لتوفير بيانات عن حجم الاستثمار في القطاع الزراعي.

دراسة الميزانية الغذائية:
تعطي الميزانية الغذائية تصوراً عن الوضع الغذائي في المملكة وكمية الغذاء المتاح للاستهلاك وكمية السعرات الحرارية والبروتينات والدهون المتحصلة منه ونمط الغذاء السائد، وبالتالي تعكس الميزانية الغذائية مدى اعتماد منطقة البحث على المصادر النباتية والحيوانية في نمط الاستهلاك الغذائي، وكذلك تقييم الوضع الغذائي في المملكة ونسب الاكتفاء الذاتي وبشكل مفصل.

وبشكل عام تهدف الميزانية الغذائية إلى:
- إعطاء صورة عن معدل نصيب الفرد اليومي من السعرات الحرارية والبروتينات والدهون.
- إعطاء صورة واضحة وشاملة لواضعي السياسات الغذائية وما يتصل بها من سياسات زراعية عن حالة ونمط الغذاء في المملكة لفترة زمنية محددة.

- توضح الميزانية كميات الإنتاج المحلي من الأغذية ومنتجاتها وكميات المستوردات والصادرات.
- إعطاء صورة واضحة لحالة الغذاء والزراعة والكميات المستخدمة لغايات الأعلاف والبذور.
- بيان نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية.

إطار المسوح:
يوفر التعداد الزراعي عادة إطاراً شاملاً يتم استخدامه في المسوح الزراعية لتصميم العينات وحساب معاملات الرفع، علماً بأن آخر تعداد زراعي أجرته الدائرة كان عام 2007م.

تصميم العينة:
تستخدم الأساليب الإحصائية العلمية وفق المعايير الدولية لتصميم عينات مختلف المسوح بما يتلاءم مع طبيعة كل منها.

مراحل تنفيذ المسوح:
المرحلة التحضيرية وتتضمن:
1 ـ **إعداد الوثائق الرئيسة للمسوح وهي**:
استمارات المسوح:
تجمع بيانات المسوح الزراعية والبيئية من خلال العديد من الاستمارات الخاصة بكل مسح، حيث تتضمن تلك الاستمارات كافة المتغيرات الكفيلة بالحصول على النتائج التي تحقق أهداف المسوح.

إعداد كتيبات التعليمات:
تتضمن هذه الكتيبات التعاريف والمفاهيم المستخدمة ومهام وواجبات جميع العاملين الميدانيين على اختلاف مستوياتهم، كما تتضمن شرحاً مفصلاً لجميع الأسئلة والمفاهيم الواردة في الاستمارات بمختلف بنودها، كما تشتمل هذه الكتيبات على قواعد التدقيق الأساسية التي يجب أن يتبعها العاملون بمختلف مستوياتهم أثناء قيامهم بتدقيق الاستمارات سواء على المستوى الميداني أو المكتبي لتكون الاستمارات مكتملة وخالية من الأخطاء.

إعداد أدلة الترميز:
تحتوي أدلة الترميز على قائمة برموز جميع المحاصيل والمنتجات الزراعية ومستلزمات الإنتاج حسب التصنيف المركزي للمنتجات CPC الصادر عن الأمم المتحدة، لكي

يصبح من السهل إدخالها إلى الحاسب الآلي. كما تتضمن الدليل الخاص بالمحافظات والألوية والأقضية والتجمعات السكانية.

2 ـ **تنظيم كوادر المسوح**:

- إدارة المسوح: تتألف من مدير مديرية الإحصاءات الزراعية والبيئة ورؤساء الأقسام بالإضافة إلى الفنيين ومجهزي البيانات في كل قسم.
- المشرف الميداني: هو الشخص المسؤول عن تنفيذ العمل الميداني في مختلف مناطق المملكة ضمن البرنامج الزمني المحدد. وتتضمن مهامه توزيع وإدارة العمل اليومي للفرق الميدانية ومتابعة إنجازها. كما يعتبر المشرف حلقة وصل بين الفرق الميدانية وإدارة المسوح، ويقوم بتزويد إدارة المسوح بتقرير عن سير العمل أولاً بأول.
- المراقبون: يقود المراقب فريق يتكون من 3-4 باحثين، ويقوم بتوزيع العمل اليومي على الباحثين كما يتابع إنجازهم اليومي من خلال مرافقتهم أثناء العمل وإجراء التدقيق اللازم، وحل أية إشكاليات قد تحدث في الميدان، كما يزود المشرف الميداني بتقارير دورية حول سير العمل و تقدم الإنجاز. وقد تم اختيار المراقبين من الموظفين ذوي الخبرة الجيدة في هذا المجال.
- الباحثون: تتحدد مهمة الباحث في زيارة حيازات العينة ومقابلة الحائزين وجمع البيانات ومراجعة الاستمارة قبل مغادرته الحيازة للتأكد من استيفاء جميع البيانات المطلوبة. وتم اختيار الباحثين من خريجي الجامعات ومن ذوي الاختصاص بالعمل المطلوب إنجازه.
- المدققون: تتحدد مهمة المدقق الميداني في تدقيق الاستمارات المستكملة التي ترد من الميدان أولاً بأول من أجل الكشف السريع للأخطاء إن وجدت وإعادتها للميدان لتصويبها.

3 ـ **اختيار الباحثين و تدريبهم**:

يتم اختيار الباحثين في هذه المسوح من ذوي الكفاءات والخبرة، حيث إن معظم هؤلاء قد شارك في تنفيذ المسوح في السنوات السابقة، ويتم تدريبهم تدريباً جيداً من قبل المشرفين الفنيين من خلال عقد دورة تدريبية في الدائرة لشرح أهداف المسوح وأسلوب جمع البيانات وسرية المعلومات، وكيفية التعامل مع الحائزين، كما تتضمن الدورة شرحاً مفصلاً لمكونات الاستمارات والمفاهيم المستخدمة فيها والتعليمات المتعلقة بجمع المعلومات وتدقيقها في الميدان. وفي نهاية التدريب يتم توجيه الباحثين إلى كيفية التعامل مع أي مشاكل قد تواجههم أثناء العمل.

مرحلة جمع البيانات وتتضمن:

1 ـ **تنظيم العمل الميداني**:

يقوم المشرف الميداني بالتنسيق مع رؤساء الأقسام بإدارة وتنظيم عمل الباحثين في الميدان من خلال الفرق الميدانية العاملة على جمع بيانات المسوح.

2 ـ **أسلوب جمع البيانات**:

يتم جمع البيانات بأسلوب المقابلة الشخصية للحائزين الزراعيين من خلال عدة جولات ميدانية. وقبل انطلاق الفرق الميدانية إلى مناطق عملها يقوم مشرف الميدان بتسليم مراقبي الفرق الميدانية كافة اللوازم التي يتطلبها العمل، وتوزع عليهم خطة العمل وتحدد لهم مناطق عمل خاصة بكلٍ منهم. ويقوم مراقب الفريق يومياً بتوزيع العمل على الباحثين ويرافقهم بالتناوب أثناء زياراتهم للحائزين للإطلاع على عملية استيفاء البيانات، ويقدم تقريراً أسبوعياً إلى مشرف الميدان يبين فيه منجزات فريقه وأية ملاحظات حول أية صعوبات أو معوقات قد تواجهه أثناء تنفيذ العمل.

3 ـ **التدقيق الميداني**:

تدقق جميع الاستمارات في الميدان من قبل المدققين الميدانيين وذلك لتصحيح ما قد يرد بها من أخطاء، كما يقوم المشرفون الفنيون بإجراء تدقيق نوعي لعينة من استمارات الباحثين للتأكد من زيارتهم للحائزين وتسجيلهم البيانات بشكلها الصحيح.

مرحلة معالجة البيانات واستخراج وتحليل النتائج وتتضمن:

1 ـ **التجهيز المكتبي**:

بعد استلام الاستمارات المنجزة ميدانياً من المشرف الميداني ومطابقتها مع العينة يتم توزيعها على موظفي تجهيز البيانات لتدقيقها وترميزها حسب تعليمات قواعد التدقيق ودليل الترميز الواردة في الكتيبات المعدة لذلك. وفي حال اكتشاف أية أخطاء في الاستمارات فإنها تعاد إلى الميدان لتصويبها من خلال المشرف الميداني.

2 ـ **التجهيز الإلكتروني**:

تتم عملية إدخال البيانات في جهاز الحاسب الآلي حسب برامج الإدخال المعدة سلفاً، وبعد الانتهاء من عملية الإدخال يقوم المبرمجون المختصون باستخراج كشوف بأخطاء الإدخال بهدف تدقيقها وتنظيف البيانات.

3 ـ **تبويب النتائج ونشرها**:

بعد الانتهاء من تصحيح كشوف أخطاء الشمول والمدى والاتساق يقوم المبرمجون باستخراج جداول بالنتائج المطلوبة من خلال برامج تصمم مسبقاً بتعاون المبرمجين مع فنيي المسوح وباستخدام معامل الرفع المناسب. ويقوم الفنيون بتدقيق جداول المخرجات

من حيث اتساق النتائج ومنطقيتها، كما يتم تدقيق الجداول من الناحية الشكلية واللغوية قبل اعتمادها للنشر.

4 ـ نشر النتائج:
بعد اعتماد الجداول النهائية للنشر تتم كتابة إنشائيات النشرة والتي تتضمن التعريف بأهداف المسوح وأسلوب المعاينة المستخدم وأهم المصطلحات والتعاريف. بعد ذلك يتم إرسال النشرة إلى المطبعة لاستخراج نسخ كافية منها.

5 ـ وسائل نشر النتائج:
- إعداد (طباعة) نشرة تتضمن النتائج النهائية التفصيلية للمسوح وهي:.
  - نشرة الإحصاءات الزراعية.
  - نشرة الميزانية الغذائية.
  - النتائج العامة للتعداد الزراعي 2007 (مجلدان).
- نشر النتائج على الموقع الإلكتروني للدائرة. WWW.DOS.GOV.JO
- تصميم أقراص مدمجة.
- استخدام تقنيات OLAP التي تسمح باستخلاص جداول إضافية من قاعدة البيانات الرئيسية غير تلك المتاحة في الوسائل السابقة، والتي تمكن المستخدم من استخراج مخرجات جديدة وبناء المخرجات والتقارير الخاصة بدون الحاجة إلى معرفة لغات البرمجة.
- تقارير شهرية تنشر في الصحف اليومية وتوزع إلكترونياً على مستخدمي البيانات.

6 – الجدول الزمني لاستخراج نتائج المسوح الزراعية:
ملحق جدول استخراج نتائج مسوح زراعية.

7 ـ الملخص التنفيذي لأهم النتائج النهائية الرئيسية للمسوح الزراعية في الأردن لعام 2007م:

الإحصاءات النباتية:
- بلغت المساحة الإجمالية المزروعة في الأردن 1,871,883 دونماً في عام 2007م.
- انخفضت المساحة الإجمالية المزروعة بنسبة 26% في عام 2007 مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت المساحة المروية في الأردن 810,896 دونماً في عام 2007م.
- شكلت المساحة المروية في الأردن ما نسبته 43% من إجمالي المساحة المزروعة في عام 2007م.

- انخفضت المساحة المروية ما نسبته 3% في عام 2007 مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت المساحة البعلية ما نسبته 57% في عام 2007م من إجمالي المساحة المزروعة.
- انخفضت المساحة البعلية ما نسبته 37% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الأشجار المثمرة في الأردن 813,054 دونماً في عام 2007م.
- انخفضت مساحة الأشجار المثمرة في الأردن ما نسبته 6% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت المساحة البعلية في الأردن 1,069,987 دونماً في عام 2007م.
- انخفض إنتاج الزيتون ما نسبته 15% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت المساحة المزروعة بالمحاصيل الحقلية في الأردن 724,064 دونماً في عام 2007م.
- انخفضت مساحة المحاصيل الحقلية بنسبة 41% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت المساحة المزروعة بمحاصيل الخضراوات في الأردن 334,765 دونماً في عام 2007م.
- انخفضت المساحة المزروعة بالخضراوات بنسبة 21% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.

الثروة الحيوانية:

- بلغ عدد الضأن في الأردن 2,251,450 رأساً في1 /2007/11م.
- ارتفع عدد الضأن بنسبة 14% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م .
- بلغ عدد الماعز في الأردن 569,370 رأساً في1 /2007/11م.
- ارتفع عدد الماعز بنسبة 20% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغ عدد الأبقار في الأردن 80,990 رأساً في1 /2007/11م.
- ارتفع عدد الأبقار بنسبة 17% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت تعويضات العاملين في الأردن 25.213 مليون دينار في عام2007 م.
- ارتفعت تعويضات العاملين في قطاع الثروة الحيوانية بنسبة 28% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت قيمة مستلزمات الإنتاج السلعي في الأردن 470.783 مليون دينار في عام 2007م.
- ارتفعت قيمة مستلزمات الإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية بنسبة 40% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م .
- بلغت قيمة الإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية في الأردن 601.120 مليون دينار في عام 2007م.

- ارتفعت قيمة الإنتاج في قطاع الثروة الحيوانية بنسبة 24% في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- شكلت قيمة الإنتاج لحيازات الضأن والماعز والأبقار غير المنظمة ما نسبته 32% من قيمة الإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية في عام 2007م.
- شكلت قيمة إنتاج مزارع الأبقار المنظمة ما نسبته 15% من قيمة الإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية في عام 2007م.
- شكلت قيمة إنتاج مزارع الدجاج اللاحم ما نسبته 33% من قيمة الإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية في عام 2007م.
- شكلت قيمة إنتاج مزارع الدجاج البياض ما نسبته 8% من قيمة الإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية في عام 2007م.
- شكلت قيمة إنتاج مزارع الدجاج الأمهات ما نسبته 6% من قيمة الإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية في عام 2007م.
- شكلت قيمة إنتاج الفقاسات ما نسبته 7% من قيمة الإنتاج لقطاع الثروة الحيوانية في عام 2007م

مسح الأسعار الزراعية:

- بلغ نصيب المزارع ما نسبته 78% من سعر بيع محصول البندورة في الأسواق المركزية لعام 2007م.
- بلغت تكاليف تسويق محصول البندورة ما نسبته 22% من سعر البيع في الأسواق المركزية لعام 2007م.
- شكلت نسبة النقل والعبوات والسوق والتحميل حوالي 34% و30% و31% و5% على التوالي من التكاليف التسويقية لمحصول البندورة لعام 2007م.
- ارتفعت نسبة نصيب المزارع حوالي 24% لمحصول البندورة في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت نسبة نصيب المزارع 68% لمحصول الباذنجان من سعر البيع في الأسواق المركزية لعام 2007م.
- بلغت نسبة التكاليف التسويقية لمحصول الباذنجان 32% من سعر البيع في الأسواق المركزية لعام 2007م.
- شكلت نسبة النقل والعبوات والسوق والتحميل حوالي 21% و53% و22% و4% على التوالي من التكاليف التسويقية لمحصول الباذنجان لعام 2007م.
- انخفضت نسبة نصيب المزارع حوالي 5% لمحصول الباذنجان في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت نسبة نصيب المزارع 80% لمحصول الخيار من سعر البيع في الأسواق المركزية لعام. 2007م.

- بلغت نسبة التكاليف التسويقية 20% لمحصول الخيار من سعر البيع في الأسواق المركزية لعام. 2007م.
- شكلت نسبة النقل والعبوات والسوق والتحميل حوالي 13% و48% و35% و4% على التوالي من التكاليف التسويقية لمحصول الخيار لعام. 2007م.
- ارتفعت نسبة نصيب المزارع حوالي 17% لمحصول الخيار في عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.
- بلغت نسبة نصيب المزارع 78% لمحصول الكوسا من سعر البيع في الأسواق المركزية لعام 2007م.
- بلغت نسبة التكاليف التسويقية 22% لمحصول الكوسا من سعر البيع في الأسواق المركزية لعام 2007م.
- شكلت نسبة النقل والعبوات والسوق والتحميل حوالي 19% و46% و32% و3% على التوالي من التكاليف التسويقية لمحصول الكوسا لعام 2007م.
- ارتفعت نسبة نصيب المزارع حوالي 38% لمحصول الكوسا عام 2007م مقارنة مع عام 2006م.

أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية – مملكة البحرين

أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية في مملكة البحرين

إعداد: كوكب البري - رئيس مجموعة الإحصاء الزراعي

المقدمة:

تقع مملكة البحرين في منتصف الخليج العربي بين كل من دولة الكويت والإمارات العربية المتحدة وتبعد عن الساحل الشرقي للملكة العربية السعودية بحوالي 25 كيلو متراً أو أكثر قليلاً إلى الشمال من شبه جزيرة دولة قطر.

مملكة البحرين عبارة عن أرخبيل يحتوي على حوالي 33 جزيرة أكبرها جزيرة البحرين والتي تضم العاصمة المنامة وتشكل 85 % من إجمالي مساحة جزر البحرين والبالغة 718 كيلومتراً مربعاً. يبلغ عدد السكان في المملكة 1,039.297مليون نسمة.

قطاع الزراعة من القطاعات التقليدية الصغيرة في مملكة البحرين ويساهم بنسبة متواضعة في الاقتصاد القومي إذ تمتلك البحرين رصيداً متواضعاً من الموارد الزراعية ولم تتعد قيمة الناتج الزراعي 25.3 مليون دينار في عام 2007م وتعتبر المملكة محدودة الإمكانيات الزراعية بسبب محدودية الموارد الطبيعية وقساوة الأحوال المناخية.

يشهد الاقتصاد الوطني لمملكة البحرين تطوراً ملحوظاً في كافة القطاعات ومنها قطاع التجارة الخارجية حيث يأتي التطور في هذا القطاع متفقاً مع سياسة المملكة التي تهدف إلى العمل على تنويع مصادر الدخل بهدف الحد من الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل والإيرادات العامة. إن قطاع التجارة الخارجية يمثل أحد القطاعات الرئيسية التي تعتبر مؤشراً مهماً للتقدم والنمو الاقتصادي.

يلعب الإحصاء في عصرنا هذا دوراً مهماً وحيوياً في تسريع عجلة التقدم وزيادة وتأثر نمو اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية ومع تطور جمع ودراسة البيانات الإحصائية وتحليل نتائجها أصبحت الإحصاءات القاعدة المتينة التي تبنى عليها سياسة الدولة الاقتصادية في كافة ميادينها ومن هنا فقد اهتمت الدول في عالمنا المعاصر بخلق كادر ذو خلفية علمية متينة متفهم لمبادئ وأصول الإحصاء والأساليب الإحصائية المختلفة في التحليل بشكل يؤهله للمساهمة الفاعلة في عملية تخطيط وتنفيذ البرامج الإنمائية. ونظراً للدور الكبير والمهم الذي يحتله القطاع الزراعي في اقتصاديات البلدان

النامية وانتهاج أغلبها أسلوب التخطيط وسيلة لتنمية وتطوير اقتصادياتها فقد احتل الإحصاء الزراعي مكانة هامة بين العلوم الزراعية التطبيقية.

يعتمد عمل مجموعة الإحصاء الزراعي أساساً على الموسم الزراعي الشتوي والصيفي ويبدأ العمل في كل عام بقياس للموسم الشتوي وهذا يعتبر القياس الفعلي للمساحات المزروعة بالخضروات الشتوية ثم يليه الموسم الصيفي وإصدار نشرات شهرية للأسعار وكذلك عمل تقارير إحصائية للمنظمات والجهات الرسمية وتوفير البيانات المطلوبة إلى أية جهة داخل أو خارج مملكة البحرين ويتوج هذا العمل بإصدار تقرير إحصائي سنوي.

أولاً: قياس مساحات الخضروات الشتوية:

1- يبدأ القياس للمساحات تحت الخضروات للموسم الشتوي عادة قبل بداية السنة التقويمية بنحو شهرين إي أنه يبدأ من شهر نوفمبر إلى شهر إبريل من السنة التالية وكذلك يتم قياس المساحات المزروعة التي يستخدم فيها الري بالغمر(الزراعة التقليدية) والري بالتنقيط لكل المحاصيل الخضرية بالإضافة إلى عدد البيوت البلاستيكية ومساحة ونوعية الخضروات المزروعة بداخلها وهي الزراعة المحمية وتشمل عمليات القياس المرور على جميع الحيازات الزراعية للمملكة.

2- عند الانتهاء من عملية القياس الفعلي للمساحة تحت الخضروات الشتوية في جميع الحيازات الزراعية بالمملكة يتم جمع وتحليل وتصنيف البيانات وتبويبها في صورتها النهائية لتفريغها في جداول الخلاصة تمهيداً لضمها إلى التقرير الإحصائي السنوي.

ثانيا: قياس مساحات الخضروات الصيفية:

1- تبدأ عملية قياس المساحات تحت الخضروات الصيفية من منتصف شهر يونيو حتى نهاية شهر سبتمبر من كل عام حيث يتم المرور على جميع الحيازات الزراعية للمملكة لقياس مساحات الخضروات الصيفية في الزراعة التقليدية والزراعة المحمية وزراعة الري بالتنقيط.

2- عند الانتهاء من عملية القياس الفعلية للمساحة تحت الخضروات الصيفية يتم جمع وتحليل وتصنيف البيانات في صورتها النهائية وتفريغها في جداول الخلاصة تمهيداً لضمها إلى التقرير الإحصائي السنوي.

ثالثاً: أسعار السلع الزراعية:

1- يتم جمع أسعار الخضروات، الفواكه، ولحوم الدواجن والبيض واللحوم الحمراء من سوق المنامة المركزي في الصباح الباكر ثلاث مرات أسبوعياً حيث يتم اختيارها عشوائياً والأسعار التي تجمع هي أسعار الجملة وأسعار التجزئة لكل سلعة.

2- عادة في نهاية كل شهر يصدر تقرير شهري لأسعار الجملة والتجزئة من خلال هذا التقرير يمكن التعرف على حركة الأسعار والتغييرات التي تطرأ عليها خلال الشهر ثم توضع هذه المعلومات عن السنة كلها في التقرير الإحصائي السنوي.

رابعاً: الأحوال المناخية:

يتم تجميع المعلومات المستحصل عليها من إدارة الأرصاد الجوية لشئون الطيران المدني ويوضع في التقرير جداول عن كمية الأمطار والمعدل الشهري لنسب الرطوبة ومعدلات درجات الحرارة المئوية العظمى والصغرى.

خامساً: إحصاءات التجارة الخارجية:

يتولى الجهاز المركزي للمعلومات كافة العمليات الإحصائية وتصنيفها حسب التصنيف العالمي للسلع بمختلف أنواعها ويتم استلام بيانات ومعلومات إحصائية متفرقة من الجهاز المركزي للمعلومات عن الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير لكمية وقيمة السلع الزراعية والسلع الغذائية في الدول العربية ودول العالم وتقوم مجموعة الإحصاء الزراعي بتحليل وتبويب وتصنيف البيانات ووضعها في الجداول المخصصة لها ويتم على ضوء ذلك عمل الميزان التجاري السلعي الكلي الزراعي والغذائي إضافة إلى معلومات خاصة عن السكان والقوي العاملة.

سادساً: الحسابات القومية:

يتم استلام التقرير الصادر من الجهاز المركزي الخاص بالحسابات القومية ويتم فيه تحديد الناتج المحلي والإجمالي للقطاعات المختلفة بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة بما فيها القطاع الزراعي من إنتاج نباتي وإنتاج حيواني حيث يتم التوصل إلى تحديد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الزراعي.

سابعاً: التقرير الإحصائي السنوي:

في كل عام تصدر مجموعة الإحصاء الزراعي تقريراً إحصائياً سنوياً عن الزراعة عامة في مملكة البحرين يشمل التقرير جميع المعلومات والبيانات التي تجمع طوال العام وكذلك معلومات أخرى تشمل الأنشطة الزراعية الأخرى ويتم عرض البيانات في جداول يراعى فيها البساطة والشمول ليكون هذا التقرير مرجعاً بجميع بياناته وذلك من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة لمستخدميه.

خاتمة:

للإحصاءات الزراعية أهمية في تحديد مسار السياسات الزراعية ووضع الخطط والبرامج المرتبطة بتطوير الأنشطة الزراعية المختلفة، كما يلعب الإحصاء دوراً مهماً وحيوياً في تسريع عجلة التقدم وزيادة وتأثر نمو اقتصاديات البلدان المتقدمة والنامية وأصبحت الإحصاءات هي القاعدة المتينة التي تبني عليها سياسة الدولة الاقتصادية في كافة ميادينها.

نظام إنتاج ونشر البيانات والإحصاءات الزراعية
(الإطار القانوني للمعلومات والإحصائيات)
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

نظام إنتاج ونشر البيانات والإحصاءات الزراعية
(الإطار القانوني للمعلومات والإحصائيات)
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بوقندورة محمد - رئيس مكتب الإحصاءات الزراعية
بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية

الإطار القانوني:

منذ تخلي الجزائر عن نظام الاقتصاد الموجه لصالح الاقتصاد الحر، صاحب ذلك تغيرات كبرى، خاصة في التنظيمات العقارية الزراعية، تنظيم الفلاحين، تسير الأسواق تحرير الأسعار. واستلزم إعادة التنظيم النظام الإحصائيات بإدخال مصطلحات المنصوص عليها من طرف الهيئات الوطنية والدولية.

ترجمة في الميدان بتأسيس مجلس وطني للإحصائيات.

* مؤسسة مركزية للإحصائيات.
* تأسيس مصالح مكلفة بالإحصائيات في الإدارات والجماعات المحلية، مؤسسات عمومية وخاصة، متخصصة في الإحصائيات والتحقيقات.

1ـ نظام إنتاج ونشر البيانات والإحصاءات الزراعية:

يتم جمع البيانات والإحصاءات الزراعية حالياً عن طريق تعبئة استمارات مخصصة لكل نوع من إنتاج (الحبوب، الفواكه، الخضروات... إلخ) وكذالك حسب فترة توفرها.

كان إرسال الاستمارات من الولايات إلى الوزارة عن طريق الشبكة البريدية تربط 48 ولاية بالمركزية (Intranet – منذ عام 2000م تم تأسيس شبكة معلوماتية حيث أصبح تبادل المعلومات بين الولايات و الوزارة يتم في وقت قصير وبدقة أفضل.

مسلك البيانات الإحصاءات الإنتاج الزراعية

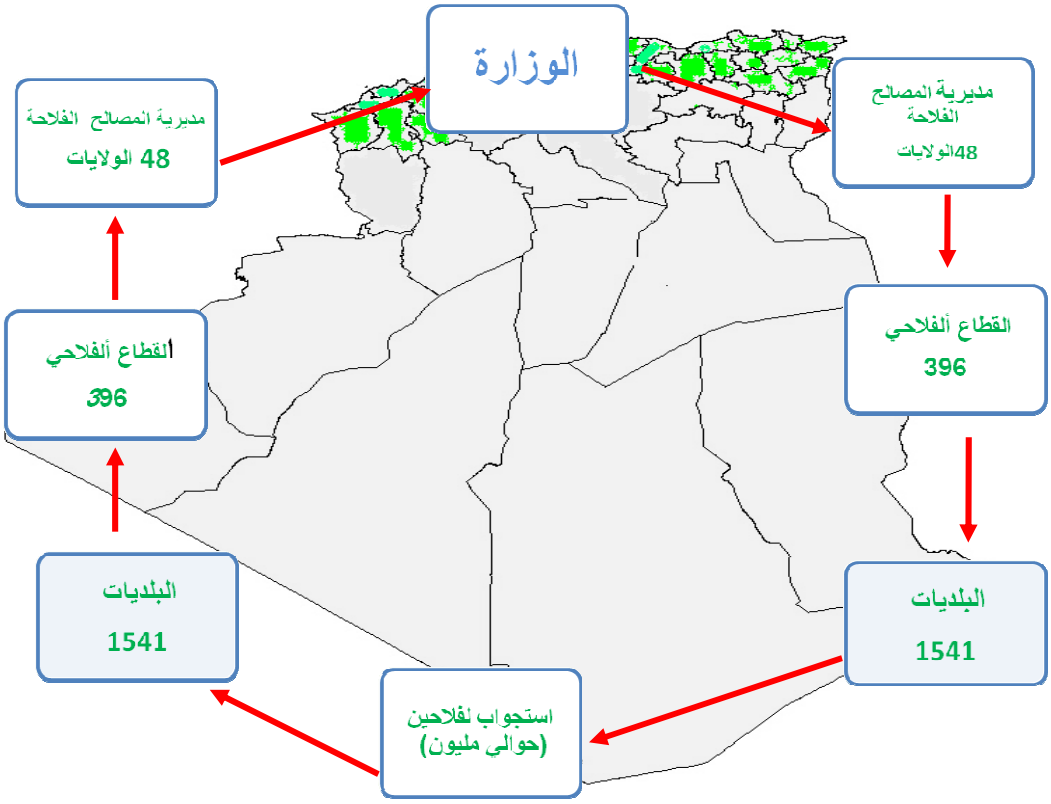

أ- البيانات الإحصاءات للإنتاج النباتي:

1- استمارة بيانات الحرث وزرع الحبوب الشتوية، إنتاج البطاطس المبكرة وإنتاج الزيتون والتمر. (فترة جمع الاستمارة حتى 31 مارس).
2- استمارة بيانات الخضروات المبكرة والحوامض (فترة جمع الاستمارة إلى غاية 31 مايو).
3- استمارة بيانات عن إنتاج الحبوب الشتوية، البقول الجافة وإنتاج الأعلاف الحيوانية (فترة جمع الاستمارة حتى 31 أغسطس).
4- استمارة بيانات عن الفواكه، الخضروات الموسمية، العنب، الحبوب الصيفية (فترة جمع الاستمارة حتى 31 سبتمبر).

بـ- البيانات الإحصاءات للإنتاج الحيواني:

1- استمارة بيانات عن قطيع الماشية (الأبقار، الأغنام، المعز، الحصان، الجمال والحمير) (فترة جمع الاستمارة حتى 31 سبتمبر).

2- استمارة بيانات عن المنتاجات الحيوانية (الحليب، اللحوم، البيض، ألدواجن، العسل، الجلود والصوف) (فترة جمع الاستمارة حتى 31 يناير).

ثـ بيانات الإحصاءات المدخلات الزراعية:

بم يخص هذه المواد، فإن مصدر المعلومات، الدواوين والمشاتل المخصصة في بيع هذه المواد.

1- استمارة بيانات عن كمية المباعات من الأسمدة، الأدوية، البذور والشتلات للفلاحين (فترة جمع الاستمارة حتى 31 سبتمبر).

2- استمارة بيانات عن عدد المباعات من العتاد الزراعي للمزارعين (فترة جمع الاستمارة حتى 31 يناير).

ثـ بيانات الأسعار للمنتجات الزراعية:

1- استمارة متابعة لأسعار السلع الزراعية على مستوى أسواق الجملة والتجزئة (فترة جمع الاستمارة أسبوعياً).

جـ البيانات الإحصاءات للتجارة الخارجية:

2ـ جمع الإحصاءات:

فيا يخص جمع المعلومات والإحصاءات فتتم بالطريقة التالية:

بعد دخول أو عند خروج البضائع الإقليم الجمركي يدل المستورد أو المصدر بتصريح عند موظف الجمارك فبعد مراقبة السلع لصحة التصريح يتم تسجيله في جهاز الكمبيوتر حسب التعريفة الجمركية المستخرجة من المدونة العالمية لتصنيف السلع. يحتوي التسجيل على المعلومات التالية:

- رمز السلع (الكود 8 أعداد).
- نوع واسم السلع.
- الكمية.
- الكمية المضافة (تعني عدد الحيوانات، العتاد والعلب).
- القيمة المالية.
- بلد المستورد أو المصدر (الاسم والرمز).
- فترة (الشهر) التي تم فيها التصدير أو الاستيراد.
- الرسوم الجمركية.

ثم يتم بطريقة آلية عن طريق الشبكة المعلوماتية التي تربط كل المراكز والحدود، إرسال هذه المعلومات إلى المركز الرئيسي الموجود بالعاصمة، حيث يتم جمع كل هذه المعلومات في قاعدة معلوماتية موحدة. توضع هذه القاعدة في متناول السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين.

إحصاءات الصادرات والواردات من المنتجات الزراعية ومتدخلات الإنتاج - جلب القاعدة المعلوماتية كاملة عند نهاية كل الثلاثي وفي آخر السنة. فيتم استغلالها بطريقة آلية من فرز واستخراج كل المعلومات المتعلقة بالقطاع ألفلاحي.
* تستغل المعلومات المتعلقة بالثلاثي في حوصلة النشطات الجارية في تلك الفترة
* أما المعلومات السنوية تستغل بطريقة مفصلة وشاملة، فتنشر لها منشورة كاملة وتحتوي على كل إحصاءات التجارة الخارجية المتعلقة بالفلاحة.

3ـ نشر البيانات:

كل هذه البيانات (الاستمارات) عند وصولها إلى المد بربة الإحصاءات الزراعية بالوزارة يتم تحليلها وتركيبها باستعمال أجهزة الكمبيوتر ثم يتم نشرها عن طريق المنشورات والأقراص الرقمية الخاصة بكل نوع من البيانات:

ا- منشورة سلسلة ا و ب خاصة بالإنتاج الزراعي (تنشر سنوياً).
ب- منشورة المباعات والمدخلات الزراعية (تنشر سنوياً).
ج- منشورة المباعات العتاد الفلاحي (تنشر سنوياً).
د- منشورة المواد والسلع الزراعية المستوردة والمصدرة (تنشر سنوياً).
هـ منشورة الأسعار، الجملة والتجزئة للسلع الزراعية (تنشر كل ثلاثة أشهر).

البيانات الوصفية للإحصاءات الزراعية
جمهورية السودان

البيانات الوصفية للإحصاءات الزراعية

جمهورية السودان

الخرطوم – أبريل 2009م

مقدمة:

تعتبر إدارة الإحصاء الزراعي من الإدارات العريقة بوزارة الزراعة والغابات فقد شهد العام 1958م بداية انطلاق أنشطتها كوحدة، وتطورت إلى قسم من أقسام إدارة الاقتصاد والإحصاء الزراعي، ونظراً للاهتمام المتعاظم بالإحصاءات تم ترفيعها إلى إدارة في منتصف التسعينات ثم إلى إدارة عامة في العام 2001م نظراً لأهمية المعلومات والإحصاءات الزراعية وبهدف تطوير وتحديث أساليب جمعها وإعدادها وتوفيرها وتبادلها وتوظيفها لخدمة تنمية القطاع الزراعي، إلا أن ظروف إعادة هيكلة الوزارة اقتضت إعادتها إلى إدارة تحت مظلة الإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي.

مهام واختصاصات الإدارة:

1- جمع وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية على المستوى القومي، وفي هذا الإطار تمتلك الإدارة ذخيرة طيبة من البيانات التاريخية للمحاصيل الرئيسة بالبلاد.
2- الإشراف الفني على المسوحات الإحصائية التي تقوم بتنفيذها الولايات وتقديم الدعم الفني، من خلال تعزيز الروابط بين المركز والولايات.
3- بناء قدرات الكادر الولائي العامل في المجالات ذات الصلة، عبر تنفيذ برامج تدريبية بالمركز وبرئاسات الولايات من خلال كتيب تدريبي قامت بإعداده الإدارة لهذا الغرض.

أقسام الإدارة:

1- قسم العينات والعمل الحقلي: يختص بتصميم وتنفيذ المسوحات الإحصائية الدورية بالتعاون مع بقية الأقسام وإدارات ووحدات الإدارة العامة وبتنسيق كامل مع أجهزة التخطيط الولائية.
2- قسم الإحصاءات السلعية: يهتم ببناء قاعدة بيانات زراعية، مع إجراء بعض الدراسات المتخصصة في السلع الزراعية.
3- قسم النشرات: يختص بالنشرات التي سترد لاحقاً والتي تقوم بإصدارها الإدارة، مع العمل على إصدار بعض النشرات المتخصصة المتعلقة بالموضوعات الزراعية المطروحة على الساحة.
4- وحدة نظم المواقع الجغرافية (GIS): نظراً للاهتمام المتعاظم في الآونة الأخيرة بتقانات الاستشعار عن بعد ونظم المواقع الجغرافية فقد تم إنشاء هذه الوحدة

مؤخراً للاضطلاع بكل ما يتعلق باستخدام هذه التقانة في القطاع الزراعي عامة وفي مجال الإحصاءات الزراعية خاصة.

نظام الإحصاءات الزراعية الوطنية:

- الإحصاءات الزراعية الأساسية (التعدادات):

تقع مسئولية إجراء التعدادات على عاتق الجهاز المركزي للإحصاء.

- الإحصاءات الجارية:

تضطلع إدارة الإحصاء الزراعي بالإدارة العامة للتخطيط والاقتصاد الزراعي بمهمة جمع وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية على مستوى القطر، من خلال القيام بتنفيذ بعض المسوحات الإحصائية ذات التغطية الجزئية لبعض الولايات وبعض المحاصيل المختارة بجانب تجميع بقية الإحصاءات الخاصة بالولايات والمحاصيل التي لا تغطيها المسوحات الدورية من الإدارات النظيرة بالولايات والمشاريع القومية.

الهيكل التنظيمي للأجهزة الإحصائية الولائية:

1- يضم السودان كما هو معلوم 25 ولاية، إجمالاً يمكن القول أن بكل ولاية وزارة للزراعة والثروة الحيوانية والري، إضافة إلى وزارتين مركزيتين للزراعة والغابات و الثروة الحيوانية والسمكية ومقرهما الخرطوم بجانب وزارة للزراعة بالولايات الجنوبية. وبكل وزارة زراعة ولائية مكتب للتخطيط الزراعي يختص بمهمة توفير البيانات على المستوى الولائي مع اختلاف المسميات من ولاية لأخرى وإن تشابهت في مهامها واختصاصاتها من خلال منهجيات متباينة تستخدم في جمع الإحصاءات الزراعية باستخدام الطرق الموضوعية وغير الموضوعية.

2- أما الجهاز المركزي للإحصاء فتمتد أذرعه لتغطي تقريباً كل ولايات السودان ويعمل في تناسق مع المركز في تنفيذ المسوحات الأساسية وتوفير البيانات اللازمة لإجراء بعض الدراسات المتخصصة كالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) ومعدلات التضخم الشهرية ودراسات ميزانية الأسرة بجانب اضطلاعه بمهمة إجراء التعدادات السكانية والتي كان آخرها في العام 2008م والتعدادات الزراعية والتي تم تنفيذ أولها خلال العام 1964م عن طريق العينة وآخرها في العام 1997م والذي توقف في مرحلته الأولى نسبة لعدم توفر الميزانيات. إلا أن هنالك جهوداً ولائية متفرقة كولاية الخرطوم التي أكملت تعداد 1997م والآن تعداد 2008م في مرحلة التحليل، كذلك ولاية نهر النيل التي أنهت تعدادها في عام 2007م.

3- وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود الولائية في رسم السياسات الداخلية للولاية، إلا أن اختلاف المواقيت في تنفيذ هذه التعدادات يضائل من فرص المقارنة وإمكانية رسم السياسات الكلية للقطاع الزراعي بالبلاد.

الأجهزة العاملة في مجال الإحصاءات الزراعية:

تتعاون العديد من الأجهزة في جمع الإحصاءات ذات الطبيعة الزراعية.

المسوحات الدورية المنفذة بواسطة الإدارة (الإحصاء الزراعي):

أولاً: مسوحات إعداد الإطار:

تغطي مسوحات إعداد الإطار القطاع المطري الآلي خلال العروة الصيفية بنسبة تغطية تصل إلى 99% من إجمالي المساحات المزروعة بالقطاع، وتغطي أيضاً محاصيل العروة الشتوية ببعض الولايات من خلال استجواب مباشر للحائزين على المساحات المزروعة بكل محصول مع استخدام بعض الوسائل التأكدية، إذ تقوم بقية الولايات والمشاريع القومية بحصر مساحاتها بواسطة كوادرها الولائية وذلك بغرض:

1- حصر المساحات المزروعة بمختلف المحاصيل.
2- إعداد الإطار اللازم لسحب عينات مسوحات تقدير الإنتاجية.

ثانياً: مسوحات تقدير الإنتاجية:

تستهدف هذه المسوحات محاصيل الذرة الرفيعة بالقطاع المطري بشقيه الآلي والتقليدي وبالقطاع الفيضي، الدخن بالقطاع المطري الآلي والتقليدي والفيضي، أما القمح فبالقطاع المروي فقط.

أهداف المسح:

1- تقدير المساحات المنتجة من المحصول على مستوى المحليات والوحدات الإدارية بالولايات المستهدفة.
2- تقدير متوسط الإنتاجية من المحاصيل المعنية لوحدة المساحة ومن ثم تقدير الإنتاج الكلي.
3- تقدير متوسط وزن القندول بالنسبة لمحصولي الذرة والدخن.

تصميم المسح:

يتم تنفيذ المسح من خلال عينة عشوائية في حدود 10% من إجمالي المجتمع الإحصائي المستهدف، يتم توزيعها على المحليات والوحدات الإدارية توزيعاً نسبياً يتسق والمساحة المزروعة بالمحصول بكل منها.

أنواع العينات المستخدمة:

1- العينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل، مرحلتان بالقطاع المطري الآلي وثلاث مراحل بالقطاع المطري التقليدي.
2- العينة العشوائية البسيطة.
3- العينة العشوائية المنتظمة لتلافى إشكالية التسجيل المنتظم بالإطار أحياناً.

تنفيذ المسح الميداني:

ينفذ المسح الميداني من خلال حصاد فعلي لحوضين يتم اختيارهما عشوائياً من مزرعة مختارة بواسطة جدول الأرقام العشوائية. أبعاد الحوض بالقطاع المطري 5 أمتار × 5 متار(25 متراً مربعاً)، أما في القطاع المروي فأبعاد الحوض 3 أمتار × 3 أمتار (9 أمتار مربعة) بحسبان تجانس الوحدات الإحصائية بداخله.

الخطوات العملية لإجراء المسح:

تقدير الإنتاجية:

يتم تقدير الإنتاجية أو متوسط إنتاج الفدان (الوحدة المساحية) بعدة طرق نجملها بإيجاز في الآتي:

أولاً: **حصاد كامل**:

تتلخص هذه الطريقة في الآتي:

1- اختيار عينة عشوائية من المزارعين الزارعين للمحصول المستهدف بالدراسة.
2- حصاد حواشة المزارع المختار بالكامل.
3- وزن المحصول الناتج أو حصر عدد الجوالات المنتجة.
4- تقدير متوسط إنتاجية الفدان وذلك بحساب الوسط الحسابي للعينة.

إنتاج الفدان = الإنتاج الكلي لمزارعي العينة/ المساحة المحصودة لمزارعي العينة.

وهذه الطريقة رغم معقوليتها نظرياً إلا أنها غير عملية لاستنادها على الحصاد الكامل للحقول المختارة ولهذا نجد أنها غير متبعة، إلا أنها تعطي تقديراً جيداً في حالة الحقول الصغيرة المساحة وفي حالة تجاوب وتعاون مزارعي العينة مع العداد بالسماح له بعد أو وزن إنتاجه.

ثانياً: **معاينة وحدات الحصاد**:

نوجز مراحل هذه الطريقة في الخطوات التالية:

1- اختيار عينة عشوائية من المزارعين للمحصول.
2- اختيار عينة من وحدات الحصاد من كل مزارع مختار.

فبعد حصاد المحصول وجمعه وقبل ترحيله خارج المزرعة فنجد أن المزارع يجمع محصوله في جوالات أو حزم أو أكوام وتكون هذه بمثابة وحدات للحصاد.

3- تُوزن كل وحدة مختارة بعد التذرية ومن ثم يتم تقدير متوسط وزن الوحدة الإحصائية الواحدة للحصاد بحساب الوسط الحسابي البسيط.

4- الإنتاج الكلي للمزارع المختار يمثل حاصل ضرب هذا المتوسط في عدد الوحدات الإنتاجية.
5- تقدير الإنتاجية للفدان بالنسبة للمزارع المختار تكون بقسمة الإنتاج الكلي للمزارع على المساحة المحصودة. وعلى الرغم من معقولية هذه الطريقة إلا أن عدة صعاب ومعوقات تكتنف تطبيقها نوجزها في الآتي:

أ. ضرورة تواجد العداد وقت حصاد الحقل المختار.
ب. استحالة الاختيار في حالة ترحيل بعض وحدات الحصاد من المزرعة أو الحقل.
ج. تعزر إجراء أو تطبيق هذه الطريقة في حالة المحاصيل التي يتم حصادها عدة مرات.

- وبهذه يتضح أن هذه الطريقة في التقدير تعتمد على ثلاثة عوامل تتمثل في المساحة المزروعة، وزن الوحدة الواحدة وعدد وحدات الإنتاج فإن تم ذلك بدقة فإن تقدير الإنتاجية يكون دقيقاً على مستوى المزرعة وليس على مستوى الوحدة المساحية (الفدان) وعادة ما تستعمل هذه الطريقة في حالة الاكتفاء باستجواب المزارع.

ثالثاً: حصاد قطع المحصول:

تتمركز عملية أو طريقة حصاد المحصول في تقدير الإنتاجية للوحدة المساحية الواحدة ولهذا فهي تصلح لأن تكون معياراً لقياس مدى الاختلاف في الإنتاجية بين المناطق الإنتاجية المختلفة أو بين الأعوام أو المواسم المختلفة وتتضمن هذه الطريقة أخذ عينة عشوائية من المزارع (الحقول) وحصاد جزء أو أجزاء صغيرة من هذه المزارع نحدد مواقع وحجم هذه الأجزاء بطريقة علمية معينة وتتلخص في الآتي:

1- تقسيم المنطقة المراد دراستها إلى وحدات إحصائية أولية (PSUS) Primary Sampling Unit وإعداد قائمة بذلك كإعداد قائمة بأسماء القرى التابعة للمحلية المعنية.
2- يتم اختيار عينة عشوائية من هذه القرى.
3- إعداد قائمة بأسماء المزارعين للمحصول بكل قرية مختارة كمرحلة ثانية في الاختيار (SSU) Secondary Sampling Unit.
4- يتم اختيار عشوائي لعدد من المزارعين بكل قرية.
5- يتم اختيار حوضين (2 Plots) من حقل كل مزارع مختار (مرحلة ثانية).
6- تحديد الحوضين وحصادهما بالطريقة المتبعة عادة ووزن إنتاج كل حوض على حده.
7- وقد أثبتت هذه الطريقة فعاليتها في معظم أنحاء العالم بإعطاء تقديرات للإنتاجية على درجة عالية من الدقة والمعقولية متى ما تم تنفيذ خطواتها بالدقة المطلوبة.
8- هذا وتعمل الإدارة على زيادة دقة ومصداقية الإحصاءات الزراعية من خلال تغطية محاصيل جديدة وضم مناطق إنتاجية إلى مظلة المحاصيل والمناطق التي تتم تغطيتها الآن.

تحليل بيانات مسوحات تقدير الإنتاجية:

كما سلف ذكره يتم استخدام مسوحات قطع المحصول لتقدير الإنتاجية، فيما يتم تحليل بياناتها باستخدام برنامج SPSS لاستنباط المؤشرات التالية:

1- متوسط الإنتاجية الفدانية.
2- معامل الاختلاف.
3- خطأ العينة.
4- الحد الأدنى والأعلى للإنتاجية.
5- تقدير الإنتاج الكلي.
6- الحد الأدنى والأعلى للإنتاج.

إصدارات الإدارة:

للإدارة العديد من الإصدارات يمكن إيجاز أهمها في الآتي:

1- **السلاسل الزمنية للمحاصيل الرئيسة بالبلاد**:

- وهي عبارة عن قاعدة بيانات تغطي المحاصيل الرئيسية بالبلاد وهي: الذرة، الدخن، القمح، الفول السوداني، السمسم، القطن وزهرة الشمس. صدرت هذه الإصدارة في مجلدين:
- يختص المجلد الأول بالمساحات المزروعة، المساحات المحصودة (المنتجة)، الإنتاجية والإنتاج للمحاصيل المذكورة آنفاً بحسب الولايات، نظم الري.
- فيما يختص المجلد الثاني بنفس المحاصيل من خلال عرضها بحسب المناطق الإنتاجية ونظم الري.
- أما الفترة الزمنية التي تغطيها السلسلة فهي كالآتي:
- محاصيل الذرة، الدخن، القمح، الفول السوداني والسمسم من الموسم 1971/1970 وحتى الموسم الزراعي 2005/2004م.
- محصول القطن من الموسم 1954/1953 وحتى موسم 2005/2004م.
- محصول زهرة الشمس من الموسم 1988/1987 وحتى موسم 2005/2004م.
- وجاري العمل الآن في تحديث البيانات حتى الموسم 2009/2008م.

2- **نشرة السمات العامة وتقديرات الإنتاج للموسم الزراعي**:

- نشرة السمات العامة هي نشرة سنوية تصدرها الإدارة حول الموسم الزراعي الجاري وفيها يتم تناول سياسات الموسم الزراعي المعني، أهم العوامل المؤثرة على العملية الإنتاجية، الأسعار، تكلفة الإنتاج،ميزان الحبوب المتوقع مع جداول مقارنة لمؤشرات الموسم من مساحات، إنتاجية وإنتاج.

- أما المكون الرئيس للنشرة فهو عبارة عن المساحات المزروعة والمحصودة، الإنتاج والإنتاجية لمجموعة من المحاصيل تشمل الذرة، الدخن، القمح، الذرة الشامية، الأرز، الفول السوداني، السمسم، القطن، زهرة الشمس، الكركدي، حب البطيخ، القوار واللوبيا مع مقارنة بالموسم السابق ومتوسط خمس سنوات ماضية.

3- **نشرات متخصصة**:

وفي هذا الصدد أصدرت الإدارة العديد من الإصدارات المتخصصة والتي تناولت العديد من الموضوعات ذات الصلة بالقطاع الزراعي نذكر منها:

- نشرات عن محاصيل الذرة، الدخن والفول السوداني: تناولت المحاصيل بدءاً باسمها العلمي والظروف الملائمة لإنتاجه، تطور مساحاته المزروعة والإنتاج والإنتاجية، اقتصاديات إنتاج المحاصيل، التجارة الداخلية والخارجية للمحاصيل وإمكانيات التصنيع.
- نشرة عن إنتاج وتصنيع الحبوب الزيتية.
- نشرة عن إنتاج وتصنيع التمور في السودان.
- نشرة عن بعض الجوانب الهامة في إنتاج وتصنيع الأعلاف في السودان.
- والآن تحت الإعداد نشرة عن التمويل الزراعي في ظل أسلمة النظام المصرفي. بجانب نشرة عن إنتاج، تجارة وتصنيع الألبان في السودان.

4- **برنامج الرصد العالمي لمعلومات الأمن الغذائي** (GMFS):

بدأ البرنامج بتوقيع مذكرة تفاهم ما بين وزارة الزراعة والغابات وما بين البرنامج بغرض المساعدة في إيجاد آلية أكثر دقة في تحديد وتقدير المساحات المزروعة بالقطاعين المطري التقليدي، والذي ترتكز تقديرات المساحات المزروعة فيه على عدد الأسر الزراعية بكل وحدة إدارية مضروباً في متوسط المساحة المزروعة لكل أسرة من خلال مسح ميداني. وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهت تحقيق الهدف الأساسي للمشروع إلا أنه أسهم بدرجة كبيرة في متابعة المواسم الزراعية بجانب إسهامه الطيب في زيادة الوعي ونشر ثقافة استخدام تقانات الاستشعار عن بعد والتي غابت عن الإدارة بانتهاء مشروع المعونة الأمريكية بنهاية الثمانينات.

برنامج المعلومات المتكاملة للأمن الغذائي (SIFSIA):

- بدأ منذ عامين وتم عبره إعداد إطار قائمة لكل المزارعين بالقطاع المطري الآلي، بجانب متابعة الموسم الزراعي الصيفي من خلال الإصدارة الخاصة ب SUDAN SEASONAL MONITOR والتي أسهمت بقدر كبير في التعرف بصورة عامة على اتجاهات الإنتاج الزراعي بالبلاد قبل حلول مواعيد الحصاد.

- ومن المؤمل استخدام تقانات الاستشعار عن بعد خلال الموسم الصيفي القادم بما يعني استبدال نظام إطار القائمة بالإطار المساحي للعينة.

البصمة الطيفية:

- هي عبارة عن مشروع مشترك بين الإدارة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية يهدف إلى تكوين مكتبة طيفية للمحاصيل الحقلية المختلفة، وفي المرحلة التجريبية تم أخذ البصمة الطيفية لمحاصيل الذرة، الدخن والقمح مع بعض المحاصيل الأخرى في مرحلتي الإنبات والحصاد بولايتي الجزيرة والقضارف.
- وبعد استلام المنظمة للصور وتحليلها سيتم عرض النتائج مع تدريب عدد من منسوبي الإدارة على هذه المنهجية.

التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية:

- التعاون مع المنظمة العربية للتنمية الزراعية فيما يلي: إعداد إحصاءات السودان الزراعية للكتاب الإحصائي السنوي من نحو 32 مصدراً.
- التعاون مع المنظمة العربية في مجال البصمة الطيفية.
- التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الغذاء العالمي ضمن أنشطة البعثة المشتركة لتقدير إنتاج الحبوب في السودان.
- التعاون مع برنامج الرصد العالمي لمعلومات الأمن الغذائي في مجال تقانة الاستشعار عن بعد.
- التعاون مع برنامج المعلومات المتكاملة للأمن الغذائي في مجال متابعة المواسم الزراعية تنفيذ المسوحات لتقدير الإنتاجية والإنتاج لمحاصيل الحبوب الرئيسية بالبلاد.
- كما وتعتبر الإدارة نقطة ارتكاز الإحصاءات الزراعية بالسودان لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبقية المنظمات العالمية العاملة في المجالات ذات الصلة.

أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصائيات الزراعية في الجمهورية العربية السورية

أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر
الإحصائيات الزراعية في الجمهورية العربية السورية

إعداد: المهندسة الزراعية/ إيمان بزازة
معاون مدير الإحصاء والتخطيط – رئيس قسم الإحصاء
دمشق أيار 2009م

أنيطت مهمة جمع كافة الإحصاءات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ومستلزمات إنتاجها ونشرها إلى وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي منذ عام 1958(تأسيس وزارة الزراعة) نظراً لأن الرقم الإحصائي حجر الأساس لعمل هذه الوزارة، وبالاعتماد عليه يتم رسم سياسة الدولة في مجال الزراعة من الناحية الاقتصادية واعتماده كمؤشر رئيسي لوضع الخطط التنموية الخمسية والسنوية.

وكانت مهمة جمع البيانات الإحصائية الزراعية منوطاً بمديرية التعاون الزراعي وتصدر سنوياً مجموعة إحصائية زراعية تضمن ميزان استعمالات الأراضي، مساحة وإنتاج المحاصيل والخضار والفواكه، أعداد الحيوانات الزراعية وإنتاجها، بعد إحداث المكتب المركزي للإحصاء عام 1968م وبناء على القرار 61/ر تم إحداث مديرية إحصاء وتخطيط في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.

تم إعادة هيكلية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في عام 2004م وأحدثت إدارة الشؤون الاقتصادية الزراعية التي تتبع لها مجموعة من المديريات المركزية ذات الطابع الاقتصادي ومن بينها مديرية الإحصاء والتخطيط وهي المديرية المسؤولة عن جمع وتبويب ونشر الإحصاءات الزراعية بعد أخذ موافقة المكتب المركزي على اعتمادها ونشرها. وتتألف المديرية من خمسة أقسام: قسم الإحصاء، قسم التخطيط الإنتاجي، قسم التخطيط الاستثماري، قسم التخطيط القطاعي، قسم الأداء. وسنركز على قسم الإحصاء الزراعي باعتباره القسم المسؤول عن الإحصاءات الزراعية.

يقوم قسم الإحصاء في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بجمع كافة الإحصاءات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وتحليلها ونشرها بنشرات دورية ومجموعة إحصائية (ميزان استعمالات الأراضي، مساحة وإنتاج المحاصيل والخضار والفواكه، أعداد الحيوانات الزراعية وإنتاجها، الآلات الزراعية، الميزان السلعي،

التكاليف الزراعية) يتبع مديرية الإحصاء والتخطيط، وتتألف هذه المديرية من خمسة أقسام: قسم الإحصاء، وقسم التخطيط الإنتاجي، قسم التخطيط الاستثماري، قسم التخطيط القطاعي، قسم الأداء. وسنركز على قسم الإحصاء الزراعي باعتباره القسم المسؤول عن الإحصاءات الزراعية.

يتألف قسم الإحصاء من ثلاث دوائر:
- دائرة الإحصاءات الجارية.
- دائرة السجلات الإحصائية.
- دائرة التحليل الإحصائي والعينات.

وتتبع لمديرية الإحصاء والتخطيط 14 دائرة إحصاء وتخطيط (دائرة بكل مديرية زراعية على مستوى المحافظات) و156 شعبة إحصاء وتخطيط على مستوى المناطق الإدارية والنواحي وما يزيد على 1039 وحدة إرشادية وفي كل وحدة إرشادية مسؤول إحصائي لجمع البيانات الإحصائية على مستوى القرية.

مهام قسم الإحصاء بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي:
يقوم هذا القسم بمجموعة من المهام التي يمكن حصرها في آلاتي:
- جمع وحصر البيانات الإحصائية للقطاع الزراعي بشقيه وتدقيقها وإصدارها ونشرها.
- تأسيس قاعدة البيانات الإحصائية في المحافظات.
- إصدار النشرات الإحصائية الدورية السنوية.
- المشاركة مع المكتب المركزي للإحصاء بإعداد وتنفيذ التعداد الزراعي وبحوث العينات.
- المساهمة بوضع البرامج اللازمة لتأهيل وتدريب الجهاز الإحصائي.

ويقوم القسم بتنفيذ مهامه وفق مضمون ومواد القرار 1/ت لعام 2000م الناظم لعمل الجهاز الإحصائي والقرارات الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء بهذا الخصوص.

مخطط هيكلي يبين آلية توارد البيانات من أصغر وحدة إدارية

وصولاً إلى قسم الإحصاء

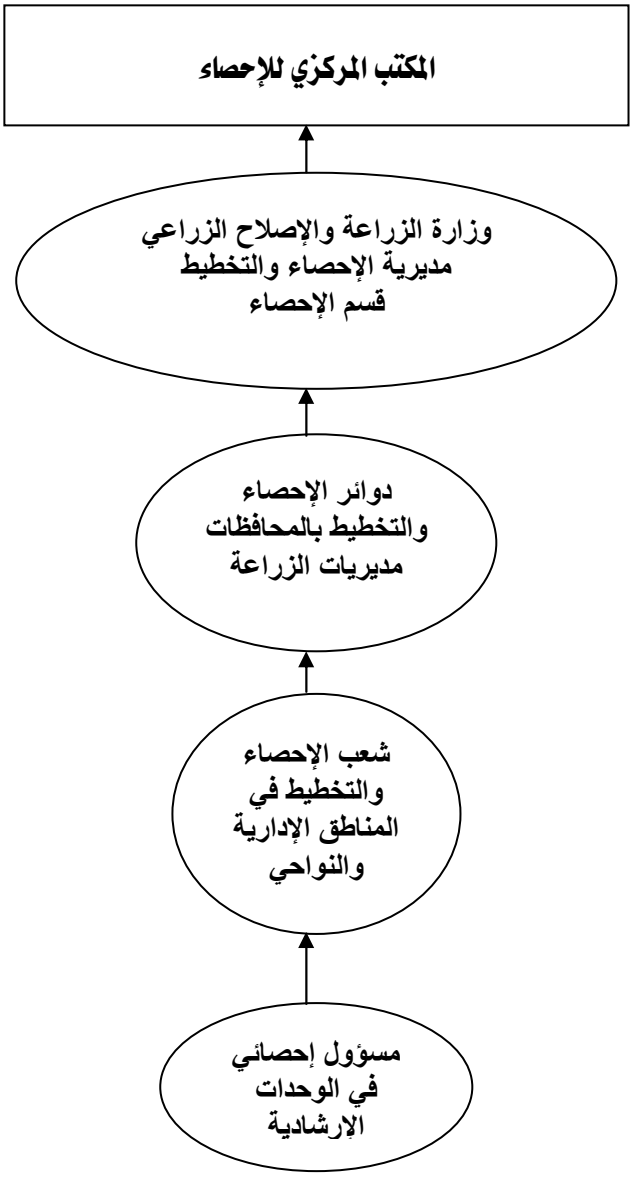

آلية جمع الإحصاءات الزراعية:

طريقة السجلات:

كافة الإحصائيات الزراعية يتم جمع بياناتها من واقع سجل الحائز من خلال أربع جولات إحصائية في العام ويقوم بها المسؤول الإحصائي في القرية مدة كل جولة /20/ يوماً وهي:

الجولة الإحصائية الأولى:

- تنفذ من 10 وحتى 30 آذار من كل عام.

الجولة الإحصائية الثانية:

- تنفذ من 10 وحتى 30 آيار من كل عام.

الجولة الإحصائية الثالثة:

- تنفذ من 10 وحتى 30 تموز من كل عام.

الجولة الإحصائية الرابعة:

- تنفذ من 10 وحتى 30 تشرين ثاني من كل عام.

أنواع السجلات الإحصائية

- سجل الحائز.
- سجل القرية.
- سجل المنطقة.
- سجل المحافظة.

1 ـ **سجل الحائز**:

- وهو سجل سنوي يتم فيه جمع كافة البيانات الزراعية على مستوى الحائز
- نموذج توزيع استعمالات الأراضي المستثمرة لكل حائز ويتضمن:
  - مجموع الأراضي المستثمرة، السبات، الأراضي المزروعة فعلاً (سقي وبعل) للسليخ والمشجر وتوزيع استعمالات الأراضي حسب مصادر الري والمروي منها بطرق الري الحديثة (رذاذ، تنقيط).
- نموذج عدد الآبار المرخصة وغير المرخصة وعدد البيوت المحمية لكل حائز ويتضمن:
  - المساحة المروية من الآبار، إجمالي عدد الآبار، الآبار المرخصة وغير المرخصة (ارتوازي، سطحي).
  - أعداد البيوت المحمية وإنتاجها من المحاصيل ومردودها.

- نموذج مساحة ومردود وإنتاج المحاصيل الزراعية لكل حائز (سقي وبعل).
- نموذج مساحة وعدد وإنتاج الأشجار المثمرة لكل حائز للسقي والبعل ويتضمن:
- المساحة ـ عدد الأشجار الكلي والمثمر ـ الإنتاج.
- نموذج عدد الأبقار ومنتجاتها لكل حائز مبوبة ما يملكه من (الثيران والعجول أو العجلات وإناث الأبقار الحلوب وغير الحلوب) وحسب المحلي والمحسن والشامي والأجنبي مع إنتاجها من اللحم والحليب وتوزيع استعمالات الحليب الناتج (طازج ـ سمن ـ زبدة ـ جبن ـ أخرى).
- نموذج أعداد الغنم الحلوب وغير الحلوب وإنتاجها من الحليب وأنواع استهلاكه واللحم الناتج والمذبوح وكمية الصوف المغسول الناتجة.
- نموذج أعداد الماعز ومنتجاتها لكل حائز ويتضمن:
- إجمالي عدد الماعز الحلوب وغير الحلوب مبوبة للماعز الشامي والجبلي ـ كمية إنتاج الحليب وتوزيع استعمالاته ـ كمية اللحم والشعر الناتج.
- نموذج أعداد الجاموس ومنتجاتها من الحليب واللحم وعدد الحيوانات الخيلية (خيول ـ بغال ـ حمير) وعدد الجمال.
- نموذج منتجات الثروة الحيوانية من الحليب واللحم والبيض على مستوى الحائز ويتضمن:
- إنتاج الحليب واللحم من (الأبقار والجاموس والأغنام والماعز) ـ إنتاج الدواجن ومنتجاتها على مستوى الحائز ويتضمن:
- عدد الدجاج القروي والمداجن (الكلي والمنتج منه وإنتاجه من البيض) ـ لحم الفروج والدجاج المنسق والدواجن الأخرى (عدد ووزن) ـ أعداد المداجن المرخصة وغير المرخصة (بياض وفروج).
- نموذج عدد خلايا النحل وإنتاجها من العسل على مستوى الحائز ويتضمن:
- عدد خلايا النحل (البلدية والحديثة) وإنتاجها من العسل والشمع ـ عدد شرانق الحرير وإنتاجها.

ويتم استيفاء البيانات في السجل من خلال الجولات الإحصائية الأربع.

2 ـ سجل القرية:

منذ عقد السبعينيات تم البدء بجمع البيانات الإحصائية الزراعية من خلال سجل خاص في كل قرية يسمى (سجل القرية) وهذا السجل يتضمن مجموعة كبيرة من نماذج الجداول التي تبين بعد ملئها بالمعلومات حالة القطاع الزراعي في القرية من حيث عدد السكان والزراعيين منهم واستعمالات الأراضي من الناحية الزراعية، والنشاطات الإنتاجية المختلفة (مجموعات السلع ذات المنشأ النباتي وكذلك ذات المنشأ الحيواني) ويبين السجل عدد ونوع وسائل الإنتاج وخاصة الآلية، ويعتبر هذا الأسلوب في جمع البيانات الميدانية أسلوباً متطوراً في وقته ويوفر للعاملين في مجال الإحصاء الزراعي

المعلومات اللازمة بنسبة مقبولة من الدقة ولكن بالوقت الحاضر أصبحت الحاجة ملحة إلى التالي:

- بناء قاعدة للبيانات الإحصائية أكثر دقة من سابقتها.
- تضمين قاعدة البيانات تفصيلات يحتاج إليها المحللون الاقتصاديون وخاصة فيما يتعلق بنوع وحجم الحيازة الزراعية وتحليل دخول المزارعين استناداً إلى تقدير عوائد هذه الحيازات.
- التعرف على المنتجين المتفوقين من خلال معرفة نشاطاتهم الزراعية وإنتاجية وحدة المساحة لديهم أو الوحدة الحيوانية التي يملكونها وكذلك النشاطات الأخرى التي توفر لهم دخول إضافية.

واستناداً إلى ذلك تم التوجه إلى اعتماد سجل جديد في قاعدة البيانات الإحصائية وسمي(بسجل الحائزين).

محتويات سجل القرية:

يحتوي سجل القرية على مواد وبنود جمع المعلومات التالية:

عدد السكان ويتضمن:

جدولاً لإجمالي عدد السكان، وعدد الأسر الزراعية، وعدد الحائزين الزراعيين.

استعمالات الأراضي وتتضمن جداول:

- الأراضي القابلة للزراعة: وتضم الأراضي المستثمرة (المروي - البعل - السبات - المشجر منها سقي وبعل) - الأراضي غير المستثمرة.
- الأراضي غير القابلة للزراعة وتضم: الأبنية والمرافق - الأراضي الصخرية والرملية - البحيرات والمستنقعات
- المروج والمراعي.
- الحراج والغابات.
- المساحات المروية حسب مصادر الري(مروي بالضخ – مروي بدون ضخ – ري حديث).
- الأراضي المزروعة حسب القطاعات والسقي والبعل.
- عدد الآبار حسب القطاعات(سطحية – عميقة –مرخصة – غير مرخصة).
- عدد البيوت البلاستيكية وإنتاجها.

المحاصيل الزراعية وتتضمن جداول:

المساحات والمراديد والإنتاج حسب القطاعات والسقي والبعل والإجمالي.

الأشجار المثمرة وتتضمن جداول:
المساحة والعدد الكلي والمثمر منها والمردود والإنتاج حسب القطاعات للمروي والبعل والإجمالي.

الثروة الحيوانية وتتضمن جداول:
- أعداد الأبقار والأغنام والماعز والدواجن حسب القطاعات والعرق والجنس.
- أعداد الحيوانات الخيلية والطيور الداجنة الأخرى.
- أعداد خلايا النحل وشرانق الحرير وإنتاجها حسب القطاعات.
- أعداد الدجاج القروي وأعداد المداجن المرخصة وغير المرخصة وإنتاجها حسب القطاعات.
- إنتاج الحيوانات الزراعية وتوزيع استعمالاتها (الحليب، اللحم، مشتقات الحليب، الصوف، الشعر).

الجمعيات التعاونية الفلاحية:
وتتضمن جداولاً للبيانات المتعلقة بالجمعيات التعاونية المختلفة (تربية الأغنام - تربية الدواجن - تربية الأبقار). فيما يخص الأعضاء ورأس مال الجمعيات المذكورة وحيازاتها.

الآلات الزراعية وتتضمن جداول:
- أعداد الجرارات الزراعية حسب الفئات (أقل من 15 حصاناً - أكثر من 15 حصاناً...).
- أعداد المحاريث وأجهزة ضخ المياه والدراسات الثابتة والحصادات والدراسات وآلات المكافحة والتعفير.

3 ـ سجل المنطقة:
وهو عبارة عن جداول تتضمن الحيازات الزراعية على مستوى المنطقة وحسب القطاعات (التعاوني، الخاص، العام) وتستوفى بياناته عن طريق تجميع بيانات سجل القرية.

4 ـ سجل المحافظة:
وهو عبارة عن جداول تتضمن الحيازات الزراعية على مستوى المحافظة وحسب القطاعات (التعاوني، الخاص، العام) وتستوفى بياناته عن طريق تجميع بيانات سجل المنطقة.

يتم جمع الإحصاءات الزراعية وفق أربع جولات إحصائية خلال العام كل جولة مدتها (20) يوماً ويقوم فيها المسؤول الإحصائي في القرية حيث يجمع البيانات على مستوى الحائز الزراعي سواء التعاوني أو الفردي وهي:

- ميزان استعمالات الأراضي.
- مساحة وإنتاج ومردود كافة المحاصيل والخضار الشتوية والصيفية.
- مساحة وإنتاج ومردود وأعداد وإنتاج الأشجار المثمرة.
- أعداد الحيوانات الزراعية ومنتجاتها.
- مستلزمات الإنتاج الزراعي من أسمدة وآلات زراعية ومواد مكافحة وحراج وغيرها من المستلزمات.

معالجة وتحليل البيانات:

بعد جمع الإحصاءات الزراعية من مصدرها (القرية) على مستوى الحائز من قبل المسؤول الإحصائي يتم تفريغها في سجل الحائز وتجميعها على مستوى القرية وتفريغها في سجل القرية وترفع المستوى الأعلى (دائرة زراعة) حيث يتم تجميعها على مستوى المناطق الإدارية وتدقق بأخذ عينات عشوائية وتقارن مع المخطط ومع الأعوام السابقة ويتم تفريغها في سجل المنطقة وترفع إلى مديرية الزراعة حيث يتم تجميعها وتدقيقها وتفريغها في سجل المحافظة وترفع إلى الوزارة - مديرية الإحصاء والتخطيط- قسم الإحصاء.

يتم في قسم الإحصاء إدخالها حاسوبياً باستخدام برنامج (Excel) وتجميعها وتحليلها من خلال استخلاص عدة مؤشرات (معدل النمو – الأرقام القياسية – متوسط الإنتاجية في المساحة أو الوحدة الحيوانية بالإضافة لمقارنتها مع السنوات السابقة والخطة السنوية) كما يتم متابعة جامعي البيانات أثناء الجولات الإحصائية من قبل العاملين في قسم الإحصاء والإشراف على السجلات الإحصائية والمسوحات الميدانية وبحوث العينات العشوائية.

يتم إعداد النشرات الدورية على شكل جداول لكافة المستويات ومن ثم ترفع للمكتب المركزي لأخذ الموافقة على إصدارها.

نشر الإحصائيات الزراعية:

يتم نشر الإحصائيات الزراعية على شكل جداول ورسوم بيانية ضمن:

- كتيبات ونشرات سنوية على كافة المستويات (المنطقة الإدارية – منطقة الاستقرار– المحافظة – القطر).
- نسخ إلكترونية (CD).
- الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة www.syrian-agriculture.org

وكذلك توجد مكتبة داخل مديرية الإحصاء والتخطيط لإمكانية الإطلاع على النشرات.

النشرات الإحصائية التي يتم إصدارها ونشرها سنوياً:

1 ـ نشرة دورية للمحاصيل والخضروات الشتوية:

وتتضمن المساحة والإنتاج والمردود للمحاصيل والخضروات الشتوية على مستوى المحافظات والمناطق الإدارية ومناطق الاستقرار وحسب السقي والبعل.

2 ـ نشرة دورية للمحاصيل والخضروات الصيفية:

وتتضمن المساحة والإنتاج والمردود للمحاصيل والخضروات الصيفية على مستوى المحافظات والمناطق الإدارية ومناطق الاستقرار وحسب السقي والبعل.

3 ـ نشرة دورية للأشجار المثمرة:

وتتضمن المساحة والإنتاج والأعداد للأشجار المثمرة على مستوى المحافظات والمناطق الإدارية ومناطق الاستقرار وحسب السقي والبعل.

4 ـ نشرة دورية لاستعمالات الأراضي:

تتضمن النشرة توزيع المساحة العامة والمستثمرة للقطر حسب مناطق الاستقرار الزراعي وتوزيع المساحة المحصولية للمحاصيل والخضروات الشتوية والصيفية والأشجار المثمرة مع بيان الأراضي غير القابلة للزراعة (أبنية ومرافق- مستنقعات- أراضٍ صخرية) مروج ومراعٍ - أراضٍ حراجية.

5 ـ النشرة السنوية للعاملين:

تتضمن النشرة توزيع العاملين في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي القائمين على رأس العمل في بداية كل سنة حسب الجنس والتبعية القانونية ونوع العمل وحسب فئات الرواتب والحالة التعليمية والمحافظة المقيد بها في السجل المدني. ويتم تبويب المعلومات وفق المحافظات والجهات الإدارية في كل محافظة.

6 ـ نشرة دورية للحيوانات الزراعية ومنتجاتها:

تتضمن النشرة أعداد الحيوانات الزراعية حسب (العرق-الجنس-النوع) وكمية المنتجات الحيوانية موزعة وفق المناطق الإدارية والمحافظات.

7 ـ المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية:

تتضمن هذه المجموعة نشر البيانات الزراعية على مستوى القطر والمحافظات مع تطورها لعشر سنوات وتتضمن معلومات عن الأمطار واستعمالات الأراضي ومساحة وإنتاج ومردود جميع المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة الواردة في النشرات

الدورية السابقة، وعدد الثروة الحيوانية وإنتاجها وتوزيع استعمالات (إنتاج الزيتون-العنب-المشمش- التين)، وأعداد الآلات الزراعية واستهلاك العناصر السمادية وأعمال التحريج والغابات ومنتجاتها وإنتاج شركة الزيوت والقروض الممنوحة حسب المحافظات والآجال والغايات، وإجمالي عدد العاملين في وزارة الزراعة وتكاليف الإنتاج لبعض المحاصيل مع تطور الميزان السلعي لأهم المنتجات الزراعية. وتحوي هذه النشرة أيضاً على رسوم بيانية لتطور مساحة وإنتاج عدد من المحاصيل والخضار والأشجار المثمرة ورسوم بيانية لتطور أعداد الحيوانات الزراعية ومنتجاتها وأعداد الآلات الزراعية. وتقدم المجموعة معلومات عامة تتضمن التعريف بمناطق الاستقرار وعدد السكان والمشتغلين في الزراعة، وقيمة الإنتاج الزراعي، وقيمة الصادرات والواردات الزراعية ونسبتها إلى الصادرات والواردات الكلية.

تطوير جمع ونشر الإحصائيات الزراعية:

ومن أجل تطوير الإحصاء في وزارة الزراعة تم إدراج عدة مشاريع ممولة محلياً يتم تنفيذها حالياً:

آ ـ مشروع تطوير الإحصاءات الزراعية في سوريا:

- تاريخ بدء المشروع عام 2005 م.
- مدة المشروع 10سنوات .
- انتهاء المشروع 2014م.

الجهات المنفذة للمشروع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي – مديرية الإحصاء والتخطيط.

أهداف المشروع:

وتتلخص أهداف المشروع فيما يلي:

- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية زراعية وتحديثها بشكل سنوي.
- إنشاء شبكة معلومات من خلال ربط الحواسيب الآلية بين الوزارة ودوائر الإحصاء الزراعي وهيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء لتسهيل تبادل المعلومات الإحصائية.
- تأهيل كادر متدرب متخصص بالإحصاءات الزراعية يستطيع التعامل مع الرقم الإحصائي من حيث جمعه وتدقيقه وإصداره.
- تطوير العمل في مجال تنفيذ العينات العشوائية من خلال تدريب العاملين في هذا المجال وتأمين مستلزمات العمل المناسبة والضرورية.
- إدخال محاصيل أخرى في تنفيذ بحث العينة العشوائية.
- تنفيذ بحث العينة العشوائية لحصر أعداد الحيوانات بشكل سنوي.

- تطوير آلية العمل في مجال تنفيذ الجولات الإحصائية الأربع التي يتم إجراؤها سنوياً وخاصة فيما يتعلق بجمع البيانات الدورية على مستوى القرى.
- توفير مستلزمات إجراء الإحصاء الدقيق للموارد الطبيعية وللإنتاج النباتي والثروة الحيوانية وصولاً إلى تنمية القطاع الزراعي من خلال وضع خطط سنوية وخمسية سليمة بالاعتماد على الأرقام الإحصائية الدقيقة.

2- مشروع مسح الموارد الطبيعية:

- تاريخ بدء المشروع عام 2004 م.
- مدة المشروع 5سنوات .
- انتهاء المشروع 2009م.

الجهات المنفذة للمشروع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي (مديرية الإحصاء والتخطيط)- الهيئة العامة للاستشعار عن بعد.

هدف المشروع:

يقوم المشروع باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد واستخدام نظام GIS وتقدير مساحات المحاصيل وإنتاج خرائط لميزان استعمالات الأراضي.

يتم تنفيذ المشروع في ثلاث محافظات (الحسكة – الرقة – دير الزور).

- أنيطت مهمة جمع كافة الإحصاءات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني ومستلزمات إنتاجها ونشرها بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي منذ عام 1958(تأسيس وزارة الزراعة) وكانت من مهام مديرية التعاون الزراعي وتصدر سنوياً مجموعة إحصائية زراعية.
- تم إحداث مديرية إحصاء وتخطيط في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي عام 1968م.
- تم إعادة هيكلية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في عام 2004م وأحدثت إدارة الشؤون الاقتصادية الزراعية التي تتبع لها مجموعة من المديريات المركزية ذات الطابع الاقتصادي ومن بينها مديرية الإحصاء والتخطيط وهي المديرية المسؤولة عن جمع وتبويب ونشر الإحصاءات الزراعية بعد أخذ موافقة المكتب المركزي على اعتمادها .

وتتألف هذه المديرية من خمسة أقسام:

قسم الإحصاء، قسم التخطيط الإنتاجي، قسم التخطيط الاستثماري، قسم التخطيط القطاعي، قسم الأداء.

يقوم قسم الإحصاء في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بجمع كافة الإحصاءات الزراعية بشقيها النباتي والحيواني وتحليلها ونشرها بنشرات دورية

ومجموعة إحصائية (ميزان استعمالات الأراضي، مساحة وإنتاج المحاصيل والخضار والفواكه، أعداد الحيوانات الزراعية وإنتاجها، الآلات الزراعية، الميزان السلعي، التكاليف الزراعية).

طريقة التعدادات والعينات العشوائية:

- بعض المحاصيل يتم جمع بياناتها بطريقة العينة العشوائية ويتم تنفيذ بحثين كل عام:
  - بحث العينة العشوائية (القمح - الشعير – العدس
  - بحث العينة العشوائية (القطن)
- التعدادات الزراعية: وتنفذ كل عشر سنوات من قبل المكتب المركزي للإحصاء وبالتعاون مع وزارة الزراعة.

طريقة الحصر المكتبي:

يتم بهذه الطريقة اعتماد:

- إحصائيات الأمطار الهاطلة في المراكز المطرية المنتشرة في أنحاء القطر بعد ورودها إلى المديرية العامة للأرصاد الجوية.
- القروض من لمصرف الزراعي التعاوني.
- إنتاج الأسماك من المؤسسة العامة للأسماك التابعة لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي.
- وبالنسبة للتكاليف إنتاج أهم المحاصيل الزراعية تقدر سنوياً استناداً إلى دراسة ميدانية يتم من خلالها الحصول على النفقات الفعلية التي يتحملها كل مزارع ضمن كل محافظة (أجور العمليات الزراعية الآلية واليدوية مثقلة وفق متوسط المساحات لآخر ثلاث سنوات كما يتم أخذ أسعار المستلزمات السائدة في الأسواق أو المحددة أسعارها من قبل الدولة وتحسب قيمتها للهكتار ومن خلالها يتم أخذ متوسط التكلفة على مستوى القطر وبناء على ذلك يتم تحديد أسعار هذه المحاصيل.
- أسعار المحاصيل الجملة والمفرق بشكل شهري من الأسواق عن طريق مسوحات ميدانية
- أسعار رسمية للمحاصيل إستراتيجية تقوم الدولة بتسعيرها حيث تقوم مؤسسات القطاع العام بتسويقها.
- بيانات التجارة الخارجية من سجلات الإدارة العامة للجمارك.

خامساً: **مرحلة تحليل البيانات**:

- بعد جمع الإحصائيات الزراعية من مصدرها (القرية) على مستوى الحائز يتم تجميعها وتحليلها وتفريغها في السجلات لكل مستوى على حدة (قرية – منطقة إدارية – محافظة) وترفع للمستوى الأعلى.

- يتم في قسم الإحصاء إدخالها حاسوبياً باستخدام برنامج (Excel) وتجميعها وتحليلها من خلال استخلاص عدة مؤشرات (معدل نمو – الأرقام القياسية – متوسط الإنتاجية في المساحة أو الوحدة الحيوانية بالإضافة لمقارنتها مع السنوات السابقة والخطة السنوية) كما يتم متابعة جامعي البيانات أثناء الجولات الإحصائية من قبل العاملون في قسم الإحصاء والإشراف على السجلات الإحصائية والمسوحات الميدانية وبحوث العينات العشوائية.
- ترفع الإحصائيات الزراعية للمكتب المركزي لأخذ الموافقة على إصدارها.

سادساً: مرحلة نشر البيانات:

يتم نشر الإحصائيات الزراعية على شكل جداول ورسوم بيانية ضمن:

- كتيبات ونشرات سنوية على كافة المستويات (المنطقة الإدارية، منطقة الاستقرار، المحافظة، القطر).
- نسخ إلكترونية (CD).
- على الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة: www.syrian-agriculture.org

النشرات الإحصائية الزراعية:

- النشرة الدورية للمحاصيل والخضروات الشتوية.
- النشرة الدورية للمحاصيل والخضروات الصيفية.
- النشرة الدورية للأشجار المثمرة.
- النشرة الدورية لاستعمالات الأراضي.
- النشرة الدورية للعاملين.
- النشرة الدورية للحيوانات الزراعية ومنتجاتها.
- المجموعة الإحصائية الزراعية السنوية.

تطوير جمع ونشر الإحصائيات الزراعية:

ومن أجل تطوير الإحصاء في وزارة الزراعة تم إدراج عدة مشاريع ممولة محلياً يتم تنفيذها حالياً:

مشروع تطوير الإحصاءات الزراعية في سوريا:

- توفير مستلزمات إجراء الإحصاء الدقيق للموارد الطبيعية وللإنتاج النباتي والثروة الحيوانية.
- تطوير آلية العمل في مجال تنفيذ الجولات الإحصائية الأربع والعينات العشوائية من خلال تدريب العاملين في هذا المجال وتأمين مستلزمات العمل المناسبة والضرورية.

مشروع مسح الموارد الطبيعية:

هدف المشروع:

- يقوم المشروع باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد واستخدام نظام GIS وتقدير مساحات المحاصيل وإنتاج خرائط لميزان استعمالات الأراضي.
- يتم تنفيذ المشروع في ثلاث محافظات (الحسكة – الرقة – دير الزور).

أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية في الجمهورية العراقية

إعداد: المنظمة العربية للتنمية الزراعية

أساليب جمع ومعالجة وتحليل ونشر الإحصاءات الزراعية في الجمهورية العراقية

في البداية نود أن نبين آلية العمل الإحصائي في العراق وهي أنه يتم بالتنسيق بين وزارة الزراعة ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال لجان تنسيق تضم موظفين من الوزارتين في المركز وكافة المحافظات يتم من خلالها جمع البيانات عن الإحصاءات الزراعية بشقيها (الإنتاج النباتي والحيواني)، وتتمثل تلك اللجان موظفي شعب الإحصاء في مديريات الزراعة وموظفي مديريات الإحصاء في المحافظات كافة.

أساليب العمل:

أولا: الإحصاءات الزراعية السنوية:

يتم جمع البيانات عن طريق العمل الميداني وذلك بإعداد الأطر الزراعية بالنسبة للإنتاج النباتي باستخدام الحيازة الزراعية والتي تتمثل قائمة بأسماء كافة المزارعين في كل محافظة حسب المساحة المزروعة ونوع المحصول ويتم تقسيم المساحات المزروعة إلى فئات تؤخذ عينات عشوائية من كل فئة من فئات المساحة وتجرى عمليات القياس وتجارب الحصاد لتلك العينات لغرض احتساب معدل غلة الدونم الواحد والإنتاج لكل محصول وبعد ذلك تتم معالجة وتحليل البيانات وإصدار التقارير النهائية لكافة المحاصيل الصيفية والشتوية سنوياً حسب المحافظات من قبل وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وكذلك إصدار المجموعة الإحصائية السنوية حسب قانون الإحصاء في العراق.

ثانياً: المسوحات الزراعية:

عند إجراء المسوحات الزراعية تكون منهجية العمل بإعداد الإطار باستخدام الحيازة الزراعية كوحدة للعد خلال عام زراعي واحد وتتم الاستعانة بنتائج الحصر للتعدادات الزراعية السابقة، فمثلاً قامت وزارة الزراعة بإجراء المسح الوطني للثروة الحيوانية في العراق لسنة 2008م بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وذلك بالاستعانة بنتائج الحصر للتعداد الزراعي الشامل لسنة 2001م الذي تم تنفيذه من قبل وزارة التخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات وذلك ضمن مراحل خطة عمل وضعت لتنفيذ المسح المذكور.

مراحل تنفيذ المسح الوطني للثروة الحيوانية:

1- تصميم الاستمارة الإحصائية للمسح والتي على أساسها يتم جمع البيانات.
2- توزيع الأطر الخاصة بحائزي الثروة الحيوانية على المحافظات.
3- إجراء اختبار قبلي لاستمارة المسح المذكورة في الفقرة (1) من خلال تطبيقها في الميدان وذلك بزيارة مربي الثروة الحيوانية في إحدى القرى الصغيرة التابعة لإحدى محافظات العراق وملء الاستمارة لكل منهم.
4- إجراء تعداد تجريبي أوسع من الاختبار في الفقرة (3) في عدد من القرى وملء الاستمارات الخاصة بالمسح لكل من حائزي الثروة الحيوانية فيها.
5- إقرار استمارة المسح بشكلها النهائي بعد إجراء بعض التغييرات عليها بالاستفادة من عمليتي الاختبار القبلي والتعداد التجريبي.
6- اختيار عينات ببداية عشوائية ضمن المدى الإحصائي لكل محافظة بنسبة 2% من إطار الحائزين الخاص بالتعداد الزراعي الشامل لسنة 2001م وهو آخر تعداد زراعي تم تنفيذه، مع تحديد لعدد العدادين في كل محافظة استنادا لحجم العينة المختارة.
7- إجراء عملية الحصر (تحديث الإطار) للعينات المختارة في كل محافظة.
8- تنفيذ المسح الوطني للثروة الحيوانية في العراق لسنة 2008م ميدانياً للفترة من 10/15 وحتى 2008/11/15م.
9- تدقيق الاستمارات من قبل لجان شكلت لهذا الغرض في مديريات الزراعة في المحافظات كافة وإرسالها إلى مركز وزارة الزراعة قسم الإحصاء حيث تم تدقيقها مركزيا وترميزها وإدخالها على الحاسوب ويتم الآن تحليل النتائج لغرض إصدار التقرير النهائي للمسح المذكور.

ثالثاً: **شعبة نظم المعلومات الجغرافية** (GIS):

تم استحداثها ضمن قسم الإحصاء والقوى العاملة والتدريب في وزارة الزراعة والعمل جاري لغرض تفعيلها وذلك بتوفير المستلزمات التي تتطلبها من أجهزة وبرامج تطبيقية لتنظيم المعلومات الجغرافية،وبرنامج قاعدة بيانات (DBMS) وتدريب القدرات الذاتية للعاملين، والمناهج التي تستخدم للتحليل المكاني والإحصائي، ويتم ذلك بالاستعانة بالخبراء والمختصين بنظام الـ GIS من وزارة التعليم العالي والجامعات والموظفين في الدوائر التابعة لوزارة الزراعة الذين تم تدريبهم على نظم الـ GIS من خلال الفرص التي أتيحت للوزارة مسبقاً.

واقع العمل الإحصائي الزراعي في سلطنة عُمان

واقع العمل الإحصائي الزراعي
في سلطنة عمان

إعداد: سليمان بن محمد بن عبدالله السالمي
مساعد مدير عام التخطيط و تنمية الاستثمار للتخطيط
سلطنة عمان

أولاً: المقدمة:

يعتمد نجاح وضع إستراتيجيات وخطط وبرامج تنمية وتطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني ومتابعة وتقييم سير العمل في تنفيذها على توفر بيانات ومعلومات إحصائية زراعية تتصف بأعلى درجة ممكنة من الدقة والشمولية والحداثة ويتم جمعها والحصول عليها وفقاً لمنهجيات علمية رصينة تأخذ بالاعتبار طبيعة هذه البيانات والأهداف الأساسية من توفيرها ومواكبة تطورات أساليب جمعها وتبني أحدث التقنيات في مراحل الجمع والتحليل ونشر النتائج.

ولا يخفى أن الاطلاع على تجارب وخبرات الآخرين في مجال جمع البيانات الإحصائية ومعالجتها وطرق توفيرها للمستفيدين منها يؤدي حتماً إلى استمرار تطوير العمل الإحصائي ورفع كفاءة أدائه وزيادة دقة مخرجاته من بيانات ومؤشرات إحصائية.

وقد تم إعداد ورقة العمل هذه لبيان واقع العمل الإحصائي الزراعي في السلطنة ومسيرته وانجازاته ومعوقات العمل التي تعترضه والحلول المقترحة للتغلب عليها وذلك لعرضها في الدورة التدريبية "الإحصاءات الزراعية" التي تقام في المملكة المغربية خلال الفترة من 2009/4/6م إلى 2009/4/10م.

ثانياً: الواقع الحالي للإحصاءات الزراعية النباتية والحيوانية:

إن صورة الواقع الحالي للإحصاءات الزراعية تتجلى وتتوضح من خلال استعراض تطور النشاطات الإحصائية الزراعية ونوع الإحصاءات المتوفرة وغير المتوفرة وعدد ومؤهلات الكوادر الإحصائية الزراعية. وتمثل الفقرات التالية وصفاً مختصراً لهذه الجوانب والأمور الأخرى المرتبطة بها:

أ- تطور النشاطات الإحصائية الزراعية:

شهدت الإحصاءات الزراعية تطوراً ملموساً خلال الـ (36) سنة الماضية. فبعد أن كانت هذه الإحصاءات شبه معدومة للفترة ما قبل عام 1970م على الرغم من أهمية قطاع الزراعة في ذلك الوقت، أصبحت إحصاءات الزراعة تلبي الاحتياجات الأساسية للخطط التنموية في المرحلة الحالية للقطاع. ويمكن تلخيص ملامح ومراحل وطبيعة هذا التطور على النحو التالي:

- **الفترة (1970-1977م):**

لقد شهدت هذه المرحلة بدايات تنفيذ بعض البرامج الإحصائية المتعلقة بالمحاصيل والثروة الحيوانية وليس هناك ما يشير إلى وجود تشكيلات إدارية خاصة بالإحصاءات الزراعية ويبدو أن النشاطات الإحصائية كانت تجري ضمن التشكيلات الفنية الزراعية المختلفة مع بعض المساعدات من المنظمات الدولية ذات العلاقة.

- **الفترة (1978-1991م):**

تميزت هذه الفترة بتحرك جدي للحصول على بيانات ومعلومات إحصائية زراعية يمكن استخدامها في وضع خطط تطوير وتنمية القطاع الزراعي. وقد شهدت هذه الفترة تنفيذ أول تعداد زراعي في السلطنة ساهمت منظمة الأغذية والزراعة الدولية في تنفيذه خلال العامين 1978 و1979م والذي تم بإتباع أسلوب المعاينة الذي فرضته محدودية الإمكانات المادية والبشرية المتاحة آنذاك. وقد استخدمت نتائج هذا التعداد مدعومة بمسوحات بالعينة للمساحات المزروعة بالمحاصيل الرئيسية وإنتاجها في وضع الخطط الخمسية التنموية الزراعية. وقد شهدت هذه المرحلة دعماً فنياً ملحوظاً من قبل المنظمات الدولية مثل جايكا اليابانية ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية والمنظمة العربية للتنمية الزراعية تركزت حول المساهمة في تنفيذ المسوحات الإحصائية الزراعية للتوصل إلى تقديرات خاصة بالإنتاج النباتي والحيواني. وقد تشكلت في هذه الفترة دائرة الإحصاء النباتي والحيواني وأخذت على عاتقها تنفيذ المسوحات الإحصائية الخاصة بمكونات القطاع الزراعي وإعداد التقارير والنشرات والإصدارات الخاصة بنتائجها.

- **الفترة (1992 حتى 2007م):**

شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية مميزة في مجال جمع البيانات وفق أساليب إحصائية حديثة ونشر نتائجها واستخدام أحدث التقنيات في التنفيذ. ومن أهم المسوحات والبرامج الإحصائية الزراعية التي تم تنفيذها خلال هذه الفترة ما يأتي:

- **التعداد الزراعي الشامل الأول** 1992/1993م:

تم تنفيذ هذا التعداد خلال السنة الزراعية سبتمبر 1992- أغسطس 1993م من قبل شركة عالمية متخصصة وبإشراف الكوادر الإحصائية في الوزارة وقد نفذه ميدانياً أكثر من 1100 جامع بيانات ونشرت نتائجه في 67 مجلداً مختلفاً شملت كل ولاية وكل منطقة. وقد استخدمت نتائج هذا التعداد في وضع المشاريع والبرامج التي تضمنتها الخطتان الخمسيتان الخامسة والسادسة. وقد استند العديد من المسوحات الإحصائية الزراعية على نتائج هذا التعداد حتى عام 2005م.

- **مسح أشجار النخيل لعام 1994م**:
تم تنفيذ هذا المسح بأسلوب المعاينة وعلى أساس اختيار 200000 نخلة من قاعدة بيانات التعداد الزراعي 1993/1992م بهدف تشخيص أصناف التمور العمانية وأعداد أشجارها وجنسها وتوزيعها الجغرافي ومساهمتها في الإنتاج. ومن أهم ما حققه هذا المسح ولأول مرة في السلطنة هو معرفة أصناف تمور المائدة وتمور التصنيع العمانية والتي بلغ عددها مجتمعة 230 صنفاً.

- **المسح السنوي لتقديرات المساحة المزروعة لأهم المحاصيل الموسمية وإنتاجها**:
استمر تنفيذ المسوحات السنوية بأسلوب المعاينة بشكل منتظم لتقدير المساحات المزروعة بالمحاصيل وإنتاجها مع الاستفادة الكاملة من نتائج التعدادات الزراعية المتعاقبة. ولا زالت هذه المسوحات مستمرة وستبقى كذالك على أساس سنوي.

- **المسح السنوي لتقديرات الإنتاج المحلي من التمور**:
تم تنفيذ مسوحات تقديرات الإنتاج المحلي من التمور العمانية على أساس سنوي اعتباراً من عام 1998م على أساس عينة تزيد على 50000 نخلة. وتجدر الإشارة إلى أن المسح يهدف إلى توفير تقديرات الإنتاج السنوي حسب الصنف والولاية والكميات المستهلكة محلياً من تمور المائدة وتمور التصنيع والكميات المصدرة والفائضة.

- **مسح تكاليف مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني** (2000/1999م):
تم تنفيذ هذا المسح بأسلوب المعاينة خلال السنة الزراعية سبتمبر 1999- أغسطس 2000م وشمل (18) محصولاً زراعياً و(4) أنواع من الحيوانات وأسفر عن تقديرات مفيدة لتكاليف مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني من بذور وأسمدة ومبيدات أعلاف وعلاجات وعمالة وغيرها.

- **التعداد الزراعي الشامل الثاني 2005/2004م**:
تم تنفيذ التعداد الزراعي 2005/2004م خلال السنة الزراعية سبتمبر 2004م – أغسطس 2005م بأسلوب الحصر الشامل وبجهود ذاتية بحتة. وقد تم استخدام نتائج التعداد في بلورة العديد من برامج ومشاريع الخطة الخمسية السابعة.

- **مسح الحدائق المنزلية** (2007م):
تم تنفيذ مسح الحدائق المنزلية من حيث مساحاتها وأنواع المحاصيل المزروعة فيها وأعداد الأشجار الثمرية وأشجار الظل ومساحة شجيرات الزينة والمسطحات الخضراء. وقد تم الانتهاء من مرحلة جمع البيانات ويتوقع نشر النتائج بحلول شهر ديسمبر 2007م.

- **مشروع دارسة تكاليف مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني** 2008/2007م:
تم البدء بتنفيذ هذه الدراسة اعتباراً من سبتمبر 2007م ولمدة (12) شهراً متتالياً وعلى أساس زيارات أسبوعية بهدف تقدير تكاليف مدخلات إنتاج الفدان الواحد وإنتاجيته لـ (19) محصولاً وتقدير تكاليف تربية الرأس الواحد من الأبقار والجمال والماعز والضان بالإضافة إلى تقدير أسعار السلع الزراعية عند باب المزرعة وفي أسواق الجملة.وسوف تنشر نتائج هذا المسح بحلول يونيو 2009م.

بـ الإحصاءات الزراعية المتوفرة:

- **إحصاءات البنية الأساسية للقطاع الزراعي**:

تم توفير إحصاءات البنية الأساسية التالية من خلال تنفيذ التعدادات الزراعية المتعاقبة وآخرها تعداد 2005/2004م:

- عدد وأنواع الحيازات الزراعية وتوزيعها الجغرافي.
- المساحات الكلية للحيازات الزراعية **واستخداماتها**.
- الحائزون الزراعيون ومواصفاتهم **الديموجرافية**.
- العمالة الزراعية الدائمة والمؤقتة ومصادرها.
- مصادر مياه الري.
- الآلات والمعدات الزراعية المملوكة للحائزين الزراعيين
- المباني والمنشآت غير السكنية.
- استخدام وسائل الإنتاج ومجالات استغلال المنتجات.
- مصادر القروض الزراعية.
- الحيوانات الزراعية من حيث النوع والعدد والجنس والعمر والتوزيع الجغرافي والغرض من التربية.
- المحاصيل الزراعية من حيث النوع والمساحة المزروعة وعدد الأشجار وطرق الري والتوزيع الجغرافي.
- البيوت المحمية وخلايا النحل وأحواض الاستزراع السمكي.

- **الإحصاءات الزراعية الجارية (السنوية):**

تتوفر حاليا الإحصاءات الزراعية الجارية (السنوية) التالية:

- تقديرات الإنتاج المحلي من التمور.
- تقديرات المساحات المزروعة بالمحاصيل وإنتاجيتها.
- تقدير المنتجات المحلية من اللحوم الحمراء والبيضاء (الدواجن) والحليب الطازج والبيض.
- أسعار السلع الزراعية (الجملة والمفرق).
- الصادرات والواردات من السلع الزراعية.
- إحصاءات المناخ.

- **الإحصاءات الزراعية الدورية:**

تشمل الإحصاءات الزراعية الدورية التي يتم الحصول عليها بأسلوب المعاينة وبشكل دوري (مرة كل خمس سنوات) الإحصاءات التالية:

- تقديرات تكاليف مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني (2000/1999م).
- إحصاءات الحدائق المنزلية (ديسمبر 2007م).

ج- وسائل توفير الإحصاءات الزراعية للمستفيدين:

لقد بذلت جهود كبيرة لتأمين توفر الإحصاءات الزراعية المختلفة بكل الطرق الممكنة والمتاحة لتسهيل مهمة حصول المستفيدين منها بأقل جهد وأقصر وقت ممكن. وعليه فإن الإحصاءات الزراعية متاحة حالياً على النحو التالي:

إحصاءات البنية الأساسية للقطاع الزراعي:

تتوفر هذه الإحصاءات وفق الأساليب التالية:

- مجلدات بجداول مخرجات ثابتة على مستوى الولايات والمناطق والسلطنة ككل.
- أقراص مرنة بالمخرجات الثابتة.
- قواعد بيانات في دائرة الإحصاء والمعلومات ودوائر ومراكز التنمية الزراعية تسمح بالاطلاع على الجداول الثابتة إضافة إلى إمكانية استخلاص جداول إضافية حسب الحاجة ووفق برمجة ذاتية محددة سلفاً.
- موقع الوزارة في الشبكة العالمية الالكترونية.

الإحصاءات الزراعية الجارية:

تتاح هذه الإحصاءات سنويا ضمن الإصدارات التالية:

- الكتاب السنوي (وزارة الاقتصاد الوطني).
- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والسمكية.
- إنتاج السلطنة من التمور.
- موقع الوزارة في الشبكة العالمية الإلكترونية.

الإحصاءات الدورية (عدا التعداد):

تتاح هذه الإحصاءات بإصدارات خاصة بكل مسح على انفراد.

د- مستوى التحليلات للإحصاءات الزراعية:

يقتصر دور الأجهزة الإحصائية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة حالياً على توفير الإحصاءات الزراعية المختلفة على شكل جداول مع تحليلات بسيطة لا تتعدى المجاميع والنسب المئوية والأشكال البيانية. أما المؤشرات الاقتصادية التي يمكن استخلاصها من هذه الإحصاءات بما في ذلك القيمة المضافة والأرقام القياسية والمقارنات والسلاسل

الزمنية فتقوم بها أجهزة رسمية متخصصة سواء في وزارة الاقتصاد الوطني أو في وزارة الزراعة. ويُقترح مساهمة الأجهزة الإحصائية الزراعية مستقبلاً في عملية التحليل الإحصائي شريطة توفر الكوادر البشرية ذات الخبرات المطلوبة.

د. الجهات الحكومية المساهمة في جمع البيانات الإحصائية الزراعية:

وزارة الاقتصاد الوطني:

تتولى وزارة الاقتصاد الوطني جمع أسعار السلع الزراعية (المفرق والجملة) كجزء من نشاطاتها الإحصائية واحتياجاتها من البيانات.

الإدارة العامة للجمارك بشرطة عمان السلطانية:

تتولى الإدارة العامة للجمارك بشرطة عمان السلطانية جمع بيانات التجارة الخارجية من واردات وصادرات لمختلف السلع بما في ذلك السلع الزراعية وتزود المستفيدين منها بأقراص مدمجة بالإحصاءات التي تتوصل إليها بعد تحليل البيانات الخام.

المديرية العامة للأرصاد الجوية بوزارة النقل والاتصالات:

تتولى هذه المديرية جمع إحصاءات المناخ بما في ذلك درجات الحرارة والرطوبة وكميات الأمطار وتنشر إحصاءاتها ومؤشراتها في الكتاب الإحصائي السنوي الذي تصدره وزارة الاقتصاد الوطني.

الأجهزة الإحصائية الزراعية التابعة لوزارة الزراعة:

تتولى هذه الأجهزة جمع كل أنواع البيانات الأخرى المبينة في البند (ب) من ثانياً والتي شخصت على أنها بيانات متوفرة.

و. الأجهزة الإحصائية الزراعية:

تتولى دائرة الإحصاء والمعلومات التابعة للمديرية العامة للتخطيط وتنمية الاستثمار بوزارة الزراعة مهمة اقتراح ووضع خطط تنفيذ المسوحات الزراعية وتشرف على جمع بياناتها ومعلوماتها الإحصائية وتقوم بمعالجة البيانات ونشر نتائجها. وترتبط فنياً بهذه الدائرة أقسام الإحصاء الزراعي الموجودة في دوائر ومراكز التنمية الزراعية التابعة للمناطق الزراعية. وتتولى هذه الأقسام مسؤولية جمع البيانات والمعلومات الإحصائية ميدانياً سواء بإمكاناتها الذاتية أو من خلال الاستعانة بمواطنين آخرين للتعاقد معهم لتنفيذ مشاريع محددة خاصة الواسعة النطاق منها أو التي تتطلب فترة زمنية طويلة.

يتكون الجهاز الإحصائي الزراعي في وزارة الزراعة من (53) موظفاً منهم (7) يتولون شؤون التخطيط للمشاريع والمسوحات الإحصائية ومتابعة تنفيذها في حين تتوزع

مسميات الباقين منهم والبالغ عددهم (46) بين رئيس قسم الإحصاء الزراعي وجامع بيانات إحصاء زراعي وكلهم موجودون في المناطق الزراعية. أما من حيث التأهيل فإن معظم المسؤولين عن التخطيط والمتابعة يحملون المؤهل الجامعي الأولي أو العالي وهم جميعاً عمانيون ويحمل الباقون الشهادة الثانوية العامة أو ما دون ذلك وهم جميعاً عمانيون.

ثالثاً: منهجية الحصول على البيانات الإحصائية الزراعية:

تعتمد المنهجية الواجب إتباعها في جمع البيانات على طبيعة البيانات المستهدفة ودورية جمعها وتوفر مستلزمات التنفيذ المادية والبشرية. وتبين الفقرات التالية المعالم الرئيسية المتبعة حالياً في الحصول على البيانات الإحصائية الزراعية حسب الأنواع الرئيسية للإحصاءات الزراعية.

أ- بيانات البنية الأساسية للقطاع الزراعي:

تجمع هذه البيانات من خلال التعدادات الزراعية المتعاقبة التي تجري مرة كل عشر سنوات وآخرها تعداد 2005/2004م والذي اتبعت فيه المنهجية التالية:

- مراعاة توصيات منظمة الأغذية والزراعة الدولية الواردة في إصدارها الدوري (مرة كل عشر سنوات) المعنون "برنامج التعداد الزراعي العالمي لعام 2000م".
- شمول جميع الحيازات النباتية بغض النظر عن مساحاتها وذلك؛ لأن بيانات التعداد السابقة تشير إلى وجود ما لا يقل عن 80% من الحيازات النباتية من فئة أقل من فدان وإن عدم شمولها بالتعداد يؤدي إلى فقدان إحصائيات تعكس حقيقة وواقع القطاع الزراعي العماني.
- تحديد الحد الأدنى للحيازات الحيوانية برأس واحد في الأقل من إناث البقر البالغة أو إناث الجمال البالغة أو وجود خمسة رؤوس أو أكثر من الماعز أو الضأن مع التأكيد على تغطية الثروة الحيوانية المرباة في منازل المناطق القروية.
- إعداد استمارة الاستبيان بالتشاور والتنسيق مع جميع الجهات المستفيدة سواء داخل الوزارة أو خارجها وتجربة الاستمارة ميدانياً وعرض صيغتها النهائية على المسؤولين بوزارة الاقتصاد الوطني قبل تبنيها لأغراض جمع البيانات.
- إتباع أسلوب القياس الفعلي لمساحة الحيازات ومساحة المحاصيل والمباني والمنشآت والعد الفعلي للأشجار والحيوانات.
- إدخال البيانات على الأجهزة الكفية.

بـ- بيانات الإحصاءات الزراعية الجارية (السنوية):

تختلف منهجيات جمع بيانات الإحصاءات الزراعية الجارية وفقاً لطبيعة الإحصاءات المستهدفة وعلى النحو التالي:

- **منهجية جمع البيانات الخاصة بمساحة المحاصيل وإنتاجيتها:**

- إتباع أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل لضمان التمثيل الأفضل مع الاستفادة من قاعدة بيانات التعداد الزراعي في الاختيار.
- شمول العينة على حيازات من كل فئة مساحية ويتناسب عدد الحيازات مع إجمالي مساحة الفئة التي تعود لها.
- شمول العينة على عدد من المحاصيل الرئيسية مع مراعاة تغطية المجموعات المحصولية الأربع (الخضروات،المحاصيل الحقلية، الأعلاف المعمرة، الأشجار المستديمة).
- إتباع أسلوب القياس الفعلي للمساحات المزروعة.
- متابعة الإنتاج أسبوعياً طيلة فترة الإنتاج ومن خلال الاستفسار من الحائز.

- **منهجية جمع بيانات الإنتاج المحلي من التمور:**

- إتباع أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل.
- شمول العينة على 55000 نخلة سنوياً موزعة تناسبياً على الولايات المعروفة بزراعة النخيل وحسب أعداد أشجار النخيل فيها.
- يتشكل فريق جمع البيانات في كل ولاية من مشخص أصناف التمور ومقدر للإنتاجية وعادة ما يكونوا من كوادر الوزارة.
- يبدأ العمل الميداني اعتباراً من شهر يونيو وينتهي بنهاية أغسطس ويدون الإنتاج حسب مرحلة النضج الغالبة (بسر، رطب، تمر) ويقدر الإنتاج لمرحلة التمر باستخدام معاملات تحويل تم تحديدها بتجارب ميدانية سابقة حسب الصنف والولاية.
- يتم تقدير الإنتاج من التمور حسب الصنف والولاية كما يقدر الاستهلاك المحلي (استهلاك بشري وحيواني) وتضاف إليه تقديرات الصادرات للتوصل إلى الكميات الفائضة السنوية من تمور المائدة وتمور التصنيع.

- **منهجية تقدير أعداد الحيوانات الزراعية السنوية:**

- ترحل أعداد الحيوانات من سنة لأخرى ابتداءً من سنة آخر تعداد زرعي بمعدل زيادة سنوية مقدارها 2% مسايرة لمقترحات خبراء الثروة الحيوانية التابعين للمنظمة العربية للتنمية الزراعية والذين حددوا معدل الزيادة الطبيعية في أعداد الأبقار والجمال والماعز والضأن بين 2-5%.
- توزع الأعداد المقدرة سنوياً من كل نوع من الحيوانات إلى ذكور وإناث غير بالغة وإناث بالغة حسب التوزيع النسبي لها في آخر تعداد زراعي.

- **منهجية تقدير الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء:**

- يقدر الإنتاج المحلي من اللحوم الحمراء على أساس شمول الأبقار والماعز والضأن واستبعاد الجمال؛ لأن الأعداد التي تذبح منها محدودة وتقتصر على مناطق جغرافية قليلة.

- افتراض ذبح 90% من الذكور و 10% من الإناث البالغة لكل من الأبقار والماعز والضأن.
- افتراض وزن اللحم الصافي لذبيحة الأبقار بحدود 200 كجم ولذبيحة الماعز والضأن بحدود 20 كجم.

- **منهجية تقدير إنتاج لحوم الدواجن وبيض المائدة:**

يتولى قسم تنمية مشاريع الدواجن التابع لدائرة الإرشاد والإنتاج الحيواني بالمديرية العامة للثروة الحيوانية مخاطبة شركات مشاريع الدواجن للحصول على البيانات التالية التي يمكن من خلالها الوصول إلى تقديرات حول الإنتاج المحلي السنوي من الدجاج اللاحم:

- إجمالي عدد الصيصان المتاحة للمزارع المحلية.
- نسبة النفوق في الصيصان.
- متوسط وزن اللحم الصافي لدجاجة اللحم الواحدة في دورة التربية (6-7 أسابيع).
- جملة الإنتاج المحلي من بيض المائدة.

- **منهجية تقدير الإنتاج المحلي من الحليب الطازج للأبقار:**

- افتراض كون 60% من الأبقار البالغة مساهمة في الإنتاج.
- اعتبار فترة الحلب للأبقار المحلية بحدود (150) يوماً في السنة ومتوسط إنتاج الحليب للبقرة الواحدة المساهمة في الإنتاج بحدود (2- 4) لتر مسايرة لنتائج بحوث الثروة الحيوانية.

ج- بيانات الإحصاءات الجارية (عدا التعدادات الزراعية):

- **منهجية الحصول على بيانات مسح الحدائق المنزلية (2007م):**

- الاعتماد على البيانات المتوفرة في قاعدة بيانات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت لعام 2003م والخاصة بأعداد وأنواع المساكن.
- اقتصار المسح على الفلل والمساكن العربية والقروية لاحتمال وجود حدائق منزلية فيها.
- اختيار 5 % من عدد المساكن المستهدفة في كل ولاية.
- اختيار عدد المساكن المشمولة بالمعاينة في ضوء حصة كل فئة من التجمعات السكانية الثلاثة ونقلات من مسكن المعاينة إلى الذي يليه وفق مبدأ المعاينة المنتظمة لتأمين الحصول على العدد المطلوب من المساكن المعاينة.
- إتباع أسلوب القياس الفعلي للمساحات المزروعة بالمحاصيل وشجيرات الزينة والمسطحات الخضراء والعدد الفعلي للأشجار حسب أنواعها.

- **منهجية تقدير تكاليف مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني 2008/2007م:**

- تم التنسيق مع وزارة الاقتصاد الوطني في تنفيذ هذا المشروع في مرحلة وضع خطة التنفيذ.
- تم تحديد مكونات التكاليف الاستثمارية والتكاليف الجارية في وضع مقترحات الخبراء الذين تمت الاستعانة بهم.
- تم تشخيص (19) محصولاً زراعياً و(4) أنواع من الحيوانات الزراعية للشمول بالدراسة بناء على اعتبارات متفق عليها مع الفنيين بوزارة الاقتصاد الوطني.
- تم إعداد استمارة الاستبيان بالتشاور والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والاختصاص وشملت الاستمارة على ثلاثة أجزاء خاصة بتكاليف مدخلات الإنتاج النباتي والحيواني ومتابعة الإنتاج والأسعار عند باب المزرعة بالإضافة إلى جزءين يخص أولهما البيع في أسواق الجملة من قبل البائع المنتج ويخص ثانيها البيع في أسواق الجملة من قبل البائع الوسيط الأول.
- تجمع بيانات التكاليف الاستثمارية لمرة واحدة بينما تجمع بيانات التكاليف الجارية والإنتاج وأسعار البيع عند باب المزرعة وفي أسواق الجملة أسبوعياً ولمدة سنة كاملة.
- إتباع أسلوب القياس الفعلي لمساحة الحيازة والمحاصيل المشمولة بالدراسة والمباني الزراعية الموجودة فيها والقياس الفعلي للأشجار والحيوانات.
- شملت العينة (370) مزارعاً ومربياً لحيازات نباتية أو حيوانية أو مختلطة موزعة على 17 ولاية ممثلة في أساليب إنتاجها وتربيتها للحيوانات لمناطق السلطنة. كما أن هذه المزارع موزعة على (37) قرية بواقع (10) مزارع لكل قرية.
- يتولى جامع بيانات واحد جمع البيانات المطلوبة من قرية واحدة أسبوعياً وبأسلوب الاستفسار.
- تم الأخذ بالاعتبار واقع اشتراك عدد من المحاصيل في تكلفة بعض مدخلات الإنتاج دون معرفة حصة كل منها على انفراد كالسماد على سبيل المثال لا الحصر واشتراك أكثر من نوع واحد من الحيوانات في استهلاك مدخل واحد (كالأعلاف) دون معرفة كمية ما استهلكه كل نوع. وقد تم ذلك من خلال تشخيص المحاصيل المستفيدة من مدخل الإنتاج وأنواع الحيوانات المساهمة في مدخل الإنتاج في استمارة الاستبيان. وسوف يتم توزيع التكلفة على المحاصيل المشتركة بالمدخل تناسبياً مع المساحات المزروعة بالمحاصيل ووفق الوحدات الحيوانية بالنسبة للتوزيع بين الحيوانات. علماً بأن أعداد الحيوانات ستتابع أسبوعياً لأهمية ذلك في تحليل النتائج.

د- الإحصاءات الزراعية التي توفرها الوزارات الأخرى:

تتلخص منهجية الحصول على مثل هذه الإحصاءات من خلال التنسيق مع الجهات التي تتولى جمع البيانات ومعالجتها ونشر نتائجها للوصول إلى الصيغة المناسبة لاستلام

إصدارات الإحصاءات مع مراعاة مراجعة أساليب جمع البيانات وتوافق المصطلحات والتعاريف بين هذه الوزارة والوزارات الأخرى.

رابعا: تقييم دقة وشمولية وحداثة الإحصاءات الزراعية المتوفرة:

يعتمد تقييم درجة الثقة بالإحصاءات الزراعية في المرحلة الحالية على الاعتبارات الأساسية التالية:

- أسلوب الحصول على المعلومات على اعتبار أن المعلومات الأكثر دقة هي التي يتم الحصول عليها عن طريق القياس أو العد الفعليين.
- الحصر الشامل لوحدات العد هو الأفضل للتعدادات الزراعية وحجم العينة الأكبر هو المستهدف في مسوحات المعاينة فيما لو توفرت المستلزمات المادية والبشرية لتحقيق ذلك.
- التخطيط الجيد للمسح والتدريب الفعال (المكتبي والميداني) والإعلام والتوعية الملائمين والإدارة الجيدة تصب مجتمعه باتجاه تحسين دقة البيانات التي يتم جمعها.
- استخدام التقنيات المتطورة كاستخدام الأجهزة الكفية في جمع البيانات والاعتماد على ضوابط التصويب الذاتي أثناء العمل الميداني لجمع البيانات يؤدي إلى زيادة دقة البيانات.
- الأخذ بالاعتبار ردود وأفعال وملاحظات ومقترحات مستخديمي البيانات.
- معالجة البيانات وفق نظم آلية رصينة ونشر نتائجها بجداول مخرجات مدروسة إلى جانب توفيرها في قواعد بيانات ومواقع إلكترونية يزيد من درجة الموثوقية بالإحصاءات التي تسفر عنها المسوحات الإحصائية.

خامسا: معوقات العمل الإحصائي الزراعي ومقترحات الحلول:

أ- عدم تواجد معظم أصحاب المزارع في مزارعهم:

يواجه جامعو البيانات صعوبة الحصول على أصحاب المزارع في مزارعهم للحصول على البيان أو المعلومة الإحصائية من قبلهم مباشرة. وقد فرضت هذه الحالة على الأجهزة الإحصائية الزراعية اعتماد أساليب تتطلب المزيد من الجهد والوقت والتكاليف للحصول على المعلومة الإحصائية كالعد الفعلي للحيوانات والأشجار والقياس الفعلي للمساحات المزروعة بالمحاصيل ومساحة المباني والمنشآت غير السكنية الموجودة داخل المزارع. ولا يخفى أن هذا الأسلوب من جمع البيانات يتطلب فرق عمل من شخصين على الأقل لكل فريق وتزويدهم بآلات ومعدات العد والقياس في حين أن الاستفسار المباشر من المزارع يتطلب جامع بيانات واحد ولا حاجة لآلات أو معدات. ورغم أن التغلب على هذا المعوق ليس بالأمر الهين إلا أن من المؤمل أن يعالج تدريجياً ومع مرور الزمن من خلال زيادة الوعي لدى المزارعين بأهمية الإحصاءات الزراعية وضرورة إعطائها بالدقة المطلوبة مع الحرص على قيام المزارع نفسه بتزويد مثل هذه البيانات لتأمين مصلحته على المدى البعيد.

بـ العمالة الوافدة غير العربية:

تشير نتائج التعداد الزراعي 2005/2004م إلى أن نسبة العمال الزراعيين الدائمين غير العرب هي 99% من إجمالي العمالة الوافدة. ويشكل هذا الواقع صعوبة لا يستهان بها أمام جامعي البيانات الزراعية نتيجة لصعوبة التفاهم مع هؤلاء العمال الأمر الذي ينعكس سلباً على إمكانية الحصول على البيان المطلوب ناهيك عن دقة ذلك البيان. ورغم أن الحد من التأثير السلبي لهذه الظاهرة غير متيسر حالياً، إلا أن تشجيع ترجيح استخدام العمالة العمانية والعمالة العربية الأخرى قد يساهم تدريجياً بالتخفيف من الآثار السلبية لهذه الظاهرة.

جـ دعم وتأهيل الكادر الإحصائي الزراعي:

يتطلب دعم وتأهيل الكادر الإحصائي الإجراءات التالية كي يتمكن من القيام بالمسؤوليات المتوقعة منه على أفضل وجه ممكن:

- تأهيل عدد من جامعي البيانات حاملي الشهادة الثانوية للحصول على دبلوم أولي في الإحصاء التطبيقي ولمدة لا تتجاوز العام الدراسي الواحد وباللغة العربية. ويقترح تأهيل ما لا يقل عن (15) من هؤلاء على مدى الخمس سنوات القادمة مع الاستفادة من المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية في عمان/ الأردن ومعهد الإدارة العامة بالسلطنة وبعض الكليات الأهلية الرصينة في السلطنة لتحقيق هذه المهمة.
- تأهيل ما لا يقل عن (4) من الكوادر الإحصائية التي تحمل المؤهل الجامعي الأولي في اختصاصات غير إحصائية للحصول على دبلوم في الإحصاء التطبيقي لمدة سنة أكاديمية لتسهيل مهمة قبولهم في الدراسات العليا الإحصائية سواء للحصول على الدبلوم العالي أو الماجستير في الإحصاء. ويقترح أن يتم ذلك على مدى الخمس سنوات القادمة. وبهذا الإجراء سيتوفر قياديون إحصائيون زراعيون عمانيون (في المستقبل المنظور) قادرون على تخطيط وإدارة النشاطات الإحصائية الزراعية بكفاءة عالية ومتمكنون من مواكبة التطورات الفنية والتقنية في المجال الإحصائي.
- دعم الكادر الحالي بخريج جامعي في الإحصاء وخريج جامعي في مجال تقنية المعلومات.

دـ الوعي الإحصائي لجمهور المزارعين:

يلعب الوعي الإحصائي لدى المزارعين ومربي الماشية دوراً بالغ الأهمية في إنجاح المسوحات الإحصائية الزراعية وتوفير بيانات ومعلومات إحصائية زراعية مقبولة الدقة. وقد تطور الوعي الإحصائي لدى المزارعين إلى الأفضل نتيجة لتكرار تنفيذ المسوحات الإحصائية الزراعية المختلفة وتولدت قناعة لدى المزارعين بأن إعطاء البيانات الدقيقة هو في صالحهم وأنه لم ولن يضرهم بشيء. ويقترح أن تتضمن برامج التوعية الجماهيرية لدى وسائل الإعلام المختلفة بعضاً من البرامج والمشاريع الهادفة إلى زيادة

الوعي الإحصائي بشكل عام والإحصاء الزراعي بشكل خاص. كما يمكن أن تلعب مكاتب أصحاب السعادة الولاة دوراً إيجابياً في هذا المجال.

سادساً: المقترحات الخاصة بتطوير الإحصاءات الزراعية:

تتمحور وسائل وطرق تطوير الإحصاءات الزراعية حول الأمور التالية:

- توفير البيانات والمعلومات والإحصاءات الزراعية والحيوانية بدقة وموثوقية عاليتين لتشكل أساساً سليماً آمناً لوضع الإستراتيجيات والخطط والبرامج والمشاريع الهادفة إلى تنمية وتطوير القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني. كما يقترح سد الفجوة المعلوماتية الإحصائية من خلال تنفيذ المسوحات الإحصائية الزراعية التي ستؤدي إلى توفر الإحصاءات الزراعية غير المتوفرة حالياً أو التي تتوفر بشكل جزئي أو منقوص كأسعار البيع عند باب المزرعة والعمل على تحقيق ذلك بأقرب فرصة ممكنة خلال الخطة الخمسية السابعة الحالية.
- التعرف المستمر على ما يستجد من احتياجات في مجال الإحصاءات الزراعية والعمل على توفيره ومتابعة أوجه استخدام هذه الإحصاءات ومدى رضى مستخدميها لشموليتها وجودتها ودوريتها وأساليب نشرها من قبل الجهات المستفيدة المختلفة.
- اعتماد مبدأ التشاور والتنسيق مع الجهات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية في تخطيط وتنفيذ المسوحات الإحصائية الزراعية لضمان سلامة الأسلوب الإحصائي ودقة الإحصاءات وكفايتها للمستخدمين وقابليتها للمقارنات الوطنية والإقليمية والدولية.
- تبني أحدث التقنيات وأرصن وأنسب المنهجيات في تنفيذ التعدادات والمسوحات الزراعية الأخرى والتوسع في استخدام الأجهزة الكفية لجمع البيانات الإحصائية الزراعية الميدانية.
- تعزيز الكادر الوظيفي بما يتلاءم مع زيادة الأنشطة الإحصائية المكلف بتنفيذها وتدريب وتأهيل الكوادر الإحصائية وتمكينها من القيام بأعمالها على أفضل وجه ممكن ومواكبة المستجدات التقنية والأساليب الإحصائية المستحدثة بكفاءة وجدارة وريادة.
- العمل على زيادة الوعي الإحصائي لدى جمهور المزارعين ومربي الماشية لتأمين تعاونهم وادلائهم شخصياً بالبيانات والمعلومات الإحصائية الدقيقة.

الإحصاءات الزراعية في دول قطر

الإحصاءات الزراعية في دولة قطر

مقدمة:

بدأ الاهتمام بالإحصاءات الزراعية في دولة قطر سنة 1972م واعتبرته الحكومة من أولويات قاعدة البيانات القومية القطرية إذا ما علمنا أن تاريخ استقلال دولة قطر عن الحماية البريطانية كان 3 سبتمبر 1971م وتم إصدار أول نشرة إحصائية زراعية سنة 1973م.

- تمثل المساحة القابلة للزراعة في دولة قطر 65000 هكتار حوالي 5.6% من مساحة الدولة.
- بلغت المساحة المحصولية 12274.3 هكتار لعام 2008م، بتكثيف مزرعي بلغ 51%.
- تأتي الخضراوات في مقدمة المساحات المزروعة 50% تليها الأعلاف الخضراء 34% فالفاكهة 14% وذلك لعام 2008م.
- بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي لعام 2007م 14.7%.
- تمثل مجموعة الأسماك أعلى نسبة اكتفاء ذاتي بين المجموعات الغذائية الأخرى بلغت 62.4% لعام 2007م تليها مجموعة البيض بنسبة 28.4%.

أساليب جمع البيانات الزراعية في دولة قطر:

- الحصر الشامل.
- المسوح الزراعية بالعينة.
- التعداد الزراعي.

الحـــصـــر الشـــامـــل:

- يتم من خلال حصر جميع المساحات المزروعة بالمزارع المسجلة بالدولة.
- كان يتم الاعتماد عليه لتوفير بيانات المساحات منذ 1973م وحتى التعداد الزراعي 2001/2000 م.
- بعد التعداد تم اعتماد بياناته كسنة حصر شامل و البدء بأسلوب المسح السنوي بالعينة.
- تم عمل حصر شامل سنة 2005م واستخدام بياناته للمقارنة حتى عام 2008م.

التعداد الزراعي:

- تعتبر إدارة البحوث الزراعية والمائية ممثلة بقسم الاقتصاد والإحصاء الزراعي وبالتنسيق مع جهاز الإحصاء الجهة المسؤولة عن القيام بالمسوح والتعدادات الزراعية بشكل عام.
- حيث تم إجراء أول تعداد زراعي شامل في دولة قطر 2001/2000 وتم الخروج منه بقاعدة بيانات شاملة عن القطاع الزراعي في دولة قطر كماً ومضموناً.
- شمل التعداد الزراعي جميع المزارع بالدولة حتى المهمل منها و الشركات الخاصة والحكومية والمختلطة.
- شمل التعداد الشق النباتي والحيواني بالإضافة إلى جميع المعلومات الأساسية و المباني والمخازن وعدد العمال والعديد من مدخلات الإنتاج الثابتة الأخرى.
- تلخصت نتائجه الإحصائية في العديد من الجداول تضمنت المساحات المزروعة تفصيلاً وأعداد الحيوانات وغيرها وكل ذلك حسب البلديات وهو التقسيم الإداري لدولة قطر.

المسح الزراعي بالعينة:

- تستخدم فيه طريقة المسح بالعينة.
- يتم فيه تحديد محاصيل رئيسية وممثلة لمجموعتها مثل اختيار الشعير للتعبير عن الحبوب والبرسيم عن الأعلاف الخضراء بالإضافة إلى عدة محاصيل خضار رئيسية.
- يتم جمع بيانات المساحة لكل محصول ويتم تجميعها ومقارنتها مع بيانات نفس المزارع لآخر حصر الشامل.
- يتم احتساب معدلات التغير وفي ضوئها يتم تحريك بيانات جميع المزارع لآخر حصر شامل.
- بعد تحريك المساحات يتم احتساب الإنتاج باستخدام معدلات الإنتاجية لكل صنف على حده.
- حالياً للموسم 2008/ 2009م تم البدء بالحصر الشامل وذلك بالتعاون مع قسم الإرشاد الزراعي لتوفير بيانات المساحات و من المأمول استمرار العمل بالحصر الشامل للسنوات القادمة حتى التعداد المزمع القيام به بحوله تعالى 2012/2011م.

معالجة و تحليل البيانات:

- تتم تعبئة الاستمارات يدوياً ومراجعتها وتدقيقها.
- بعد اعتماد البيانات يتم إدخالها على نظام المزارع وهو نظام خاص بالإحصاء الزراعي يحتوي على بيانات المزارع الأساسية والمساحات والإنتاج لكل عام وغيرها من البيانات التفصيلية.

- يحتوي النظام شاشات وجداول قابلة للإدخال والاسترجاع والمعالجة واستخراج التقارير.

نشر الإحصاءات الزراعية:

- صدرت أول نشرة إحصائية سنة 1973 بعنوان الإحصائيات الزراعية وكانت تقتصر على بيانات المساحة والإنتاج وأعداد الثروة الحيوانية وعدد المزارع المسجلة وبعض بيانات الأرصاد الزراعية.
- تطورت النشرات في الشكل والمضمون في عام 1979م تحت عنوان الإحصاء الزراعي.
- تصدر إدارة الثروة السمكية و إدارة الثروة الحيوانية إحصاءاتها منفردة.
- تم جمع الإحصاءات الزراعية كاملة النباتية والحيوانية والسمكية في كتاب الإحصاء الزراعي والسمكي وذلك بدءاً بعام 2006م، وأسند إلى مركز المعلومات الزراعية مهمة إصدار الكتاب.
- تقوم الإدارات الزراعية بإصدار نشرات عن إحصاءاتها وذلك لتلافي تأخير طباعة الكتاب.
- تقوم إدارة البحوث الزراعية والمائية ممثلة بقسم الاقتصاد والإحصاء بإصدار نشراتها فور الانتهاء منها على أقراص مضغوطة وتوزيعها على الإدارات الزراعية والمهتمين.
- تم جمع الإحصاءات الزراعية كاملة النباتية والحيوانية والسمكية في كتاب الإحصاء الزراعي والسمكي وذلك بدءاً بعام 2006م، وأسند إلى مركز المعلومات الزراعية مهمة إصدار الكتاب.
- تقوم الإدارات الزراعية بإصدار نشرات عن إحصاءاتها وذلك لتلافي تأخير طباعة الكتاب.
- تقوم إدارة البحوث الزراعية والمائية ممثلة بقسم الاقتصاد والإحصاء بإصدار نشراتها فور الانتهاء منها على أقراص مضغوطة وتوزيعها على الإدارات الزراعية والمهتمين.
- تتبع إدارة البحوث الزراعية والمائية وزارة البيئة حالياً،حيث كان القطاع الزراعي يتبع وزارة الشؤون البلدية والزراعة والتي تغير مسماها لتصبح وزارة البلدية والتخطيط العمراني وتم ضم القطاع الزراعي لوزارة البيئة.

تصدر إدارة البحوث الزراعية والمائية النشرات الإحصائية الزراعية التالية:

- النشرة السنوية لمساحات وإنتاج المحاصيل.
- النشرة السنوية لاستهلاك السلع الزراعية.
- النشرة السنوية لأسعار السلع الزراعية.

المنهجية العامة لإجراء التعداد الزراعي
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

المنهجية العامة لإجراء التعداد الزراعي
في الجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى

إعداد/ نبيل أمحمد القانقا
رئيس قسم المنهجيات وتجميع البيانات

الإطـــار القانوني:

- وفقاً للقرارات الصادرة بإجراء التعداد العام للسكان والتعدادات المصاحبة له تقوم الهيئة العامة للمعلومات بإجراء تعداد للزراعة كل عشر سنوات.
- وكذلك تقوم الهيئة بتجميع البيانات الخاصة بالزراعة من خلال تجميع البيانات المكتبية.
- ويعتبر التعداد الزراعي هو المصدر الرئيس لجمع البيانات الوصفية للزراعة في الجماهيرية.
- ووفقاً للقرار المذكور والصادر عن اللجنة الشعبية العامة بشأن إجراء التعداد العام للسكان
- والتعدادات المصاحبة له تقوم الهيئة العامة للمعلومات بتشكيل لجنة فنية خاصة بالتعداد الزراعي.

تتولى المهام الرئيسية التاليـــة:

المهام:

- إعداد البرنامج الزمني للتعداد الزراعي.
- إعداد الهيكل التنظيمي للعمل الميداني.
- إعداد وتجهيز استمارات تجميع البيانات.

التعداد الزراعي:

التعداد الزراعي – كما هو معروف – عملية إحصائية ذات طابع وطني تقوم بها الدولة مرة كل عشر سنوات – وهي عبارة عن عملية حصر شامل لجميع الحيازات الزراعية القائمة وقت إجراء التعداد والواقعة داخل حدود الجماهيرية سواء كانت هذه الحيازات بأرض أو بدون أرض بصرف النظر عن حجمها أو من يقوم بتشغيلها. ويدخل ضمن نطاق هذه العملية أيضاً الحيازات أو المشاريع الزراعية المشتركة بين الدولة والهيئات غير الليبية وكذلك الحيازات التي تقوم بتشغيلها بصفة مباشرة.

الهدف من إجراء التعداد الزراعي:

يهدف إلى توفير بيانات إحصائية واقعية عن عدد الحيازات الزراعية أي الوحدات التي تقوم بالإنتاج الزراعي من حيث مساحتها وخصائص الحائزين القائمين على تشغيلها وأسلوب انتفاعهم بالأراضي، بالإضافة إلى بعض المعلومات عن أهم المحاصيل الزراعية وعدد الأشجار والحيوانات وعناصر الإنتاج الأخرى من يد عاملة وآلات وما شابه ذلك.

ويمكن تلخيص البيانات التي تناولها التعداد الزراعي فيما يلي:

- بيانات تعريفية عن الحائز وعن الحيازة الزراعية.
- أرض الحيازة ومكوناتها من الحقول التي تتكون منها كل حيازة ومساحاتها ومساحات المحاصيل وعدد الأشجار المغروسة وطرق الري ونوع الأسمدة (عضوية أو كيماوية) المستخدمة في الحيازة واستخدام مواد مكافحة الآفات الزراعية لرش المحاصيل والأشجار وتقديرات لأهم المحاصيل الحقلية.
- الآلات المستخدمة في العمل الزراعي.
- الحيوانات التي بحوزة الحائز يوم الزيارة وتقديرات الإنتاج الحيواني.
- اليد العاملة في الزراعة.

إطـــار التعـــداد الزراعـــي:

من خلال بعض الأسئلة التي تضمنتها استمارة التعداد العام للسكان لعام 2006م طلب من كل عداد أثناء جمعه لبيانات الأسر والأفراد – المقيمين في دائرته التعدادية – استخلاص أسماء الحائزين الزراعيين ومدراء المشاريع الزراعية من بين أفراد كل أسرة وذلك من واقع بيانات مهنتهم الرئيسية ونشاطهم الاقتصادي وحالتهم العملية بالإضافة إلى سؤال رئيس كل أسرة عن أي فرد آخر من أفراد الأسرة ينطبق عليه تعريف الحائز الزراعي.

المفاهيم والتعاريف والمصطلحات والتصانيف:

- الحيازة الزراعية.
- الحائز الزراعي.
- قطعة الأرض.
- الحقل.

موعد التعداد ومدته:

لقد تم إجراء التعداد خلال شهر أغسطس من عام 2007م وأن فترة جمع البيانات استغرقت حوالي عشرين يوماً.

مصادر البيانات وطرق جمعها:

يتم تجميع البيانات من خلال العمل الميداني وزيارة كل الحائزين الزراعيين واستيفاء الاستمارات الخاصة بهم.

مرجعية التعداد:

بيانات التعداد أخذت في معظمها عن الموسم الزراعي 2007/2006م، وهي سنة زراعية كاملة تبدأ في بداية شهر هانيبال (أغسطس) 2006 م وتنتهي بنهاية شهر ناصر (يوليو) 2007 م وذلك باستثناء بعض البنود التي أخذت عنها البيانات وفق الحالة في يوم التعداد أي يوم الزيارة وهو اليوم الذي قام فيه الباحث بجمع البيانات من الحائز.

الهيكل التنظيمي لعمليات الميدان:

لتوخي الدقة والموضوعية وتقديراً لأهمية التعداد الزراعي وضع نظام مراقبة ميدانية وتسلسل وظائفي لإحكام هذه العملية. وقسم موظفو التعداد إلى ثلاث فئات ترتبط كل فئة منها بالفئة السابقة لها وتكون مسئولة تجاهها عن حسن الأداء في الأعمال الموكلة إليها للحصول على أدق المعلومات وأوفاها. والفئات الثلاث هي:

تسلسل الفئات العاملة:

المشرف العام:

وهو المسئول عن سير عملية التعداد في عدد من الشعبيات ويشرف على عدد من المفتشين ويكون مرجعاً لهم.

المفتش:

وهو المسئول عن سير عملية التعداد في شعبية واحدة غالباً ويشرف على عدد من باحثي التعداد حسب عدد الحائزين الزراعيين بشعبيته ويكون مراجعاً لهم.

الباحث:

وهو المسئول عن جمع البيانات من الحائزين الزراعيين. والدور الذي يلعبه دور هام جداً إذا لم نقل بأنه الدور الأهم في هذه العملية. ونطاق عمله قد يكون وحدة عد (نطاق جغرافي).

أو عدداً من وحدات العد أو جزءً من وحدة عد محلة وذلك يتوقف على جملة عدد الحائزين في كل وحدة عد واقعة في منطقة عمله وطبيعة المنطقة.

معالجة البيانات ومنهجية التدقيق:

- بعد الانتهاء من عمليات تجميع البيانات تتم عملية المراجعة المكتبية ومعالجتها وترميز البيانات من خلال دليل تم إعداده مسبقاً لهذا الغرض.

- وتبدأ بعد ذلك عملية إدخال البيانات للحاسب الآلي من خلال منظومة خاصة بالتعداد الزراعي. يتم فيما بعد استخراج النتائج النهائية للتعداد الزراعي.

تمثيل البيانات جغرافياً:
تم تجهيز منظومة تتيح عرض البيانات جغرافياً GIS.

التواصل مع مستخدمي البيانات والتعاون مع المنظمات الدولية:
بما أن البيانات التي يتم التوصل إليها سوف تستعمل في مراجعة برامج التحول الزراعي ومتابعتها وتقييمها، لذلك وبعد الانتهاء من عمليات إعداد التقارير النهائية الخاصة بالتعداد الزراعي أو بعد عملية تبويب البيانات التي يتم تجميعها مكتبياً يتم نشر البيانات على الجهات ذات العلاقة من مؤسسات وأمانات ومراكز بحثية.

عدد التعدادات الزراعية التي قامت في الجماهيرية:
- التعداد الزراعي 1960م[1].
- التعداد الزراعي 1974م.
- التعداد الزراعي 1987م.
- التعداد الزراعي 2001م.
- التعداد الزراعي 2007م.

الصعوبات المتعلقة بالبيانات الزراعية:
إن عمليات التعداد الزراعي تجرى مرة كل عشر سنوات الأمر الذي يتطلب ضرورة توفر بيانات دورية بشكل سنوي من شأنه أن يقدم الدعم لإجراء المقارنات ولعل أهم تلك البيانات هي:(كميات الإنتاج الزراعي) حيث إن البيانات الخاصة بالإنتاج الزراعي ونتيجة قلة الوعي الإحصائي لدى معظم الحائزين لا يمكن أن تتوفر بالشكل المطلوب من خلال التعداد ألزارعي.

الخاتمة:
نظراً لتشعب عملية التعداد فإن البيانات الإحصائية التي يتم جمعها في مثل هذه التعدادات عادة ما تكون مقتصرة على الخصائص الأساسية للهيكل الزراعي ومكوناته. وهي الخصائص التي لا تتغير كثيراً من سنة إلى أخرى. ولا ينظر إلى التعداد الزراعي على أنه وحده الكفيل – بتوفير كافة البيانات الإحصائية اللازمة لعملية التخطيط

[1] أمانة الاستصلاح الزراعي.

الزراعي – بل هناك إحصاءات أخرى عن الظواهر التي تتغير من سنة إلى أخرى والتي لا بد أن يوجه إليها اهتمام خاص وهذه الإحصاءات التي يطلق عليها الإحصاءات الزراعية الجارية هي الوسيلة التي يمكن عن طريقها أن تستكمل الصورة التي يغطيها التعداد الزراعي وتبين الاتجاهات والتغيرات السنوية في قطاع الزراعة – وهذا النوع من الإحصاءات لا غنى عنه إذا ما أريد الاستفادة من البيانات التي يتم جمعها في التعداد الزراعي.

التجربة الليبية في مجال الإحصاءات الزراعية

التجربة الليبية في مجال الإحصاءات الزراعية

المقـــــدمة:

- لا حاجة للتأكيد على أهمية الإحصاءات الزراعية في وضع خطط وبرامج التحول الزراعي ومتابعتها وتقييمها فهذه الخطط تهدف أساساً إلى زيادة القدرة الإنتاجية في قطاع الزراعة من أجل الوصول إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من المحاصيل الزراعية المختلفة وفي الوقت نفسه تحسين أحوال المعيشة للسكان الذين يعتمدون في معيشتهم على الزراعة ومن الأمور المسلم بها أنه لا يمكن وضع خطط تحول سليمة بدون توفير بيانات إحصائية دقيقة كاملة تساعد متخذي القرار في رسم سياسات التنمية المختلفة.
- ينظم العمل الإحصائي في الجماهيرية القانون رقم 16 لسنة 1963م وتعديلاته اللاحقة وينص هذا القانون على قيام مصلحة الإحصاء والتعداد بتطبيق البرامج الخاصة بأعمال الحصر الشامل والتعدادات العامة المختلفة بما فيها التعداد الزراعي حيث ثم إجراء أول تعداد زراعي في ليبيا سنة 1960م وقامت به وزارة الاستصلاح الزراعي كما ينص هذا القانون أيضاً على تشكيل لجنة مركزية للإحصاء من مهامها تحديد الجهات والأجهزة التي تقوم بالأعمال الإحصائية المختلفة وبما يحقق التنسيق الكامل فيما بينها بالإضافة إلى تحديد المصدر الرسمي لكل نوع من الإحصاءات وبناءً على ذلك تم تحديد دور جهاز الإحصاء الزراعي في القيام بوضع وتنفيذ برامج العمل الإحصائي الخاص بتوفير البيانات الإحصائية الزراعية السنوية الجارية.

التجربة الليبية في مجال الإحصاء الزراعي:

مرت التجربة الليبية في مجال الإحصاء الزراعي بثلاث مراحل هامة وهي:

المرحلة الأولى:

- التقديرات الشخصية للبيانات الإحصائية.

المرحلة الثانية:

- استخدام المسح الزراعي بطريقة العينات العشوائية.

المرحلة الثالثة:

- استخدام تقنية الاستشعار عن بعد في الإحصاء الزراعي.

المرحـــــلة الأولى:

التقديرات الشخصية للبيانات الإحصائية:

- في البداية كانت الإحصاءات الزراعية تجمع من المناطق المختلفة بواسطة التقرير الشخصي بأشخاص من ذوي الخبرة في مجال التقديرات ويطلق عليهم محلياً اسم الخراصون ويطلق على عملية التقدير هذه بالتخريص وتقول المصادر التاريخية انه تم الاستعانة بهؤلاء الخراصين في تقدير إنتاج المزارعين من المحاصيل المختلفة وإعداد الماشية بغرض فرض الضرائب على المزارعين في عهد إدارة الحكم الإيطالي لليبيا.
- ترسل البيانات بعد أن يتم جمعها بواسطة التقدير الشخصي إلى الإدارة المركزية للإحصاء بوزارة الزراعة حيث يتم تبويبها ونشرها في نشرات دورية سنوية.
- النشرات التي كان يصدرها قسم الإحصاء الزراعي:

1- نشرة الإنتاج النباتي وتشمل محاصيل الحبوب والخضروات والأشجار المثمرة.
2- نشرة الإنتاج الحيواني بكافة أنواعه.
3- نشرة المذبوحات داخل المجازر العامة وإنتاج اللحوم.
4- نشرة أسعار السلع الزراعية (أسعار الجملة والمستهلك).
5- نشرة الأمطار الشهرية والسنوية.
6- نشرة استهلاك الأسمدة والمبيدات.
7- نشرة الصادرات والواردات من السلع الزراعية.

المرحـــــلة الثانية:

استخدام المسح المزرعي بطريقة المعاينة العشوائية:

- لأول مرة في الجماهيرية يتم استخدام طريقة المسح المزرعي والعينات في تقدير المساحات المزروعة وعدد الأشجار وكميات الإنتاج وعدد الحيوانات الحية على مستوى البلديات ومن ثم على مستوى الجماهيرية وذلك سنة 1975 بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو).
- تم في هذه المرحلة بناء إطار للمزارعين من واقع نتائج التعداد الزراعي لسنة 1974م الذي أعقب التعداد العام للسكان بسنة 1973م والذي قامت به مصلحة الإحصاء والتعداد في ذلك الوقت حيث تم تقسيم الجماهيرية إلى عدد 25 بلدية وفقاً للتقسيم الإداري للدولة وتم اختيار عدد من البلديات عشوائياً وفقاً للنظام الإحصائي المعروف وبنظام العينة المتعددة المراحل وفي المرحلة الثانية تم اختيار عدد من المحلات لكل بلدية واعتبرت المحلة هي الوحدة الأولية التي تجمع عنها البيانات

الإحصائية المختلفة وبالتالي يتم التقدير على مستوى البلدية ثم على مستوى الجماهيرية.

- ونظراً لعدم تساوي الوحدات الأولية (المحلات من حيث المساحة وعدد الحائزين) تم إدخال بعض التعديلات على هذه الطريقة حيث تم إعادة بناء إطار المزارعين على أساس إطار مساحي وتم تقسيم كل بلدية إلى وحدات أولية مساحية بمتوسط 1000 هكتار ± 200 هكتار في المناطق البعلية (المطرية) أما المناطق المروية بالكامل والري التكميلي فكانت متوسط الوحدة الأولية 500 هكتار ± 100 هكتار كما هو الحال في المناطق الجنوبية والغربية من الجماهيرية وتم تقسيم كل بلدية إلى عدد من الطبقات المتجانسة (من 2- 4) طبقات)من حيث النمط الزراعي وكان ملخص الإطار المساحي كالآتي:

عدد البلديات بالجماهيرية 25بلدية.

- عدد الطبقات بالبلديات 75 طبقة
- إجمالي عدد الوحدات الأولية2504 وحدة.
- عدد المزارعين (تعداد 1973) 140355 حائز.
- إجمالي المساحة المزروعة 1400000 هكتار وحدة.
- حجم العينة المختارة 12.5 %

يتم بعد ذلك حساب تقديرات المساحات المزروعة بالمحاصيل المختلفة وتقدير عدد الأشجار المثمرة وأعداد الحيوانات على مستوى البلديات ثم على مستوى الجماهيرية وذلك باستخدام المعادلات التالية:

- $\acute{Y}=\sum X\acute{I} /n$
- $I=1$
- $\hat{Y}=\acute{Y}N$
- حيث $\acute{Y}$: هي متوسط المساحة المزروعة بالمحاصيل المختلفة في العينة المختارة.
- $\sum X$: مجموع المتغيرات في الوحدات الأولية المختارة.
- n: عدد الوحدات الأولية المختارة بكل طبقة.
- N: مجموع عدد الوحدات المتكونة منها البلدية.
- $\hat{Y}$: تقدير المساحات المزروعة بكل بلدية.
- كما يتم حساب بعض المؤشرات الإحصائية الأخرى مثل مقاييس التشتت كالتباين والانحراف المعياري كذلك يمكن تقدير النسبة المئوية للخطاء المعياري ومنه يمكن تعديل حجم العينة المختارة (n) إذا كان نسبة خطأ العينة كبير وذلك باستخدام المعادلة الخاصة بتحديد حجم العينة.

المرحـــــلة الثالثة:

- في هذه المرحلة تم إجراء دراسة عن استخدام هذه التقنية في مجال الإحصاء الزراعي سنة 1982 بالتعاون مع إدارة الاستشعار عن بعد بمنظمة الأغذية

والزراعة (الفاو) حيث طبقت الدراسة على ثلاث مناطق بالجماهيرية وهي بلدية الزاوية – بلدية مصراتة – بلدية المرج بالمنطقة الشرقية وأخذت عينات أرضية مساحة كل واحدة 100هكتار (TRAINING AREA) وتم توصيف الغطاء النباتي لتلك الوحدات واعتبرت وحدات تدريبية للحاسب الآلي لإجراء عملية تحليل صور الأقمار الصناعية لتلك المناطق (PROSSING).

- تم الحصول بهذه الطريقة على بيانات إحصائية دقيقة عن المناطق المدروسة مثل المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب ومساحات الأشجار والمراعي والغابات إلى غير ذلك من البيانات المتعلقة بالغطاء النباتي بأقل تكلفة وأقل جهد وأكثر دقة من الطريقة التقليدية.

توصيات محلية:

- الإسراع في بناء قسم خاص بالإحصاء الزراعي مركزياً بأمانة الزراعة ووحدات إحصائية على مستوى المناطق والشعبيات وتزويده بالإمكانيات المادية والبشرية اللازمة حتى يقوم بدورة على أكمل وجه في توفير البيانات والإحصاءات المختلفة عن القطاع الزراعي.
- تفعيل التعاون بين أمانة الزراعة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة الفاو في مجال الإحصاء الزراعي في استجلاب خبراء لهذا الغرض وبناء القدرات الوطنية القادرة على قيادة هذا المرفق الهام.
- العمل على إدخال تقنية الاستشعار عن بعد في مجال الإحصاء الزراعي مواكبة للتطور المتسارع لهذه التقنية في العالم وذلك بعد أن أثبتت جدواها في توفير البيانات والإحصاءات الموضوعية والدقيقة عن القطاع الزراعي وبتكلفة أقل من الطريقة التقليدية في جمع المعلومات توفيراً للجهد والوقت والتكاليف.
- تشريع أوسن قانون ينظم عمل الإحصاء الزراعي ويلزم الحائزين الزراعيين بالتعاون مع جامعي البيانات وإعطاء بيانات دورية ودقيقة عن حيازاتهم.
- إلزام الحائزين الزراعيين بمسك دفاتر وسجلات زراعية خاصة لتسجيل البيانات المتعلقة بالعمليات الزراعية ومدخلات ومخرجات الإنتاج للمحاصيل المختلفة والحيوانات المزرعية بغرض توفير البيانات والإحصائيات الدقيقة عن الحيازة.
- تطبيق فكرة الحيازة الإلكترونية والتي تساعد على توفير البيانات الإحصائية الدقيقة وتعديلها بكل سهولة ويسر وربطها بالمركز الرئيس بأمانة الزراعة آلياً بواسطة الحاسب الآلي.
- إقحام دور الإعلام والإرشاد الزراعي في نشر الوعي الإحصائي بين المزارعين والقيام بحملات إرشادية بهذا الخصوص قبل البدء في أي عمل إحصائي.

التوصيات العامة:

- تفعيل دور إدارة الإحصاء الزراعي بالمنظمة العربية للتنمية الزراعية على ألا يقتصر دورها في تجميع البيانات والإحصاءات الزراعية من الدول العربية وإصدارها في تقارير ونشرات خاصة بل يجب أن يتعدى ذلك إلى القيام بمهام التكوين والتدريب على العمل الإحصائي وبناء القدرات الوطنية في مجال الإحصاء الزراعي في العالم العربي
- إنشاء مركز أو معهد قومي في إحدى الدول العربية خاص بالإحصاء الزراعي يقوم بتدريب الكوادر الوطنية في مجال الإحصاء الزراعي والمساهمة في بناء القدرات الوطنية على أن يركز منهج الدراسة به على الجانب العملي والتطبيقي وخاصة في مجال العينات والمسوحات الزراعية والتعداد الزراعي وتصميم وتحليل التجارب الزراعية.
- عقد ملتقيات دورية سنوية للإحصائيين الزراعيين في الدول العربية (كل مرة في دولة) لتدارس شئون ووضع الإحصاء الزراعي في الوطن العربي وتذليل صعابه.
- إنشاء شبكة معلوماتية عن الإحصاء الزراعي وتحديد مندوبين دائمين أعضاء في هذه الشبكة لتزويد المنظمة العربية للتنمية الزراعية لكافة الإحصاءات المتعلقة بالقطاع الزراعي عن بلدانهم.

مهام الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية
جمهورية مصر العربية

مهام الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية
في جمهورية مصر العربية

مهام الإدارة العامة للإحصاءات الزراعية:

- الحصول على البيانات الإحصائية (حصر وتقدير) للمحاصيل الحقلية والخضر بعرواتها الثلاث الشتوية والنيلية والصيفية بالإضافة إلى بيانات الفاكهة والنخيل شاملة إحصاءات المساحة والإنتاجية على مستوى الأصناف لجميع مراكز محافظات الجمهورية بالأراضي القديمة والجديدة والتي ترد من مديريات الزراعة.
- مراجعة بيانات الحصر والتقدير الواردة من مديريات الزراعة بالمحافظات وعقد اللجان الخاصة لتقدير الإنتاجية الفدانية لأهم المحاصيل الزراعية وإعداد التقارير النهائية لها.
- تقدير المعاملات الفنية اللازمة من مستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة (تقاوي – أسمدة – مبيدات...).
- تقدير تكاليف الفدان لمختلف الحاصلات الزراعية (الحقلية والخضر والفاكهة).
- تبويب البيانات الإحصائية للمحاصيل الحقلية (قطن – قمح – ذرة – أرز...) والحاصلات البستانية (خضر بأصنافها – فاكهة بأصنافها...) ومستلزمات الإنتاج (آلات – أسمدة – مبيدات – تقاوي...) باستخدام الحاسب الآلي.
- تسجيل البيانات الإحصائية الزراعية في السجلات الخاصة بها على مستوى المحافظات والمراكز والأصناف.
- نشر البيانات الإحصائية من خلال نشرات الاقتصاد الزراعي جزء أول (شتوي) وجزء ثاني (صيفي ونيلي) – نشرة الأسعار (شتوي وصيفي) – نشرة الآلات – نشرة مستلزمات الإنتاج الزراعي. وقد صدر أخيراً موجزاً إحصائياً باللغة العربية والإنجليزية.
- نشر البيانات والمعلومات الإحصائية الزراعية للأراضي الجديدة الواردة من مراقبات التنمية والتعاونيات والزراعات المطرية والمتحصل عليها من مديريات الزراعة بالمحافظات.

إدارة إحصاءات المحاصيل الحقلية والحاصلات البستانية:

- مراجعة وتبويب البيانات الإحصائية الواردة من مديريات الزراعة للمحاصيل الحقلية والخضر بعرواتها الثلاث الشتوية والصيفية والنيلية بالإضافة إلى بيانات الفاكهة والنخيل شاملة إحصاءات المساحة والإنتاجية على مستوى الأصناف لجميع مراكز محافظات الجمهورية بالأراضي القديمة والجديدة والزراعات المطرية.

- تسجيل بيانات الإحصاءات الزراعية بالسجلات الخاصة بها سنوياً.
- نشر بيانات الإحصاءات الزراعية لمختلف المحاصيل الحقلية والحاصلات البستانية على مستوى محافظات الجمهورية للأراضي القديمة والجديدة والزراعات المطرية.
- إعداد تقارير دورية عن الموقف الإنتاجي لمختلف المحاصيل الحقلية والحاصلات البستانية (خضر وفاكهة) على مستوى محافظات الجمهورية.

إدارة إحصاءات مستلزمات وتكاليف الإنتاج الزراعي:

- نشر إحصاءات الآلات والمعدات الزراعية الواردة من مديريات الزراعة المستخدمة في القطاع الزراعي حسب النوع وفئات القوة.
- جمع وتبويب ونشر إحصاءات مستلزمات الإنتاج الزراعي والخاصة بالإنتاج والمتاح للاستهلاك الواردة من الشركات الخاصة بذلك حسب الأنواع على مستوى الجمهورية.
- الحصول على تقديرات المعاملات الفنية لإنتاج مختلف الحاصلات الزراعية (الحقلية والخضر والفاكهة) الواردة من مديريات الزراعة من مستلزمات الإنتاج الزراعي المختلفة (تقاوي – أسمدة – مبيدات) وتقدير متوسط هذه المعاملات على مستوى الجمهورية.
- تقدير حجم العمالة الزراعية (حسب النوع والجنس) اللازمة لأداء مختلف العمليات الزراعية لكافة الحاصلات الزراعية الحقلية والبستانية على مستوى محافظات الجمهورية في المواسم الزراعية المختلفة.
- حساب متوسط أجر العامل الزراعي شهرياً.
- تقدير حجم العمالة اللازمة لأداء مختلف العمليات الزراعية لمختلف الحاصلات الزراعية الحقلية والبستانية طبقاً للبيانات الواردة من مديريات الزراعة.
- تقدير تكاليف إنتاج الفدان من مختلف الحاصلات الحقلية والخضر والفاكهة بالأراضي القديمة والجديدة بمختلف محافظات الجمهورية طبقاً للبيانات الواردة من مديريات الزراعة.
- حساب صافي العائد لمختلف المحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة على مستوى كل من الوحدة المساحية بالأراضي القديمة والجديدة بمختلف محافظات الجمهورية طبقاً للبيانات الواردة من مديريات الزراعة.
- تقدير ونشر بيانات الأسعار المزرعية والمتداولة للمحاصيل الحقلية والخضر والفاكهة بالإضافة إلى أسعار الجملة والتجزئة للثروة الحيوانية والداجنة والسمكية على مستوى محافظات الجمهورية المختلفة بصفة دورية طبقاً للبيانات الواردة من مديريات الزراعة والأسواق الرئيسية.

إدارة التحليل الآلي والنشر:

تختص الإدارة بالآتي:
- مراجعة بيانات الإحصاءات الزراعية وتبويبها وتسجيلها وتحليلها آلياً مع تحديث هذه البيانات بصفة دورية.
- إنشاء قاعدة بيانات إحصائية على مستوى قطاع الزراعة تضم أهم المؤشرات الاقتصادية والإحصائية الزراعية الخاصة بالإنتاج النباتي وتحديثها مع الدراسة.
- تقدير الزمام المنزرع والمساحة المحصولية على مستوى محافظات الجمهورية طبقاً للبيانات الواردة من مديريات الزراعة.
- إعداد النشرات الدورية السنوية ونصف السنوية والتي تضم إحصاءات لمختلف الأنشطة الزراعية النباتية.

تختص الإدارة العامة للعينات بما يلي:
1- تقدير الإنتاجية الفدانية للمحاصيل الهامة باستخدام أسلوبي تجربة الحصاد والتنبؤ باستخدام أساليب المعاينة العشوائية.
2- تدقيق المساحة المنزرعة لمحصولي القمح والقطن باستخدام أساليب المعاينة العشوائية.
3- تقييم الحملات الإرشادية لمحاصيل (القمح – الشعير – الكتان – الفول البلدي) في الموسم الشتوي،(قطن– أرز- ذرة شامية) في الموسم الصيفي.
4- تقييم نقاط الصرف وذلك بالنسبة للصرف المغطي لبعض المحاصيل الشتوية (القمح- الفول البلدي) بالإضافة إلى محصول قصب السكر، ولبعض المحاصيل الصيفية (القطن – الأرز – الذرة الشامية).
5- إعداد الدراسات الإحصائية التطبيقية بالعينة.
6- المشاركة في أعمال التعدادات الزراعية (سواء كان تعداداً زراعياً عاماً أو تجريبياً أو بيئياً بالعينة) من خلال جهاز التفتيش بالمكتب المركزي والجهاز التنفيذي بالمناطق الإحصائية المنتشرة بالجمهورية.

إدارة التنبؤ والمعاينة وتقدير إنتاجية المحاصيل:

اختصاصات الإدارة:
- تقدير الإنتاجية الفدانية للمحاصيل الزراعية باستخدام الطرق الموضوعية الممتزجة بالقياس والوزن الفعلي من خلال عينة يتم اختيارها بطريقة علمية (باستخدام أساليب المعاينة العشوائية) بحيث تكون ممثلة لمجتمعها أصدق تمثيل.
- تدقيق مساحة بعض المحاصيل الإستراتيجية باستخدام أساليب المعاينة العشوائية، وقد تم تدقيق مساحة القمح والقطن، وسيتم العمل على باقي المحاصيل تباعاً.

- التنبؤ بالإنتاجية الفدانية لأهم المحاصيل الإستراتيجية باستخدام نماذج إحصائية تعتمد على المعالم النباتية خلال مراحل نمو النبات، وقد تم الانتهاء من محصولي القمح والقطن.
- تصميم إطار المعاينة وتحديد الحجم الأمثل للتجارب المطلوبة.
- التحليل الإحصائي للنتائج المتحصل عليها.

إدارة الدراسات وشئون المناطق الإحصائية:

اختصاصات الإدارة:
- إعداد وتنفيذ الدراسات الإحصائية التطبيقية بالعينة.
- متابعة تنفيذ الأعمال الميدانية الخاصة بالعينات.
- التنسيق بين المكتب المركزي بالقاهرة والمناطق الإحصائية بمحافظات الجمهورية.
- تقييم الإنتاجية الفدانية للعديد من الحملات القومية باستخدام أساليب المعاينة العشوائية.

المناطق الإحصائية بالمحافظات:

اختصاصات المناطق الإحصائية:
- تقدير الإنتاجية الفدانية لـ 23 محصولاً باستخدام أساليب المعاينة العشوائية (بالمحافظات).
- التنبؤ بالإنتاجية الفدانية لمحصولي القمح والقطن.
- جمع بيانات الدخل المزرعي من المزارعين وإدخالها إلى الحاسب الآلي.
- تمثل المناطق الإحصائية الجهاز التنفيذي لأعمال التعداد الزراعي.
- تدقيق البيانات المتحصل عليها من مديريات الزراعة والخاصة بمساحة القمح والقطن باستخدام أساليب المعاينة العشوائية.

الأسلوب العلمي المتبع في الإدارة العامة للعينات:

استخدام الطرق الموضوعية الممتزجة بالقياس والوزن الفعلي من خلال عينة يتم اختيارها بطريقة علمية (باستخدام أساليب المعاينة العشوائية) بحيث تكون ممثلة لمجتمعها أصدق تمثيل.

أولاً: الأسلوب المتبع في تقدير الإنتاجية الفدانية للمحاصيل:

أ – استخدام أسلوب تجربة الحصاد Crop cutting:
- يتم استخدام أسلوب المعاينة العشوائية الطبقية متعددة المراحل Stratfied Multi-stage Sampling في تقدير إنتاجية المحاصيل التي تزرع في مساحات كبيرة في مصر كالقمح، القطن، الذرة الشامية، الأرز، قصب السكر، بنجر السكر.

- استخدام أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة Simple Random Sampling في تقدير المحاصيل التي تزرع في مساحات محدودة (العدس -الحمص-الكتان- عباد الشمس- فول الصويا - الفول السوداني...).

مراحل تصميم العينة الطبقية متعددة المراحل:

1- تبدأ عملية المعاينة على مستوى المركز بجميع مراكز المحافظة، ويتم التحليل التجميعي على مستوى المحافظة كمرحلة أولى ثم على مستوى الجمهورية كمرحلة ثانية.

2- يتم تقسيم الرقعة الزراعية بالمركز إلى طبقات متجانسة بداخلها، مختلفة فيما بينها من حيث خصوبة التربة ومستوى الماء الأرضي بها إلى:

- الطبقة (أ): وهي الأرض الزراعية التي تم تنفيذ مشروع الصرف المغطى بها.
- الطبقة (أق): وهي الأرض الزراعية التي تحتاج إلى صرف مغطى ولم يتم التنفيذ بها.
- الطبقة (ب): أراضٍ زراعية جيدة الصرف ولا تحتاج إلى أعمال صرف مغطى.

3- اختيار مجموعات الأحواض:

أ- تجميع إحصاءات المساحات الكلية والمساحات المزروعة في كل حوض من الأحواض المكونة لزمام القرية بكل طبقة، من مديريات الزراعة.

ب- تقسيم الأراضي المزروعة بالطبقة إلى مساحات متساوية بمتوسط 200 فدان (تتراوح بين150و250 فداناً) تسمى مجموعة، حيث تتكون المجموعة من جزء من حوض أو حوض كامل أو عدة أحواض متجاورة وذلك نظراً لاختلاف مساحات الأحواض.

ج- ترتيب المجموعات في قائمة حسب تجاورها على الطبيعة لكل قرية على حده، ثم يتم عمل قائمة لإجماليات هذه القرى في كل طبقة تشتمل على اسم الناحية (القرية) وعدد الأحواض التي في زمامها وعدد المجموعات التي قسمت إليها ثم يتم اختيار عدد من هذه المجموعات سنوياً اختياراً عشوائياً.

4- اختيار الحقول:

أ- تقوم المنطقة الإحصائية بإعداد قائمة بجميع الحقول المزروعة بالمحصول المراد تقدير إنتاجيته حسب تجاورها على الطبيعة بالمجموعة المختارة (وليكن محصول القمح).

ب- يتم اختيار حقلين من تلك الحقول عشوائياً باستخدام جدول الأرقام العشوائية المخصص لهذا الغرض.

5- اختيار الترابيع:
أ- قد يتكون الحقل المختار من تربيعة واحدة أو عدد من الترابيع تفصلها فواصل طبيعية مثل القنى والزواريق (عرض نصف متر فأكثر).
ب- تختار تربيعة واحدة عشوائياً داخل الحقل المختار.

تحديد مكان القطعة التجريبية:

يزرع القمح في مصر نثراً و تكون تجربة الحصاد (2م×2م) يتم تحديد مكانها كما يلي:

- يتم قياس طول التربيعة (البعد الأكبر) مبتدءاً من نقطة الجنوب الغربي (ل1) وقياس العرض في اتجاه عمودي على الطول (ل2).
- اختيار رقم عشوائي للطول بين (صفر، (ل1-2)) متر ورقم عشوائي للعرض بين (صفر، (ل2-2)) لتحديد نقطة ابتداء القطعة من الركن الجنوب الغربي.
- يوضع المثلث المساح في نقطة بداية القطعة ثم يقاس ابتداءً من المثلث المساح مسافة 2متر في اتجاه الطول ويثبت شاخص، ثم يقاس ابتداءً من المثلث المساح في اتجاه متعامد (العرض) مسافة 2 م ويثبت شاخص، بعد ذلك يوضع شاخص ثالث على بعد 2 متر من الشاخص الثاني، وتقاس أبعاد القطعة الخمسة (الطولان والعرضان والقطر المار بالجنوب الغربي للقطعة) وتسجل جميعها على الشكل الذي يتناسب مع وضع التربيعة على الطبيعة.

حصاد المحصول بالقطعة التجريبية المختارة:

- بعد قياس القطعة في (التربيعة المختارة أو الحقل) تفرق نباتات القطعة عن باقي نباتات الحقل وتحوط بالدوبارة.
- يتم حصاد القطعة التجريبية بدقة ثم وزن ناتجها من القش والحبوب ويتم فصل الحبوب ووزنها.
- تسجل البيانات التعريفية لهذا الحقل وكافة نتائج القطعة التجريبية الموقعة باستمارة تجارب الحصاد.

استخدام أسلوب التنبؤ Forecasting:

- يتم استخدام أسلوب التنبؤ بإنتاجية المحصول في وقت مبكر قبل موعد الحصاد وجمع المحصول بنحو شهرين وذلك استناداً إلى بيانات خاصة بالمعالم النباتية في مراحل النمو المختلفة للمحصول من خلال زيارات شهرية للحقول المختارة عشوائياً لمحصول القمح في الموسم الشتوي ومحصول القطن في الموسم الصيفي.
- حيث يتم التنبؤ بالإنتاجية الفدانية باستخدام النماذج الإحصائية للوصول إلى عدد السنابل المتوقعة في نهاية الموسم ومتوسط ناتج السنبلة من الحبوب في محصول القمح وعدد اللوز المتوقع جنيه في نهاية الموسم ومتوسط وزن اللوزة في محصول القطن.

ثانيا: تدقيق مساحة المحاصيل:

- جملة إنتاج أي محصول هي محصلة متوسط غلة الفدان والمساحة المنزرعة به، ونظراً لأهمية محصول القمح في الموسم الشتوي ومحصول القطن في الموسم الصيفي لذا يتم تدقيق بيانات حصر مساحتهما الواردة من مديريات الزراعة باستخدام أسلوب القياسات الفعلية للحقول المختارة عشوائياً وكذلك لأحواض المجموعة المختارة لتقدير إنتاجية المحصول، حيث يتم قياس أبعاد الحقل المختار، وما يتخلله من منافع داخلية، ومنافع حدودية، وزواياه.
- باستخدام النسبة بين القياسات الفعلية وبيانات مديريات الزراعة يمكن حساب مساحة المحصول المدققة.

مهام الإدارة العامة للتعداد الزراعي:

- تختص الإدارة العامة للتعداد الزراعي بجمع وتبويب ونشر بيانات التعداد الزراعي وهي الجهة الرسمية المنوط بها تنفيذ التعدادات الزراعية في مصر.
- إجراء المسوح الإحصائية المكملة للتعداد الزراعي بهدف الحصول على بيانات أكثر تفصيلاً لبعض البنود التي لا يتناولها التعداد الزراعي.
- إجراء تعداد زراعي بيني بالعينة في منتصف الفترة البينية لتحديث بيانات التعداد الزراعي والتغلب على مشكلة طول الفترة البينية بين كل تعدادين (10 سنوات).
- تحليل بيانات التعداد الزراعي وإعداد الدراسات التحليلية والمقارنة واستخلاص المؤشرات الإحصائية.
- حصر القوى البشرية العاملة بالزراعة بهدف توفير قاعدة بيانات تفصيلية عن السكان الريفيين والعمالة المتاحة في القطاع الزراعي والوقوف على حالة البطالة والأمية ومدى مساهمة المرأة في قوة العمل الزراعية.
- إجراء التعداد الزراعي التجريبي قبل تنفيذ التعداد الزراعي العام بفترة كافية وهو صورة مصغرة منه ويتم تنفيذه بهدف:
  - قياس مدى كفاءة الاستمارات المستخدمة في جمع البيانات ومدى إمكانية تجهيزها وتبويبها وشمولها على الضوابط الكافية للمراجعة.
  - اختبار مدى كفاءة الأسلوب المستخدم في جمع البيانات من حيث مراحله وتوقيتاته الزمنية.
  - التعرف على مدى استجابة الحائزين في الرد عن الأسئلة التعدادية والتعرف على المشاكل والصعوبات.
  - تدريب العاملين على أعمال التعداد الزراعي.

- قياس نسبة الخطأ في ميزانية التعداد الزراعي التجريبي حتى يتسنى عمل ميزانية أكثر دقه للتعداد الزراعي العام.
- قياس مدى فاعلية خطة التوعية والإعلام في حث الحائزين على التعاون مع مندوبي التعداد والإدلاء بالبيانات السليمة.

1ـ إدارة الشئون الفنية والتدريب وتختص بالآتي:
- استصدار التشريعات والقرارات المنظمة لأعمال التعداد.
- إعداد ميزانية التعداد الزراعي.
- تصميم وإعداد استمارات جمع البيانات.
- وضع التعاريف والتعليمات.
- متابعة قرارات وتوصيات لجنة الإشراف على أعمال التعداد الزراعي.
- وضع خطط التوعية والإعلام ومتابعة تنفيذها.
- تقدير الاحتياجات الفعلية من العمالة اللازمة لإجراء التعداد.
- تدريب العاملين بمستوياتهم المختلفة نظرياً وعملياً.

2ـ إدارة المسح الميداني والتبويب وتختص بالآتي:
- إعداد الدليل الإداري (دليل الوحدات الإدارية-دليل التوابع) وتحديثه طبقاً لآخر التعديلات.
- جمع بيانات استرشادية عن الزمام ومكوناته من الضرائب العقارية والجهات المعنية.
- عمل الرسوم الكروكية للقرى وتحديد مناطق عمل العدادين.
- ترقيم المباني والبلوكات في جميع القرى وتوابعها والمدن الصغيرة بجميع محافظات الجمهورية.
- جمع البيانات من الحائزين والتحقق من شمولها وسلامتها.
- التبويب اليدوي للبيانات التلخيصية وإصدار النتائج الأولية.
- تكويد وترميز البيانات.
- الإشراف على التبويب الآلي للبيانات.

3ـ إدارة المراجعة والتحليل والنشر وتختص بالآتي:
- مراجعة البيانات الواردة من الميدان مكتبياً.
- تلقى البيانات من مركز معلومات القطاع ومراجعتها للتأكد من سلامتها واتساقها.
- إعداد جداول النشر في صورتها النهائية.

- تحليل البيانات وإجراء المقارنات وإعداد الدراسات التحليلية والمقارنة واستخلاص المؤشرات.
- نشر البيانات وتوزيعها.

4. إدارة التعداد الزراعي بالعينة وتختص بالآتي:
- تحديد الأسلوب المناسب لإجراء التعدادات والمسوح الزراعية بالعينة.
- تحديد حجم العينة.
- جمع البيانات من القرى المختارة ومراجعتها.
- تصميم جداول النشر في صورتها النهائية.
- تلقى البيانات من مركز معلومات القطاع ومراجعتها.
- تعميم النتائج المتحصل عليها من العينة وإعداد التقديرات الخاصة بالمجتمع.

البيانات التي توفرها الإدارة العامة للتعداد الزراعي:

أولاً: عدد ومساحة الحيازات وكيانها القانوني واستخداماتها وتوصيفها جغرافياً وحسب فئاتها وحالة الري والصرف وأعداد الماشية والحيوانات والدواجن وخلايا النحل والآلات الزراعية الميكانيكية والعمال الزراعيين..الخ من خلال النشرات الآتية:
1- النتائج النهائية للتعداد الزراعي العام على مستوى كل محافظة (إجمالي).
2- النتائج النهائية للتعداد الزراعي العام على مستوى كل محافظة (أراضٍ جديدة).
3- النتائج النهائية للتعداد الزراعي العام على مستوى الجمهورية (إجمالي) باللغتين العربية والإنجليزية.
4- النتائج النهائية للتعداد الزراعي العام على مستوى الجمهورية (أراضٍ جديدة) باللغتين العربية والإنجليزية.

ثانياً: حصر القوى البشرية العاملة بالزراعة ويتضمن بيانات عن السكان الريفيين والعمالة المتاحة بالقطاع الزراعي وحالة البطالة والأمية وذلك من خلال النشرات الآتية:
1- نتائج حصر القوى البشرية العاملة بالزراعة على مستوى كل محافظة (إجمالي).
2- نتائج حصر القوى البشرية العاملة بالزراعة على مستوى كل محافظة (أراضٍ جديدة).
3- نتائج حصر القوى البشرية العاملة بالزراعة على مستوى الجمهورية (إجمالي) باللغتين العربية والإنجليزية.

4- نتائج حصر القوى البشرية العاملة بالزراعة على مستوى الجمهورية (أراضٍ جديدة) باللغتين العربية والإنجليزية.

ثالثاً: نتائج التعداد الزراعي البيني بالعينة (إجمالي – أراضٍ جديدة).

رابعاً: تحليل النتائج النهائية للتعداد الزراعي العام وحصر القوى البشرية العاملة بالزراعة والتعداد الزراعي البيني بالعينة على مستوى كل محافظة وإجمالي الجمهورية وإعداد الدراسات التحليلية والمقارنة.

وينفرد التعداد الزراعي بالآتي:

1- معظم بيانات التعداد الزراعي تبوب حسب فئات مساحة الحيازة (13 فئة حيازية) وهو ما لا يتوفر في الإحصاءات الأخرى؛ لأنه يتطلب إمكانيات كبيرة ويتوفر من خلال التعداد الذي تبوب بياناته آلياً بإدخال بيانات كل حائز على حده.

2- في التعداد الزراعي تحصر حيازات الأرض الزراعية طبقاً لكيانها القانوني (مملوكة – مستأجرة بالنقد – مستأجرة بالمشاركة – وضع يد – لها أكثر من كيان قانوني).

3- التعداد الزراعي المصدر الوحيد للبيانات الخاصة بعدد القطع المكونة لأرض الحيازة.

4- التعداد الزراعي المصدر الوحيد لتصنيف بيانات الحائزين حسب محل إقامة الحائز وموقع أرض الحيازة حيث تجمع بيانات الحائز عن حيازته في قرية العد وفي قرى ومدن أخرى من المركز.

5- يصنف الحائزون في التعداد الزراعي حسب الجنس والسن والحالة التعليمية وعدد أفراد الأسرة المعيشية والمهنة الأخرى للحائز الأمر الذي يتيح للباحثين والدارسين مجالات أوسع للبحث والدراسة.

6- تتصف بيانات التعداد الزراعي بدرجة عالية من الدقة والشمول (التغطية الجغرافية) حيث يتم حصر الحائزين وحيازاتهم في جميع المناطق الجغرافية بما فيها المحافظات الصحراوية والمناطق النائية ومناطق الأراضي الجديدة بأنواعها.

7- في التعداد الزراعي تحصر بيانات الأراضي الجديدة حصراً فعلياً وتصدر نتائج هذا الحصر على مستوى المراكز والمحافظات بالتفصيل الذي يلبي حاجة مستخدمي البيانات.

8- تحصر أعداد الماشية والحيوانات والدواجن وخلايا النحل والآلات الزراعية الميكانيكية عن مرجع زمني محدد بيوم معين لتفادي التكرار وضمان الحصول على بيانات سليمة.

9- يشمل التعداد الزراعي بيانات تفصيلية عن مصادر وطرق الري وحالة الصرف داخل الحيازات الزراعية.
10- تصدر منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) برنامجاً للتعداد الزراعي العالمي ويتم تبليغ كافة الدول التي تجري بها تعدادات زراعية بهذا البرنامج قبل إجراء التعداد بفترة كافية ويتضمن قوائم البيانات التي يجب أن يشملها التعداد الزراعي وكذلك التوصيات التي يوصى بها البرنامج ويتعين الأخذ بها عند تنفيذ التعداد.

مهام الإدارة العامة للأمن الغذائي:

- مراجعة وتبويب وتحليل ونشر بيانات إحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة على مستوى محافظات الجمهورية والواردة من قطاع تنمية الثروة الحيوانية وتحديثها بصفة دورية.
- مراجعة وتبويب وتحليل ونشر بيانات إحصاءات الثروة السمكية على مستوى محافظات الجمهورية ومناطق الصيد والواردة من الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية وتحديثها بصفة دورية.
- مراجعة وتبويب وتحليل ونشر بيانات إحصاءات النحل والحرير على مستوى محافظات الجمهورية والواردة من مديريات الزراعة بالمحافظات وتحديثها بصفة دورية.
- مراجعة وتبويب وتحليل ونشر بيانات مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة ومشروعات التصنيع الزراعي على مستوى محافظات الجمهورية والواردة من مديريات الزراعة بالمحافظات وتحديثها بصفة دورية.
- المتابعة الميدانية لمشروعات الأمن الغذائي في مجال الثروة الحيوانية والداجنة والتصنيع الزراعي على مستوى محافظات الجمهورية وإعداد تقرير عنها، التعرف على المشاكل التي تعترض تنفيذ المشروعات واقتراح التوصيات المناسبة للتغلب عليها.
- تقدير ونشر بيانات الأسعار المزرعية والمتداولة للإنتاج الحيواني والداجني بالإضافة إلى أسعار الجملة والتجزئة للثروة الحيوانية والداجنة والسمكية على مستوى محافظات الجمهورية المختلفة بصفة دورية طبقاً للبيانات الواردة من مديريات الزراعة والأسواق الرئيسة.
- تبويب وتحليل ونشر بيانات التجارة الخارجية لمختلف السلع الزراعية النباتية والحيوانية التي ترد للقطاع من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واستخلاص المؤشرات الاقتصادية التي تخدم القطاع الزراعي.

إدارة متابعة مشروعات الثروة الحيوانية والداجنة:

تختص الإدارة بالآتي:

- متابعة مشروعات الأمن الغذائي في مجال الثروة الحيوانية والداجنة على مستوى جميع محافظات الجمهورية.
- إعداد تقارير دورية عن الموقف الإنتاجي لمختلف مشروعات الإنتاج الحيواني والداجني بمحافظات الجمهورية المختلفة.
- تبويب وتجميع بيانات إحصاءات الثروة الحيوانية والداجنة والنحل والحرير (من مصادرها المختلفة) ووضعها في الصورة النهائية للنشر.

إدارة مشروعات الثروة السمكية والتصنيع الزراعي:

تختص الإدارة بالآتي:

- حصر مشروعات الأمن الغذائي في مجال الثروة السمكية والتصنيع الزراعي على مستوى جميع محافظات الجمهورية.
- إعداد تقارير دورية عن الموقف الإنتاجي لمختلف مشروعات الثروة السمكية والتصنيع الزراعي بمحافظات الجمهورية المختلفة.

إدارة الأسعار والمعلومات التسويقية:

تختص الإدارة بالآتي:

- تقدير ونشر بيانات الأسعار المزرعية والمتداولة للإنتاج الحيواني والداجني بالإضافة إلى أسعار الجملة والتجزئة للثروة الحيوانية والداجنة والسمكية على مستوى محافظات الجمهورية المختلفة بصفة دورية طبقاً للبيانات الواردة من مديريات الزراعة والأسواق الرئيسة.
- تبويب وتحليل ونشر بيانات التجارة الخارجية لمختلف السلع الزراعية النباتية والحيوانية التي ترد للقطاع من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء واستخلاص المؤشرات الاقتصادية التي تخدم القطاع الزراعي.

إدارة تحليل البيانات والدراسات:

تختص الإدارة بالآتي:

- تحليل البيانات المتعلقة بمشروعات الأمن الغذائي واستخلاص أهم المؤشرات الإحصائية.
- إجراء الدراسات وإعداد التقارير الاقتصادية التي تتعلق بمشروعات الأمن الغذائي.

الإدارة المركزية للتخطيط الزراعي:

المهام الرئيسية للإدارة العامة لتخطيط مشروعات الاستثمار الزراعي:

- القيام بالأعمال التحضيرية لوضع إستراتيجية التنمية الزراعية وخطط التنمية المنبثقة عنها بشقيها الرأسي والأفقي.
- وضع تصور مبدئي لدور الاستثمار الزراعي في الخطة القومية في ضوء إستراتيجية التنمية الزراعية ووفقاً للتوجيهات العامة التي تتقرر في هذا الشأن.
- إصدار تقارير المتابعة ربع السنوية والسنوية والصورة الإجمالية والختاميات لاستثمارات قطاع الزراعة.
- إصدار التقارير الخاصة بالمشاريع الممولة بالمنح والقروض.
- دراسة مشروعات خطة القطاع الزراعي ووسائل تنفيذها المقترحة من جهات التنفيذ والمفاضلة بينها بمختلف المعايير الاقتصادية وترتيب أولويات تنفيذ هذه المشروعات، وتحقيق التناسق والتكامل فيما بينها وتحديد احتياجاتها من مصادر التمويل المختلفة (قروض بنك الاستثمار، قروض أجنبية، منح محلية، منحة أجنبية، موارد ذاتية) وكذا توزيع الاستثمار بما يتماشى مع التوزيع الإقليمي.
- دراسة تدبير النقد المحلي اللازم للمشروعات الزراعية التي اعتمدت لها قروض أو تسهيلات أو منح أجنبية خلال سنوات الخطة.
- وضع أهداف خطة مشروعات القطاع الزراعي في صورتها النهائية ومناقشتها مع وزارة التنمية الاقتصادية ومع التعاون الدولي.
- تقدير حجم استثمارات مشروعات القطاع الزراعي ومصادر تمويلها المختلفة في صورتها النهائية ومناقشاتها مع وزارة التنمية الاقتصادية ومع التعاون الدولي.
- العمل على تطوير أساليب التخطيط والتقييم لتتماشى مع أحدث الأساليب العلمية.
- تبويب وتحليل واستخلاص النتائج والمؤشرات وإعداد الدراسات التخطيطية لخطط التنمية الزراعية.
- حلقة الاتصال بين الأجهزة والهيئات والجهات التابعة لها ووزارة التنمية الاقتصادية ومع التعاون الدولي.
- إصدار تقارير المتابعة نصف السنوية والسنوية الخاصة بإنجازات قطاع الزراعة.

إدارة تخطيط مشروعات الجهاز الإداري:

- تجميع خطط مشروعات الجهاز الإداري ودراستها والتنسيق بينها لتحقيق التكامل والترابط بينها ووضعها في صورتها النهائية.
- دراسة وتحليل استثمارات هذه المشروعات وتحديد مصادر تمويلها المختلفة (قروض بنك الاستثمار، قروض أجنبية، منح محلية، منح أجنبية، تمويل ذاتي).
- دراسة واقتراح التعديلات المطلوب إجراؤها على مكونات المشروعات العينية والنقدية سواء النقل بين مكونات المشروع أو زيادة إعتمادات المشروعات سريعة

التنفيذ لعنصر أو أكثر من مكوناتها النقدية وفقاً لموقف التنفيذ الفعلي وبما يحق الأهداف المقررة بالخطة.
- تجميع البيانات التخطيطية المتعلقة بنشاط الإدارة وتحليلها واستخلاص النتائج والمؤشرات الاقتصادية.

إدارة تحليل وتقييم المشروعات:
- إعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات الزراعية الجديدة لتحديد مدى صلاحيتها للتنفيذ ضمن خطة التنمية الزراعية.
- تحليل مشروعات خطة التنمية الزراعية الرأسية والأفقية لقياس مدى التقدم وما حققته المشروعات من نتائج ومقارنتها بالمستهدف لتقدير مدى تأثيرها وملاءمتها التي تطرأ على مختلف مجالات النشاط الزراعي واقتراح التعديلات الواجب إدخالها على الأهداف وما يلزم لزيادة كفاءة تنفيذ المشروعات واستغلال الموارد المتاحة.
- دراسة وتحليل السياسات الكلية والقطاعية وما ينبثق عنها من إجراءات – والأساليب التنظيمية الكفيلة بتحقيق أهداف خطة التنمية الزراعية في ضوء الخطة القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إدارة تخطيط مشروعات الهيئات:
- دراسة وتحليل استثمارات هذه المشروعات وتحديد مصادر تمويلها المختلفة (قروض بنك الاستثمار، قروض أجنبية، منح محلية، منح أجنبية، تمويل ذاتي).
- دراسة واقتراح التعديلات المطلوب إدخالها على مكونات المشروعات العينية والنقدية سواء النقل بين مكونات المشروع أو زيادة اعتمادات سريعة التنفيذ لعنصر أو أكثر من مكوناتها النقدية وفقاً لموقف التنفيذ الفعلي وبما يحقق الأهداف المقررة بالخطة.
- تجميع البيانات المتعلقة بنشاط الإدارة وتحليلها واستخلاص النتائج والمؤشرات الاقتصادية.
- حلقة الاتصال بين الهيئات التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ووزارتي التخطيط والتعاون الدولي، والاقتصاد.

إدارة تخطيط مشروعات القطاع الخاص والتعاوني:
- تقدير حجم استثمارات القطاع الخاص والتعاوني المقابل لنشاط الوزارة بما يكفل دعم التنمية الزراعية الرأسية والأفقية.
- مد الوزارة بالمقترحات والتوصيات الخاصة بتشجيع قيام القطاعين الخاص والتعاوني بما هو مقدر لهما بخطة التنمية الزراعية وزيادة مساهمتهما في الاستثمار والإنتاج وفرص العمالة.... الخ.

- تجميع البيانات التخطيطية المتعلقة بنشاط الإدارة وتحليلها واستخلاص النتائج والمؤشرات الاقتصادية.
- إعداد نظام معلومات عن مجالات الاستثمار في القطاع الزراعي وتحديد أولوياته في ضوء خطط التنمية الزراعية وربطه بشبكة مركز المعلومات الرئيس بالوزارة لخدمة المستثمرين.

إدارة التخطيط الإقليمي:

- تجميع خطط المشروعات الإقليمية المقترحة ودراساتها والتنسيق بينها لتحقيق التكامل بينها ووضعها في صورتها النهائية.
- دراسة وتحليل استثمارات هذه المشروعات وتحديد مصادر تمويلها المختلفة (قروض بنك الاستثمار القومي، قروض أجنبية، منح أجنبية، منح محلية، تمويل ذاتي).
- توزيع اعتمادات مشروعات خطة التنمية الزراعية الرأسية والأفقية المختلفة توزيعاً إقليمياً على المحافظات المختلفة وفقاً لمكونات الاستثمار وتبعاً لطريقة التمويل المعتمدة.
- دراسة واقتراح التعديلات المطلوب إجراؤها على مكونات المشروعات العينية والنقدية سواء النقل بين مكونات المشروع أو زيادة اعتمادات المشروعات سريعة التنفيذ لعنصر أو أكثر من مكوناتها وفقاً لموقف التنفيذ الفعلي وبما يحقق الأهداف المقررة بالخطة.
- تجميع البيانات التخطيطية المتصلة بنشاط الإدارة وتحليلها واستخلاص النتائج والمؤشرات الاقتصادية.

إدارة متابعة المشروعات الزراعية:

- متابعة خطط مشروعات الجهاز الإداري والتنمية الإقليمية والخدمية والاقتصادية ومشروعات التنمية الإقليمية دورياً وعلى فترات ربع سنوية وفقاً للبرامج التنفيذية والتمويلية المعتمدة ومقارنة ما تم تنفيذه من استثمارات بالمستهدف تحقيقه خلال نفس الفترة.
- استخلاص المؤشرات الاقتصادية لتنفيذ مشروعات الجهاز الإداري والربط بين الاتفاق المالي للاستثمارات والتنفيذ العيني للوقوف على مدى التقدم في تحقيق الأهداف المقررة للمشروعات بخطة التنمية الزراعية.
- إعداد تقارير المتابعة الفنية والمالية الدورية ربع السنوية ونصف السنوية الفنية والمالية وموافاة كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبنك الاستثمار القومي بنسخ من هذه التقارير.

- مراقبة تنفيذ الاستثمارات في الأغراض المخصصة لها وحساب معدلات الإنفاق واقتراح ما يلزم من تعديلات في ضوء الإمكانيات الحقيقية للتنفيذ لزيادة كفاءة تنفيذ المشروعات واستغلال الموارد المتاحة.
- دراسة ما يواجه تنفيذ الخطة من معوقات ومشاكل واقتراح الحلول المناسبة لعلاجها وأعداد التقارير التجميعية الدورية والسنوية لمشروعات خطة التنمية الزراعية الرأسية والأفقية وموافاة كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبنك الاستثمار القومي بنسخ من هذه التقارير.
- إعداد تقارير دورية ربع سنوية عن إنجازات قطاع الزراعة وإرسالها إلى جهاز المتابعة الخارجية بمجلس الوزراء ووزارة التخطيط والتعاون الدولي وبنك الاستثمار القومي والمسئولين بأجهزة الدولة المختلفة للتعرف بإنجازات قطاع الزراعة وتطويرها.
- تحليل تقارير المتابعة الواردة من كل من وزارة التخطيط والتعاون الدولي وبنك الاستثمار القومي واستخلاص النتائج والمؤشرات فيما يختص بقطاع الزراعة.
- جمع وتبويب وتسجيل بيانات متابعة تنفيذ الاستثمار المعتمدة لمشروعات التنمية الرأسية والأفقية وتحديثه أولاً بأول ووضع نظام نشر وتبادل هذه البيانات مع الأجهزة المختصة مع الدراسة والاستقرار المستمر لهذه البيانات وعرضها جدولياً وبيانياً لاستخراج المؤشرات التي تخدم متخذي القرار.

مهام الإدارة العامة للسياسات الزراعية:

- دراسة وتحليل آثار تطبيق السياسات الزراعية (الإنتاجية والسعرية والتسويقية) على مجالات الإنتاج الزراعي والحيواني والداجنى والسمكي وفقاً للطاقات والموارد الاقتصادية المتاحة.
- دراسة معوقات التنمية الزراعية.
- عمل المسوح الميدانية لدراسة بعض السياسات الإنتاجية والسعرية والتسويقية.

إدارة السياسات الإنتاجية:

اختصاصات الإدارة:

- دراسة وتحليل آثار تطبيق السياسات الإنتاجية في مختلف الأنشطة الزراعية بما يحقق الاستغلال الأمثل لها.
- عمل المسوح الميدانية واستنباط النتائج وتحليلها.

إدارة السياسات السعرية والتسويقية:

اختصاصات الإدارة:

- الدراسة والتحليل المستمر لآثار السياسات السعرية والتسويقية ومدى ملاءمتها للمتغيرات التي تطرأ على مختلف مجالات الإنتاج الزراعي.
- متابعة تنفيذ السياسات السعرية والتسويقية.
- دراسة وتحليل سياسات التجارة الزراعية الداخلية والخارجية.

مهام الإدارة العامة للموارد الاقتصادية الزراعية:

- تقدير الدخل الزراعي القومي من مختلف الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية في الأراضي القديمة والجديدة كل على حدة على مستوى محافظات الجمهورية باللغتين العربية والإنجليزية سنوياً.
- تقدير الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية باللغتين العربية والإنجليزية للوصول إلى حقيقة الاستهلاك الفردي من مختلف المحاصيل الزراعية الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية سنوياً.
- الحصول على البيانات الخاصة بالموارد الطبيعية وتصنيفها (الأرضية والمائية) والبشرية والرأسمالية المتاحة في قطاع الزراعة ومتابعة التغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها والاستفادة منها.

إدارة الموارد الاقتصادية:

تختص الإدارة بما يلي:

- الحصول على البيانات المتعلقة بالموارد الطبيعية والبشرية والرأسمالية المتاحة في القطاع الزراعي ومتابعة المتغيرات التي يمكن أن تطرأ عليها.
- دراسة مستوى استغلال الموارد الاقتصادية الزراعية المتاحة ومعدلات إنتاجها وسبل كفاءتها وقدرتها للوصول على الاستغلال الأمثل لها.
- دراسة اقتصاديات التراكيب المحصولية التأشيرية المختلفة التي تتوافق مع طبيعة الأراضي والتي تعظم من استخدامات وحدة الري وتحقيق أقصى عائد اقتصادي.
- دراسة اقتصاديات العمالة الزراعية والعوامل المؤثرة على العرض والطلب ومستوى الأجور بمختلف المناطق.
- الحصول على البيانات المتعلقة بالأصول الرأسمالية المستخدمة في الأنشطة الزراعية ودراسة اقتصاديات استخدامها واقتراح النظم الكفيلة لرفع استخدامها والحفاظ عليها.

إدارة تقديرات الدخل الزراعي والميزان الغذائي:

تختص الإدارة بما يلي:

- توفير قاعدة بيانات معلوماتية عن البيانات والإحصاءات الزراعية الخاصة بالدخل الزراعي والميزان الغذائي، وهي تتضمن بيانات سليمة ومتجددة يمكن الوثوق بها بالقدر الكافي في الوقت المناسب والحصول عليها بسهولة لتحقيق الهدف المرجو منها.
- تقدير الدخل الزراعي القومي من مختلف الأنشطة الزراعية النباتية والحيوانية والسمكية وذلك في الأراضي القديمة والجديدة كل على حدة على مستوى الجمهورية باللغتين العربية والإنجليزية سنويا.
- تقدير الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية بما يتماشى مع استخدام الحاسبات الآلية في تخزين وتبويب وتحليل البيانات.
- تقدير الدخل الزراعي القومي بنظام الحسابات القومية لعام 1993 والذي يتم تطبيقه لدى كل من "البنك الدولي" و"صندوق النقد الدولي".
- تقدير الميزان الغذائي لجمهورية مصر العربية سنوياً وتحليل بياناتها للوصول إلى حقيقة الاستهلاك الفردي والقومي من مختلف السلع الزراعية الغذائية النباتية والحيوانية والسمكية واستخراج الفجوة الغذائية ونسب الاكتفاء الذاتي كمدخل لمتخذ القرار لاقتراح السياسات الإنتاجية للقطاع الزراعي.

مركز معلومات قطاع الشئون الاقتصادية:

مهام مركز معلومات القطاع:

- تحديث قواعد البيانات والبرمجيات والتطبيقات المرتبطة بها على مستوى القطاع الزراعي.
- إجراء العمليات الحسابية والإحصائية الخاصة ببرمجة البيانات الأولية للتعدادات الزراعية إلى جداول مصنفة لاستخدامها في تسهيل سرعة اتخاذ القرار.
- تحويل بيانات التجارب الميدانية إلى تقديرات يسهل استخدامها في مجالات الدراسات الاقتصادية التي بدورها يتم تحويلها إلى مؤشرات تفيد صانعي القرارات في القطاع الزراعي.
- التعاون مع كافة الإدارات المركزية والعامة بقطاع الشئون الاقتصادية وكافة القطاعات الأخرى بالوزارة وذلك لتحقيق أقصى استفادة من قدرات الحاسبات الآلية

في تطوير بيانات هذه الإدارات والأخذ بنظم المعلومات الحديثة لتحقيق الأهداف القومية.

- ميكنة المناطق الإحصائية لتعمل بالنظام الآلي المتطور كنظام متكامل من خلال شبكة معلومات حديثة ترتبط نهايتها الطرفية بشبكة مركز المعلومات والإدارات العامة بقطاع الشئون الاقتصادية.

الإحصاءات الزراعية (أساليب الجمع، المعالجة والتحليل)
المملكة المغربية

الإحصاءات الزراعية (أساليب الجمع ،المعالجة والتحليل) في المملكة المغربية

بيانات عامة:

يُعدُّ قطاع الزراعة من أهم القطاعات القائدة، التي لها آثار بالغة الأهمية على أداء الاقتصاد القومي المغربي:

- يساهم القطاع الزراعي بحوالي 15% من إجمالي الناتج المحلي
- يشغل القطاع 40 % من اليد العاملة على الصعيد الوطني (80% منها في المجال القروي).
- تساهم الصادرات الزراعية بنصيب هام في التجارة الخارجية ويوفر القطاع الزراعي الكثير من المواد الأولية لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

يلعب نظام الإحصاءات الزراعية الوطنية دوراً هاماً في تتبع المؤشرات الرئيسية لتطور القطاع حيث تشكل المعطيات الإحصائية أساس كل سياسة فلاحية متجانسة تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي وتحسين دخل الفلاحين وخلق فرص حقيقية للشغل بالعالم القروي وتضمن نمواً مستقراً، ومنظما لاقتصاد البلاد، ويعمل قسم الإحصاء بمديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية بوزارة الفلاحة والصيد البحري على توفير جل البيانات الإحصائية الزراعية ساهرة على تلبية حاجيات مستخدميها كما تسهر على تحسين مستمر لجودة البيانات ونشرها بمواعيد زمنية مناسبة مساهمة بذلك في عملية التنمية الشاملة للبلاد.

الإطار القانوني واللجنة الاستشارية الإحصائية:

تباشر الأجهزة الإحصائية عملها بموجب الظهير الشريف رقم 1.59.228 الذي أصدر بتاريخ 16 ربيع الأول 1379هـ الموافق لـ 19 سبتمبر سنة 1959م بشأن الإحصائيات الخاصة بالمصالح العمومية وينص هذا القانون على إحداث **لجنة لتنسيق الأبحاث الإحصائية** وتلزم المحافظة على سرية المعلومات الفردية. كما أنه لا يمكن في أية حال من الحالات أن تستعمل المعلومات الفردية التي تكتسي صبغة اقتصادية ومالية قصد القيام بمراقبة جبائية أو زجر اقتصادي ويعاقب عن إفشاء أية معلومات أو بيانات إحصائية سرية بالمعنى المنصوص عليه في هذا القانون.

بشأن تطبيق هذا القانون يأتي:

- **المرسوم رقم** 2.59.0509 حيث ينص على تأليف لجنة لتنسيق الأبحاث الإحصائية و تضم العديد من الشخصيات منهم شخصيتان من وزارة الفلاحة وتقوم المصلحة المركزية للإحصائيات (**المندوبية السامية للتخطيط حالياً**) بمهام الكتابة للجنة.
- المرسوم الملكي بمثابة قانون رقم 370.67 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1388هـ الموافق ل 5 غشت 1968م المتعلق بالدراسات الاحصائية.

الهيكل التنظيمي للأجهزة الإحصائية الرئيسية:

يتكون الجهاز الإحصائي من:

المندوبية السامية للتخطيط التي تعتبر الجهاز المركزي للإحصاءات التي تهم جميع القطاعات بالمغرب. و تعمل على توفير الإحصاءات ذات الجودة العلمية والمتسقة مع المعايير المهنية على المستوى الدولي في ميادين السكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية لتحسين قدرة المؤسسات في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الوطني وتعزيز فرص رسم سياسات تنموية ناجعة.

إلى جانب **المندوبية السامية للتخطيط**، توجد أجهزة قطاعية للإحصاء منها جهاز الإحصاءات الزراعية بالقطاع الفلاحي:" ***مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية"*** : تعتبر هذه المديرية **الجهة المخولة بالإحصاءات الزراعية الرسمية حيث** يوجد ضمنها **"قسم الإحصائيات والمعلوماتية"** الذي يتكلف أساساً بالقيام بجل البحوث النباتية والحيوانية.

و**يتكون قسم الإحصاء والمعلوماتية** من ثلاث مصالح:
مصلحة أخذ العينات ومصلحة المعلوماتية ومصلحة الأبحاث:

<u>مصلحة أخذ العينات:</u> تهتم هذه المصلحة ب:

- إعداد عينات تمثيلية وإعداد خرائط لأخذ العينات.
- تحيين التقنيات لأخذ العينات والعمل على ملاءمتها للقطاع الفلاحي.
- تجديد ومراجعة العينات القديمة.
- الإشراف على أشغال المختبر لتحميض الصور الجوية.
- المشاركة في إعداد الإحصاءات العامة.
- المشاركة في التكوين والتأطير.
- تدبير أشغال الاستشعار عن بعد ونظام الإعلام الجغرافي (GIS).

مصلحة المعلوماتية: تقوم هذه المصلحة ب:
- تصميم الموقع الخاص بالوزارة على شبكة الإنترنت.
- التكوين والتأطير في ميدان الإعلاميات.
- الإشراف على معدات الإعلاميات.

مصلحة الأبحاث: تعمل هذه المصلحة على:
- إنجاز المناهج الخاصة بالقيام بالاستمارات الفلاحية.
- إعداد الوثائق الضرورية للقيام بالاستمارات بما في ذلك من مناهج وتعار يف.
- الإشراف على العمل الميداني.
- تكوين وتأطير الإحصائيين الميدانيين.
- تجهيز وإعداد الإحصاءات العامة.
- تحليل وإعداد النتائج ونشرها.
- إعداد برامج لتجميع المعطيات وتخزينها واستغلالها.

أجهزة إحصائية إدارية: بالإضافة إلى المنهجيات الإحصائية المعتمدة في جمع البيانات الزراعية وتوجد مصادر أخرى تصنف بالمصادر الإدارية للإحصائيات.و تعمل عدد من المؤسسات ضمن وزارة الفلاحة و الصيد البحري على تزويدها بالمعطيات أهمها:

مديرية الإنتاج النباتي: وتعنى هذه المديرية بتتبع قطاعات الحبوب والقطاني والبستنة والزراعات وكل ما يتعلق بالتزود بعوامل الإنتاج وكذلك مشاريع الاستثمار والصناعة الغذائية والاستثمار الرعوي.

مديرية الإنتاج الحيواني: و تتكلف هذه المديرية بإجراء كل التدابير المساعدة على تحسين الإنتاج الحيواني وظروف استغلال المواشي و دراسة التدابير التقنية والاقتصادية المساعدة على تحسين ظروف تسويق وتحويل المنتوجات الحيوانية.

المديريات الإقليمية للفلاحة: تتواجد هذه المؤسسات على صعيد الأقاليم و عددها أربعون، وتتكون كل مديرية إقليمية للفلاحة من 7 مصالح خارجية تابعة للمديريات المركزية وهي:
- مصلحة الإنتاج الفلاحي التابعة للمديرية المركزية للإنتاج النباتي.
- مصلحة الاستصلاح في العالم القروي.
- مصلحة الدراسات والبرمجة والتتبع التابعة لمديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية.
- مصلحة زجر الغش.
- مصلحة حماية النباتات.

- المصلحة البيطرية.
- المصلحة الإدارية.

تقوم هذه المديريات بعدة مهام اعتماداً على المصالح التابعة لها، نذكر منها:

- في مجال الإنتاج النباتي:

- تتبع الموسم الفلاحي (الحالة الجوية، الحرث، الزرع، العناية بالمزروعات، الحصاد..)
- تتبع عوامل الإنتاج (البذور، الأسمدة، الأدوية..) وذلك على مستوى الكم والنوع والأثمنة.
- إحصاء منتظم لتجهيزات الاستغلاليات (آلات الحرث والحصاد والمعالجة...).
- انجاز دراسات حول الاستثمار الفلاحي آخذاً بعين الاعتبار مقومات كل منطقة، مستجدات البحث الزراعي، معطيات حول السوق الداخلية والتصدير وكذلك إمكانيات التمويل لمختلف طبقات الفلاحين.
- تتبع تسويق وتحويل المنتوجات النباتية.
- المساهمة في تأطير وتكوين وتنظيم الفلاحين.

- في مجال الإنتاج الحيواني:

- تغذية المواشي (تتبع منتظم لتزويد السوق الداخلية بالمواد الغذائية، أسعارها، كميتها، وتأطير مربي الماشية وتطوير المزروعات العلفية...)
- تحسين أراضي الرعي (تتبع الموارد الرعوية، تكثيف ودعم تطوير الأراضي الرعوية).
- تسويق المنتوجات الحيوانية (تتبع أثمنة المواشي واللحوم...).

وتقوم مصلحة الدراسات والبرمجة والتتبع التابعة لمديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية بجميع المسوحات الميدانية الدورية المبرمجة على الصعيد الإقليمي حسب الجدول الزمني المسطر لكل بحث.

تقوم مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية بإصدارات وتقارير إحصائية عديدة يتم توزيعها على مستعمليها بالمجان ويمكن تلخيص هذه الإصدارات فيما يلي:

أ. إصدارات حول الإنتاج النباتي:

- **توقعات إنتاج الحبوب الرئيسية الثلاثة**:

المساحة والمردودية المرتقبة وإنتاج الحبوب الرئيسة الثلاثة (القمح الصلب والقمح الطري والشعير) للموسم الفلاحي على مستوى المديريات الإقليمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي وكذلك الإقليم.

- **تقديرات إنتاج الحبوب الرئيسية الأربعة (القمح الصلب والقمح الطري والشعير والذرة) وتقديرات إنتاج القطاني**:

يضم هذان المطبوعان البيانات التالية: مساحة ومردودية وإنتاج الحبوب الرئيسة الأربعة وكذلك القطاني (الفول والبسيلة والعدس والحمص، ...الخ) على مستوى المديريات الإقليمية الفلاحية والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي.

- **تقرير سنوي لمحاصيل الزراعات**:

ويضم جميع البيانات المتعلقة بالمساحة والمردودية والإنتاج لكل الزراعات والأشجار المثمرة، زيادة على عدد الأشجار، على مستوى المديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والأقاليم.

- **تقرير حول تطور الموسم الفلاحي**:

تصدر مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية نشرتين إخباريتين، تبينان المساحة المحروثة والمزروعة بالزراعات الخريفية والشتوية على مستوى الأقاليم و المستوى الوطني. أما النشرة الأولى فتصدر في شهر يناير و أما الثانية فتصدر في شهر أبريل حيث تصدر ثلاثين نسخة من كل نشرة.

- **توقعات إنتاج الزيتون وتقديراته**:

تضم هاتان النشرتان الإخباريتان المساحة المغروسة والمردودية والإنتاج وعدد أشجار الزيتون المثمرة للموسم الفلاحي على مستوى المديريات الإقليمية للفلاحة والمكاتب الجهوية للاستثمار الفلاحي والأقاليم. و يتم طبع ثلاثين نسخة من كل واحدة منهما: الأولى في شهر دجنبر والثانية في أوائل شهر فبراير.

ب- أ ثمان المنتوجات الفلاحية عند الضيعة:

يحتوي هذا المطبوع على أسعار المنتوجات التالية: القمح الصلب والقمح الطري والشعير والذرة والفول والبسلة والعدس والحمص وعباد الشمس والفول السوداني والطماطم والبطاطس والبصل والزيتون والجوز والعنب على مستوى الأقاليم. وهذه الأسعار تؤدي مباشرة إلى المزارعين.

المخرجات ونشر الإحصاءات الزراعية:

ج. إصدارات حول الإنتاج الحيواني:

تصدر مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية نشرات تضم عدد رؤوس البقر والغنم والمعز لفترة مارس- أبريل و لفترة أكتوبر- نونبر وكذلك عدد رؤوس الخيل والبغال والحمير لنفس الفترتين.

ويتحدد في النشرات الإعداد حسب الصنف و الجنس وفئة الأعمار على مستوى المديريات والمكاتب الجهوية والأقاليم. ويتم نشر هذه المطبوعات الأربعة في ثلاثمائة نسخة من كل واحدة.

- **تقدير عدد أضاحي العيد**:

تضم هذه النشرة الإخبارية عدد رؤوس الأضاحي حسب النوع و الجنس على المستوى الوطني بمناسبة عيد الأضحى.

د- التعدادات العامة.

- **الإحصاء العام الفلاحي**.

قامت الوزارة بإحصاءين عامين: الأول سنة 1974م و الثاني سنة 1996م ويحتوي المطبوع على عدد الاستغلاليات وأفراد أسرة المستغل الزراعي، واليد العاملة المأجورة المستدامة، والمكننة والآلات الفلاحية و عوامل الإنتاج واستعمال المساحات مع تحديد نوع نظامها العقاري وصفة استغلالها على المستوى الوطني. وتم إصدار هذا المطبوع في مارس 1998م.

- **نتائج الإحصاء العام للكروم**:

من بين البيانات التي تم نشرها في هذا المطبوع نجد عدد المستغلين لحقول الكروم وعدد الأشجار حسب نوعها وصنفها وفئة أعمارها و فئة مساحات الاستغلالية وكيفية استغلالها والتقنيات الزراعية المستعملة، وإنتاج وتسويق وثمن العنب خلال سنة 1994م. طبعت هذه النتائج في يونيو 1995م في ألف نسخة.

الإحصاء العام للحوامض:

قامت وزارة الفلاحة بالإحصاء العام للحوامض سنة **1991م** باستعمال أسلوب الحصر الشامل لحقول الحوامض في أهم مناطق إنتاجها بالمملكة. وحصل من خلال هذا الإحصاء على البيانات المتعلقة بعدد أشجار الحوامض والمساحة المغروسة حسب الصنف وسنة الغرس. وتمت كذلك دراسة كلما يتعلق بالسقي والحالة الصحية للمغروسات.

وفي سنة 2006م قامت الوزارة بتحيين جميع هذه المعلومات من خلال تعداد شامل آخر ضم بيانات جديدة أهمها أعداد الآبار والطرق الفنية الخاصة بهده الزراعة وقد تم هذا الحصر الشامل باعتماد أسلوب جديد في جمع البيانات باستعمال صور جوية. طبعت هذه النتائج في ديسمبر من سنة 2007م في خمسمائة نسخة.

الإحصاء العام للأشجار المثمرة:

تستعد الوزارة لإحصاء الأشجار المثمرة بأهم مناطق إنتاجها بالمملكة وذلك ابتدءً من 15 مايو 2009م مستعملة في ذلك آخر التقنيات وأحدثها من صور جوية وتقنيات الاستشعار عن بعد ونظام المعلومات الجغرافي (GIS).

مصادر البيانات ومنهجية تجميعها:

مصادر المعلومات:

تعتمد مديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية في جمع البيانات على عدد من المسوحات الميدانية منها اليومية، والدورية وأخرى ظرفية تهم كل تراب المملكة المغربية نلخصها فيما يلي:

- الاستقصاءات والمتابعات الأسبوعية واليومية: أثمنة الحبوب، أثمنة الفواكه والخضر بالأسواق.
- الاستقصاءات السنوية:
- استقصاءات حول المنتوجات النباتية، استقصاءات حول المنتوجات الحيوانية واستقصاءات حول أثمان المنتوجات الزراعية المؤداة للمزارعين.
- تعدادات شاملة (إحصاءات عامة للفلاحة).

معالجة البيانات، التقدير، ومنهجية المراجعة:

يرتكز تجميع ومعالجة البيانات سواء كانت بالنسبة للإنتاج النباتي أو الإنتاج الحيواني على المنهجيات المستخدمة في أخذ العينة التي تخضع للبحث. وتعتمد وزارة الفلاحة منذ سنة 1980م نظاماً جديداً يستعمل الخرائط الطبوغرافية والصور الجوية والأقمار الصناعية يسمى إطار **المعاينة المساحية.**

وتجدر الإشارة إلى أن نظام الإحصائيات الزراعية الذي يتوفر عليه المغرب، أصبح مرجعاً معترفاً به من طرف الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودول الإتحاد الأوروبي.

وندرج فيما يلي طريقة المعاينة المساحية المعتمدة في النقاط الأربع التالية:

1- تحضير العينة المساحية.
2- سير الاستقصاء.
3- الاستغلال أو التحصيل المعلوماتي.
4- نشر وتوزيع النتائج.

1. **تحضير العينة المساحية**: **ويضم الثلاث عمليات التالية**:
   أ - التنضيد (stratification) أو تأسيس الطبقات الإحصائية.
   ب - سحب العينــة.
   ج - تحضير وثائق الاستقصاء.

أ. التنضيد:
المرحلة 1: تحديد منطقة الدراسة على الخرائط الطبوغرافية.
المرحلة 2: تحيين المعلومات على الخرائط بالتنسيق مع المصالح الخارجية للوزارة.
المرحلــة 3: استعمال الصور الجوية وصور الأقمار الاصطناعية لاستكمال تحيين المعلومات المتضمنة بالخرائط (يتم العمل المكتبي يتم على المستوى المركــزي).
المرحلة 4: تأسيس الطبقات الإحصائية: تأسيس مناطق متجانسة حسب استخدام الأرض.

ب. سحب العينة:
المرحلــة 6: حساب مساحات المناطق الطبيعية الصغرى بواسطة التبصيم (digitalization): استعمال البرامج والآلات المعلوماتية الملائمة (GIS)
المرحلة 7: تأسيس إطار المعاينة: تحويل مساحات المناطق الطبيعية الصغرى إلى وحدات المعاينة (segment) ثم إجراء عملية تراكم وحدات المعاينة قصد تأسيس قاعدة السحب.
المرحلة 8: سحب العينة (لوحدات المعاينة الأولية): يرتبط حجم العينة بالنسبة لكل طبقة إحصائية بالدقة المتوخاة، وبالأهمية الزراعية للطبقة الإحصائية وكذا بالإمكانيات المتوفرة.
المرحلة 9: تحديد وحدات المعاينة الأولية على صور جوية (سلم العمل 1/20.000) ثم يتم سحب وحدات المعاينة الثانية.
المرحلة 10: تكبير وحدات المعاينة الثانية على الصور الجوية (سلم العمل 1/5000).

- تنجز الأعمال بمختبر تحميض الصور الجوية التابع لمديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية.
- نقل حدود وحدات المعاينة المساحية على الصور الجوية المكبرة ذات مقياس (5.000).

ج. تحضير وثائق الاستقصاء:

المرحلة 11: تبصيم وحدات المعاينة على الصور الجوية المكبرة أو على التصاميم (سلم العمل 1/5000).

المرحلة 12: تحديد وحدات المعاينة على الخرائط الطبوغرافية (سلم الخرائط: 1/50.000)

المرحلة 13: ملف الاستقصاء.

- الصور الجوية /20.000
- الصور الجوية المكبرة 1/5.000
- تصاميم 1/5.000
- الخرائط الطبوغرافية 1/50.000

2. **سير الاستقصاء**:

المرحلة 14: تحديد وحدات المعاينة بالميدان.

- يشرف على التأطير كوادر من المصلحة المركزية.
- مساهمة السلطات المحلية مع المصالح الخارجية لمديرية البرمجة والشؤون الاقتصادية.

المرحلة 15: سير الإستجوابات: تحديد المواعيد لإجراء الاستقصاء وتعبئة الاستمارات حسب البرنامج الزمني المخطط.

المرحلة 16: مراقبة الاستمارات: لإنتاج بيانات ذات جودة عالية تتم عملية المراقبة على ثلاثة مستويات:

- المراقبة بالميدان.
- المراقبة على مستوى المصلحة الخارجية.
- المراقبة على مستوى المصلحة المركزية.

3. **الاستغلال أو التحصيل المعلوماتي**:

المرحلة 17: تحضير ملفات التحصيل المعلوماتي للمعطيات " Batch "

- تكوين المنظومات المعلوماتية المتكاملة.

المرحلة 18: تصميم وملاءمة البرامج المعلوماتية.

- تحديث البرامج القديمة.
- تحضير برامج جديدة.

المرحلة 19: إدخال وتحصيل المعطيات.

- إدخال المعطيات.
- مراقبة أولية لإدخال المعطيات.
- التصحيح والمراقبة.

المرحلة 20: تحليل المعطيات:

- على مستوى الوحدة المساحية.
- على مستوى الطبقة الإحصائية.
- على مستوى المنطقة الفرعية.
- على مستوى الإقليم.
- على المستوى القومي.

المرحلة 21: عملية ترجيح النتائج.

- الترجيح من وحدات المعاينة إلى الطبقة الإحصائية.
- الترجيح من الطبقة الإحصائية إلى الإقليـــم.

4. إعداد النشرات والمخرجات وتوزيع النتائج.

المرحلة 22: تقديم النتائج.

تجميع النتائج بالنسبة لكل استقصاء حسب المستويات التالية:

- المنطقة الفرعية.
- الإقليم.
- الوطن.

إعداد النشرات و المخرجات:

- التقرير النهائي الخاص بنتائج الموسم الزراعي.
- تقارير مختلفة.
- مذكرات.

الإجراءات، العمليات، ضبط جودة البيانات:

تقوم وزارة الفلاحة في بداية كل موسم فلاحي بطبع عدد كافٍ من مطبوعات الاستمارات الدورية وعند القيام بكل بحث يتم توزيعها على الأقاليم حسب حجم العينات بها. ثم يتم إبلاغ الأقاليم المعنية عبر الفاكس للتذكير بانطلاق العملية مع العلم أن جميع العمليات الإحصائية الدورية مبرمجة و مجدولة زمنياً مسبقاً.

ولضبط جودة البيانات تتم كما سبق الذكر مراقبة الاستمارات على ثلاثة مستويات:

- المراقبة بالميدان.
- المراقبة على مستوى المصلحة الخارجية.
- المراقبة على مستوى المصلحة المركزية.

حيث يتم تقييم نجاح العملية أولاً محلياً لاستدراك الأخطاء المختلفة المرتبطة بالبيانات المحتمل ارتكابها ميدانياً ثم بعد ذلك تتم مراجعة النتائج مرة أخرى مركزياً قبل معالجتها عبر الطرق المعلوماتية المعد لذلك.

ومن أساليب كشف الأخطاء وتقنيات تقييم الجودة نذكر دراسة تطور المؤشرات كما يتم اللجوء إلى المقارنة بين مصادر مختلفة.

وقد تتخذ قرارات مرتبطة بعد تقدير أخطاء العينة خصوصاً فيما يخص تقييم أخطاء عدم الاستجابة، وقدرة تمثيلية العينة حيث يتم أخذ عينات جديدة في حالة عدم الاستجابة للمعايير المطلوبة.

كلمة معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الزراعية
في حفل الافتتاح

كلمة معالي الدكتور/ طارق بن موسى الزدجالي
المدير العام
للمنظمة العربية للتنمية الزراعية

في حفل افتتاح ورشة العمل حول

تطوير وتحديث الإحصاءات الزراعية العربية

طرابلس – الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
14ـ16 جمادي الآخرة 1430هـ 7ـ9 يونيو (حزيران) 2009 م

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد النبي الكريم وعلى آله وصحبه أجمعين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

- **الأخ المهندس/ فتحي بيرام الكاتب العام للجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية**
- **راعي الورشة.**
- **الأخوات والإخوة ممثلو الدول المشاركة.**
- **الأخوات والإخوة ضيوفنا الكرام.**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

أما بعد فأتقدم بعظيم شكري وتقديري إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العُظمى زعيماً وحُكومةً وشعباً لاستضافتها فعاليات هذه الورشة، ولمعالي الأخ المهندس فتحي بيرام الكاتب العام للجنة الشعبية العامة للزراعة الحيوانية والبحرية، لتفضُّله بشمول هذه الورشة برعايته الكريمة، مُضيفاً بذلك مكرُمة إلى مكارم سابقة عهدناها من الإخوة في الجماهيرية العُظمى، فله منا كل التقدير والاحترام.

الحضور الكريم،،

لا تخفى عليكم الأهمية القصوى التي تنطوي عليها عملية الإحصاء كأسلوبٍ علمي تطبيقي له فوائد جمة. واستشعاراً من منظمتكم المنظمة العربية للتنمية الزراعية لأهمِّية وخصوصية هذا الموضوع، فقد ضمنت إستراتيجية التنمية الزراعية العربية المستدامة للعقدين القادمين برنامجاً فرعياً لتطوير تقانات المعلومات والاتصالات، يدعم من خلال أحد مكوناته التنموية وهي تطوير أساليب جمع وتحليل الإحصاءات الزراعية.

وفي هذا الإطار، جاء تعاوُن المنظمة العربية للتنمية الزراعية مع اللجنة الشعبية العامة للزراعة والثروة الحيوانية والبحرية لعقد هذه الورشة الهامَّة في مدينة طرابلس الغرة، بهدف بحث ومُناقشة الجوانب المتعلقة بتوفير الإحصاءات المتكاملة والدقيقة عن الإنتاج الزراعي، والتجارة الخارجية والبينية الزراعية العربية، والارتقاء بأساليب جمع ومُعالجة ونشر الإحصاءات الزراعية، ورفع كفاءة ومُستوى أداء العاملين فيها، وتوحيد مفاهيمها ومُصطلحاتها في منطقتنا العربية.

تشتمل محاور هذه الورشة على عرض البرامج التي تستخدمها المنظمة العربية للتنمية الزراعية في جمع ومعالجة ونشر الإحصاءات العربية، والمشاكل والعقبات المتعلقة بجودة الإحصاءات والبيانات الواردة في الاستمارات القطرية وبخاصة البيانات الأساسية وبيانات الإنتاج الزراعي والتجارة الخارجية، وكذلك التجارة البينية الزراعية العربية، وطرح الحلول والمقترحات الرامية لزيادة ورفع كفاءة وتحسين الرقم الإحصائي الزراعي العربي.

الحضور الكريم،،

نكرر من الشكر جزيله ومن الامتنان عظيمه لبلدنا الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى وللقائمين عليها سائلين الله أن يحفظها ويحفظ زعيمها ذخراً وسندا لأمتنا العربية وأن يحيط مساعيها بكامل رعايته وعنايته.

والشكر موصول للأفاضل الخُبراء ممثلي الدول العربية المشاركين في الورشة، مُقدِّرين لهم اهتمامهم ومتمنين لهم التوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قائمة المشاركين

المشاركون في الدورة

أسماء المشاركين	الدولة
1- المهندس/ بسام داود	الأردن
2- المهندسة/ كوكب أحمد برى	البحرين
3- المهندس/ محمد بوقندورة	الجزائر
4- الدكتور/ عبد الجليل فضل تمساح	السودان
5- المهندسة/ إيمان بزازة	سوريا
6- المهندسة/ فاتن كاظم	العراق
7- المهندس/ سليمان بن محمد بن عبدالله	سلطنة عمان
8- السيد/ عبدالله فرج سويد العبدالله	قطر
9- المهندس /ساسى إبراهيم حراقة	ليبيا
10- المهندس/ عبدالقادر محمد عبدالسلام	ليبيا
11- المهندس/ محمد ضو يونس	ليبيا
12- المهندس/ رفعت حفنى	مصر
13- المهندسة/ العذراء الإدريسي	المغرب
14- صالح علي الجويد	اليمن

- **المحاضرون**:

1- منى عبد الرحمن محمد	المنظمة العربية للتنمية الزراعية
2- محمد النور	المنظمة العربية للتنمية الزراعية